٤٣ صفحات من تاريخ مصر

كتاب

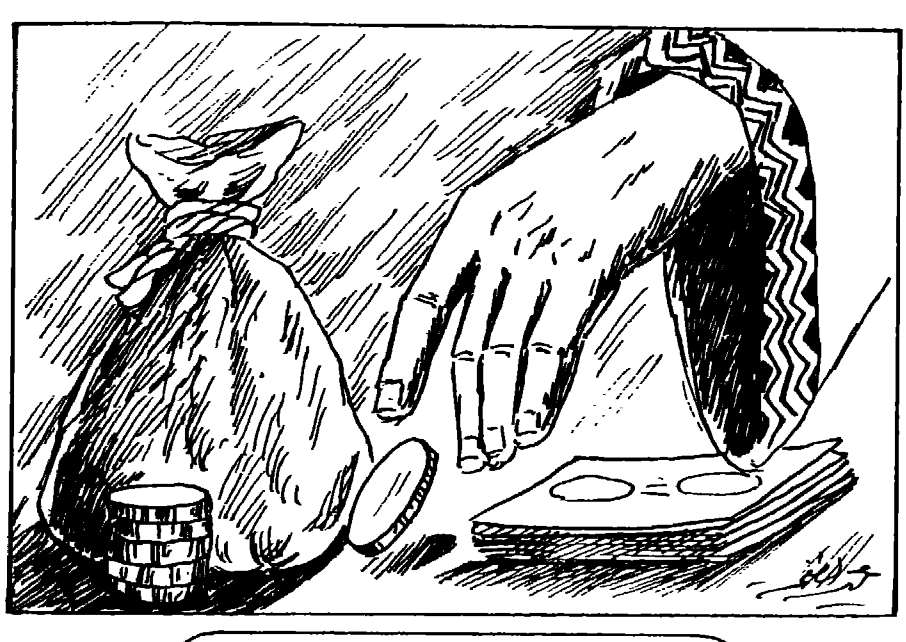
مالية مصر

من عهد الفراعنة إلى الآن

للأمير

عمر طوسون

١٣٥٠هـ - ١٩٣١م



الناشر: مكتبة مدبولي - القاهرة

كتاب

مالية مصر

من عهد الفراعنة إلى الآن

الــكتـــــاب : كتاب مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن

الــكــاتــب : الأمير / عمر طوسون

الطبـــعـــة : الأولى عام ١٩٣١م - المؤلف

الثانية عام ٢٠٠٠م - مكتبة مدبولى

الـنـاشــــر : مكتبة مدبولى ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة

تليفون ٥٧٥٦٤٢١ فاكس ٥٧٥٢٨٥٤

رقــم الإيــداع : ١٩٩٩/١٣٩٧٢

الترقيم الدولى : 977-208-285-3

٤٣ صفحات من تاريخ مصر

كتاب

مالية مصر

من عهد الفراعنة إلى الآن

للأمير
عمر طوسون

١٣٥٠هـ - ١٩٣١م

الناشر
مكتبة مدبولى
٢٠٠٠

المقدمة

لما بحثنا فى الكتب العربية لكتابة مذكرتنا عن أفرع النيل فى العصر العربى انفتح أمامنا باب آخر للكلام فى موضوع الخراج والمساحة المزروعة فى مصر فى عصورها المختلفة . فوطنا النفس على كتابة مذكرة أخرى فى هذا الموضوع لشدة ارتباطه بموضوع النيل . غير أننا وجدنا الخراج مندمجا فى الايرادات فى الغالب فحاولنا فى مذكرتنا هذه أن نذكر كل واحد منهما على حدة بقدر الامكان . وقسمنا الكلام إلى ثلاثة أقسام وهى :

(١) — الايرادات . أو ارتفاع البلاد (حسب تعبير الكتب العربية)

(٢) — الأتاوة . أو ما يرسل إلى الدولة الفاتحة

(٣) — الخراج والمساحة المفروض عليها

والنقود التى كانت معتبرة فى ذلك هى :

ا — التالان فى بعض العصور التى قبل الاسلام

ب — الدينار فى العهد الاسلامى

أما التالان فكان من الذهب والفضة والبرونز . ولكن اتفقت كلمة المؤرخين على أن المراد به هنا ما كان من الفضة . وقدروه بمبلغ ٥٦٠٠ فرنك (٢١٦ جنيها مصريا)

وأما الدينار فمن الذهب فقط . وهو يساوى ١٥ فرنكا

و ٨٠ سنتيما على تقدير صمويل برنارد فى كتاب « وصف مصر » عبارة عن ٦٠٩ مليمات . وعلى تقدير الذهبي وعلى مبارك يساوى ٥٩١ مليما . فمتوسط التقديرين ٦٠٠ مليم أو ٦٠ قرشا . وسنقدره بذلك .

والفروق الشاسعة التى ربما يلاحظها القارئ فى عبارات المؤرخين عن المبالغ الدالة على الايرادات مبنية على مانرى على أن بعضهم يذكرها بدون حذف المصروفات منها ، والبعض الآخر يذكر الباقى فقط بعد حذفها . وهذا هو السبب أيضا فى أن أرقام الايرادات قد لاتختلف فى كثير من الأحيان عن أرقام الأتاوة فى عباراتهم . على أن من أهم الأسباب فى اختلاف إيراد مصر أنها بلد زراعى مرتبط بالنيل فى ثروته وهو مختلف الفيضان . زد على ذلك اختلاف إيراداتها بحسب اتساع رقعتها بالفتوحات فى افريقية وآسيا تارة وضيقها تارة أخرى

وأكثر مؤرخى العرب يستعملون كلمة « خراج » وهم يعنون الايرادات مع أن هذه الكلمة بالمعنى الحقيقى لها تدل على مايجبى عن الأرض المزروعة (أموال الاطيان) . فاضطررنا مرات كثيرة أن ندمج فى قسم الايرادات مبالغ ذكرت تحت هذه التسمية

والتواريخ المذكورة تحت أسماء الحكام هى تواريخ وفياتهم . اللهم الا إذا وجد مايدل على شئ آخر ؟

القسم الاول

الايرادات

الفصل الاول

عصـــر الفـــراعنـــة

لم نقف على أى مستند فى ذلك العهــد يصح الركون اليــه عن المبــالغ الــتى كانت تجبها الفــراعنة من القطر المصــرى فى غــير المؤلفــات العربية

ولقد سد مؤلفو العرب هــذا الفراغ ولــكن مــع الأســف أثاروا الشكوك بالمبــالغ الجسيمة التى ذكروهــا . واننــا نذكرهـا هنــا لا لأنها تبــين حقيقة مقادير هــذه الايرادات فى ذلك العصر بل ليطلع القارئ عليهــا لأنه بالطبع شغــوف بالمعرفــة وها هى:

قال الشيخ أبو صالح الأرمنى فى تاريخه « الكنائس » ص ٣٠ :

استخرج فرعون موسى واسمــه الوليد بن مصعب تسعــين ألف ألف دينــار (٥٤/٠٠٠/٠٠٠ ج ٠ م) اه

وقال المقريزى فى خــططه نقلا عن ابن وصيــف شــاه ج ١ ص ٧٥ من طبعــة بولاق وهــو المؤرخ

الوحيد الذى أسهب أكثر من غيره فى هذا الموضوع وأفرد له فصلا خاصاً :

ارتفع مال البلد على يد ندراس بن صا مائة ألف ألف دينار وخمسين ألف ألف دينار (٩٠/٠٠٠/٠٠٠ ج٠ م) وفى أيام كلكن بن خربتا بن ماليق بن ندراس مائة ألف ألف دينار وبضعة عشر ألف ألف دينار . ولما زالت دولة القبط الأولى من مصر وملكها العمالقة اختل أمرها . وكان فرعون الأول يجبيها تسعين ألف ألف دينار (٥٤/٠٠٠/٠٠٠ ج٠ م) يخرج من ذلك عشرة آلاف ألف دينار (٦/٠٠٠/٠٠٠ ج٠ م) لمصالح البلد وعشرة آلاف ألف دينار لمصالح الناس من أولاد الملوك وأهل التعفف وعشرة آلاف ألف دينار لأولياء الأمر والجند والكتاب وعشرة آلاف ألف دينار لمصالح فرعون ويكنزون لفرعون خمسين ألف ألف دينار (٣٠/٠٠٠/٠٠٠ ج٠ م) ثم قال وقال ابن دحية :

وجبيت مصر فى أيام الفراعنة فبلغت تسعين ألف ألف دينار (٥٤/٠٠٠/٠٠٠ ج٠ م) بالدينار الفرعونى وهو ثلاثة مثاقيل من مثقالنا المعروف الآن بمصر الذى هو أربعة وعشرون قيراطاً كل قيراط ثلاث حبات من قمح فيكون بحساب ذلك مائتى ألف ألف وسبعين ألف ألف دينار مصرية (١٦٢/٠٠٠/٠٠٠ ج٠ م)

وذكر الشريف الجوانى أنه وجد فى بعض البرابى بالصعيد مكتوبا باللغة الصعيدية مما نقل بالعربية مبلغ ما كان يستخرج لفرعون يوسف عليه السلام وهو الريان ابن الوليد من أموال مصر بحق الخراج مما يوجبه الخراج وسائر وجوه الجبايات لسنة واحدة على العدل والانصاف والرسوم الجارية من غير تأول ولا اضطهاد ولا مشاحة على عظيم فضل كان فى يد المؤدى لرسمه وبعد وضع مايجب وضعه لحوادث الزمان نظرا للعاملين وتقوية لحالهم ، من العين أربعة وعشرون ألف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار (١٤/٦٤٠/٠٠٠ ج ٠ م)

ثم قال وقال الحسن بن على الأسدى :

أخبرنى أبى قال — وجدت فى كتاب قبطى باللغة الصعيدية مما نقل الى اللغة العربية أن مبلغ ما كان يستخرج لفرعون مصر بحق الخراج الذى يوجد وسائر وجوه الجبايات لسنة كاملة على العدل والانصاف والرسوم الجارية من غير اضطهاد ولا مناقشة على عظيم فضل كان فى يد المؤدى لرسمه وبعد وضع مايجب وضعه لحوادث الزمان رفقا بالمعاملين وتقوية لهم، من العين أربعة وعشرون ألف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار من جهات مصر (١٤/٦٤٠/٠٠٠ ج ٠ م) وذلك ما يصرف فى عمارة البلاد لحفر الخلج واتقان الجسور وسد الترع واصلاح السبل والساسة ثم فى تقوية من يحتاج

التقوية من غير رجوع عليه بها لاقامة العوامل والتوسعة فى البذار وغير ذلك وثمن الآلات وأجرة من يستعان به من الاجراء لحمل الأصناف وسائر نفقات تطريق أراضيهم، من العين ثمانمائة ألف دينار (٤٨٠/٠٠٠ ج٠ م). ولما يصرف فى أرزاق الأولياء الموسومين بالسلاح وحملته والغلمان وأشياعهم مع ألف كاتب موسومين بالدواوين سوى اتباعهم من الخزان ومن يجرى مجراهم وعدتهم مائة ألف وأحد عشر ألف رجل، من العين ثمانية آلاف ألف دينار (٤/٨٠٠/٠٠٠ ج٠ م). ولما يصرف فى الأرامل والأيتام فرضاً لهم من بيت المال وان كانوا غير محتاجين اليه حتى لاتخلو آمالهم من بر يصل اليهم، من العين أربعمائة ألف دينار (٢٤٠/٠٠٠ ج٠ م). ولما يصرف فى كهنة برابيهم وأئمتهم وسائر بيوت صلواتهم، من العين مائة ألف دينار (٦٠/٠٠٠ ج٠ م). ولما يصرف فى الصدقات وينادى فى الناس برئت الذمة من رجل كشف وجهه لفاقة فليحضر فلا يرد عند ذلك أحد والأمناء جلوس فاذا رؤى رجل لم تجر عادته بذلك أفرد بعد قبض ما يقبضه حتى إذا فرق المال واجتمع من هذه الطائفة عدة دخل أمناء فرعون اليه وهنوه بتفرقة المال ودعوا له بالبقاء والسلامة وأنهوا حال الطائفة المذكورة فيأمر بتغيير شعثها بالحمام واللباس ويمد الاسمطة

ويأكلون ويشربون ثم يستعلم من كل واحد سبب فاقته فان كان من آفة الزمان رد عليه مثل ماكان وأكثر وان كان عن سوء رأى وضعف تدبير ضمه الى من يشرف عليه ويقوم بالأمر الذى يصلح له ، من العين مائتا ألف دينار (١٢٠/٠٠٠ ج . م) فذلك جملة ماتبين وفصل فى هذه الجهات المذكورة من العين تسعة آلاف ألف وثمانمائة[1] ألف دينار (٥/٨٨٠/٠٠٠ ج . م). ويحصل بعد ذلك مايتسلمه فرعون فى بيوت أمواله عدة لنوائب الدهر وحادثات الزمان ، من العين أربعة عشر ألف ألف دينار وستمائة ألف دينار (٨/٧٦٠/٠٠٠ ج . م). وقيل لبعضهم متى عقدت مصر تسعين ألف ألف دينار قال فى الوقت الذى أرسل فرعون بويبة قمح إلى أسفل الأرض والى الصعيد فلم يجد لها موضعا تبذر فيه لشغل جميع البلاد بالعمارة . اه

وقال أبو المحاسن فى كتابه (النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩) :

وجباه (أى الخراج) عزيز مصر (وهو الذى اشترى يوسف عليه السلام وكان وزيرا لفرعون المسمى الريان ابن الوليد) مائة الف الف دينار (٦٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) . اه

وقال ابن اياس فى تاريخه (بدائع الزهور ج ١ ص ١٥) :

وكان خراج مصر فى أيامه (أى الريان بن الوليد) مائة الف الف دينار فى كل سنة (٦٠/٠٠٠/٠٠٠ ج . م). اه

(١) ملحوظة — جمعنا المبالغ المتقدمة فوجدناها تنقص عن هذه الجملة ثلثمائة الف دينار

وهـــاك ملخص ماذكر :ـــ

المؤرخ	الحاكم	مقدار الخراج بالدينار	مقدار الخراج بالجنيه المصرى
ابو صالح الارمنى	فرعون موسى	٩٠/٠٠٠/٠٠٠	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
المقريزى	تدارس بن صا	١٥٠/٠٠٠/٠٠٠	٩٠/٠٠٠/٠٠٠
«	كلكن بن خربتا بن ماليق	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
«	فرعون الأول	٩٠/٠٠٠/٠٠٠	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
«	الفراعنة	٢٧٠/٠٠٠/٠٠٠	١٦٢/٠٠٠/٠٠٠
«	فرعون يوسف	٢٤/٤٠٠/٠٠٠	١٤/٦٤٠/٠٠٠
«	فرعون مصر	٢٤/٤٠٠/٠٠٠	١٤/٦٤٠/٠٠٠
أبو المحاسن	عزيز مصر	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
ابن اياس	الريان بن الوليد	١٠٠/٠٠٠/٠٠٠	٦٠/٠٠٠/٠٠٠

الفصل الثانى

عصـــر البطالسة

من سنة ٣٠٦ ق . م إلى ٣٠ ق . م

إن المعلومات التى نقلهـا الينا المؤرخون عن الايرادات فى هذا العصر وإن كانت قليلة إلا انها أحكم وأضبط من معلومات

العصر السابق

ذكر جيروم Jérôme فى المجلد الثانى من كتابه ص ١١٢٢ أن دخل بطليموس فيلادلف السنوى بلغ فى سنة ٢٤٧ ق . م ١٤/٨٠٠ تالان أى ٣/١٩٦/٨٠٠ ج . م عدا ١/٥٠٠/٠٠٠ اردب قمح

وقال لمبروزو Lumbroso (كتاب مباحث عن الاقتصاد السياسى فى مصر فى عهد اللاجيديين[1] ص ٢٩٣) إن الارتب عبارة عن ٣٩ ر ٤ من اللترات . ولما كان الاردب المصرى الحالى يساوى ١٩٨ لترا فعلى هذا الحساب يساوى الاردب ٥ أراتب ، ويكون دخل هذا الملك من القمح ٣٠٠/٠٠٠ إردب عدا النقود

أما مايساويه الاردب فى ذلك العهد فيصعب تقديره بالضبط . إلا أن رينيه Reynier فى كتاب (مصر فى عصر الرومان ص ١٥٥) قدر ثمن الاردب بمبلغ ٧ ١/٢ من الفرنكات أى مايقرب من ٣٠ قرشا بنقودنا الآن . فيكون ثمن الدخل من الغلال وحدها بناء على هذا التقدير ٩٠/٠٠٠ ج . م

وقدر ماركاردت Marquardt فى كتاب (دليل

(١) اللاجيديون Lagides أسرة كان رأسها بطليموس لاغوس من قواد الاسكندر لبثت متولية حكم مصر من عام ٣٠٦ ق . م الى عام ٣٠ ق . م فهم والبطالسة شىء واحد

الآثار الرومانيـــة المجلد العـــاشر ص ٢٩٣) دخل الغلال بمبلغ ٥٠٠ تالان أى ١٠٨/٠٠٠ ج.م

ولمـــا كان الفرق بين هـاتـــين القيمتـــين ضئيـــلا فيستصوب التعويل عـــلى متوسطها الذى هـــو ٩٩/٠٠٠ ج.م فيكون مجموع الدخل فى عهـــد ذلك الملك ٣/٢٩٥/٨٠٠ ج.م

وذكر استرابون عن سيسرون Cicéron (المجلد ١٧ الفقرة ١٣) أن بطليموس أوليت والد كليـــوبطرة بلغ ايراده السنوى فى عام ٥٢ ق.م ١٢/٥٠٠ تالان (٢/٧٠٠/٠٠٠ ج.م)

ونقل ديودور عن كتبـــة السجلات الديوانيـــة فى ذلك العهـــد أن الايرادات بلغت فى عهـــد هـذا الملك أكثر من ٦/٠٠٠ تالان (١/٢٩٦/٠٠٠ ج.م)

ويجب أن نرجح رواية سيسرون عـــلى رواية ديودور للسبب الآتى :

ذلك أن ملـــكا من مـــلوك البطـالسة المتـأخرين كان قد اقترض مبـــالغ جسيـــمة من أحد نبـــلاء الرومان المسمى رابيريوس Rabirio ، وفى نظير ذلك قلده منصب ناظر المـــالية ، واتخـــذ هـــذا وسيـــلة تخلصه ممـــا استدانه من هـذا النبيـــل . وقد أقيمت بسبب ذلك دعوى بروما عـلى رابيريوس المـــذكور ، وتطوع للدفاع عنـــه سيسرون (أنظر كتـاب قضيـــة رابيريوس ودفاع سيسرون عنه)

فيعلم مما تقدم أن سيسرون نظرا لمركز موكله لابد أن يكون قد حصل على معلومات أوفى من التى نقلها ديودور لاسيما إذا راعينا أن هذا الاخير لم يمدنا بمعلوماته إلا عند ما أتى على وصف مدينة الاسكندرية

هذا ومن المحتمل كثيرا أن تكون القيمة التى ذكرها ديودور هى جملة المتحصل من المولين الاسكندريين لا إيرادات مصر جميعها وقد ذهب إلى ذلك الاستاذ ويلكن Wilcken فى كتاب (اوسترا كا الفصل الرابع ص ٤١٤)

وذكر شارب Sharp فى كتاب (مصر فى عصر البطالسة ص ١٩١) أن نصف مبلغ الـ ١٢٥٠٠ تالان كان يجبى من ميناء الاسكندرية فى الوقت الذى كسدت فيه التجارة الأجنبية وانحطت إلى أسفل درك ونزل فيه عدد السفن التى كانت تسافر من البحر الاحمر إلى الهند إلى عشرين سفينة بسبب ما ارتكبته الحكومة من الاهمال والخطأ .اه

ويلوح لنا علاوة على ما ذكر أن دخل هذين الملكين اللاجيديين كان ضئيلا جدا بالقياس إلى ما كانت تجبيه العرب فى عصرهم (كما سيتضح ذلك فيما بعد) ، كما أن عصر هؤلاء كان بلا جدال أقل يسارا من عصر البطالسة

ويجب تفسير ذلك بما يأتى :

قال لمبروزو فى كتابه ص ٩٠ :

إن أملاك الحكومة وأراضى الملك كانت متسعة الأرجاء لاتكاد تخلو منها ناحية من نواحى القطر كله . اه

وقال فى ص ٩١ :

كانت أرض الملك يسخر فى فلاحتها أناس مخصوصون . وتوزع فيما بينهم حسب منطوق الأمر الملكى كل بحسب قدرته وقوته . اه

وذكر ديودور فى المجلد الأول الفقرة ٧٤ :

أن المزارعين كانوا يستأجرون الأراضى الخصبة التى فى حوزة الملوك والكهنة والجند بقيم مرتفعة ويقضون جل حياتهم فى فلاحتها . اه

وقال هنرى ماسبيرو Henrie Maspero فى كتاب (مالية مصر فى عصر اللاجيديين ص ٤٩) :

كان كل شىء فى القطر المصرى فى الزمن القديم من رجال ومتاع ملكا للملك : وكان سائر رعيته عبيدا له . وكذلك كانت الأرض والتجارة والصناعة من ممتلكاته . فلا الزمن ولا الثورات ولا الفتوحات أمكنها أن تنتزع شيئاً من هذه الحقوق

أما ملوك اليونان فكانوا يحتفظون بهذه الحقوق أيضا ويضعون أيديهم على جميع مايرون منه فائدة لهم ويزيد فى ثرائهم . وبهذه الكيفية كانوا يحتكرون مادتين عظيمتين هما الارض والصناعة

وعلى هـــذا كان فى حوزة الملك خاصـــة مايقرب من نصف المملـــكة ، كما كان فى حوزته وحده دون سواه جميـــع التجارة والصنـــاعة تقريبا . فالزيت والجعـــة (البيرة) والملح ومعـــظم الأشيـاء الهـامـــة التى كانت تستهـــلك فى القطر ، وبالأخص القمـــح والنبـــيذ والعـــسل والثياب الثمينـــة الفـاخرة التى كانت تصـــدر إلى الخـارج بكميـات وافـــرة ، كل هـــذه أصنـــاف كان يحتـــكرهـا الملك . ويكوّن ايراد هـــذه المحتـــكرات الهـامـــة (أى احتـــكار الأراضـــى والصنـاعات الخ) دخل التـاج . وأما الضـــرائب فيتـــكون منهـا دخل المملـــكة . اهـ

فنستنتج مما تقدم أن البـــطالسة كانوا يمتلـــكون أراضى شاسعـــة منبثة فى جميـــع أرجاء القطر وهى من الأراضـــى الخصبة . ولما كانت تلك الأراضى معفـاة من الضرائب انحطت بالطبـــع ايرادات الدولة وعـــلى النقيض نمت موارد الملك الخـاصة وربت

ويتلخص مـاذكر فى أن الايرادات التى ذكرها المؤرخون محصورة فى الموارد العمومية ، وأنه كان يوجد بجـانب هـــذه الايرادات دخل الملك الخـاص وأنه لابد أن يكون هذا الدخل جســـيما

وينحصر مـاعثرنا عليه عن ايراد المملـــكة المصـــرية

فى عصر البطالسة فى عهدى الملكين الآتيين :

بطليموس فيلادلف (سنة ٢٤٧ ق.م)

١٤/٨٠٠ تالان و ١/٥٠٠/٠٠٠ ارتب قمح وقيمة ذلك بالجنيهات المصرية ٣/٢٩٥/٨٠٠

بطليموس أوليت (سنة ٥٢ ق.م)

١٢/٥٠٠ تالان وهى تساوى بالجنيهات المصرية ٢/٧٠٠/٠٠٠

الفصل الثالث

عصر الرومان

من سنة ٢٩ ق . م إلى ٣٩٥ م

لما فتح الرومان ديار مصر أخذوا يبذلون غاية جهدهم لأنتاج أكبر محصول منها . وهذا كان ديدنهم فى جميع البلاد التي دانت لسلطانهم . ولذلك رأينا أغسطوس واضعا نصب عينيه من غداة يوم الفتح الاشتغال بالاشياء التي تدر على البلد الخير والثراء . فالترع التي كان أهملها البطالسة أخذ فى إعادة حفرها بأيدى جنوده الظافرين

ولقد شعر القطر بانتعاش سريع بسبب هذه

الاصلاحات . والدليل على صحة ذلك أن استرابون الذى قدم مصر فى صدر الفتح الرومانى بعد أن قال فى المجلد ١٧ الفقرة ١٣ نقلا عن سيسرون ، إن بطليموس أوليت أبا كليوبطرة كان يجبى من البلد مبلغ ١٢/٥٠٠ تالان (٢/٧٠٠/٠٠٠ ج . م) ، قال :

ومن حيث إن مصر استطاعت أن تأتى بمبالغ طائلة كهذه فى عهد ملك اشتهر دون غيره من الملوك بسوء التصرف والتراخى ، فمن باب أولى أن تأتى اليوم بما هو أكثر من ذلك ، وقد تعهدها الرومانيون بعناية كبرى من ناحية السهر على أحوالها وإدارة شؤونها ، لاسيما ان علاقاتها التجارية مع التروجلودتيك[1] Troglodytique أخذت تزداد بسطة واتساعا إلى درجة كبيرة

وبما أن أنخر السلع وأنفسها كانت ترد فى الواقع من اقليمى التروجلودتيك إلى مصر أولا ثم تصدر منها إلى سائر أنحاء العالم ، فكانت هذه تحصل منها رسوما مزدوجة أى رسم الوارد ورسم الصادر . وكلما كانت تلك البضائع غالية الثمن زادت بحكم الطبيعة رسومها . هذا بصرف النظر عن الفوائد التى تلازم كل احتكار ، وذلك لأن الاسكندرية كانت المستودع الوحيد لهذه البضائع ، وأنها وحدها

(١) التروجلودتيك أوسكان المغاور يقول عنهم قدماء المشتغلين بعلم تخطيط البلدان انهم قوم كانوا يقطنون الجنوب الشرقى لمصر.

التى كان فى استطاعتها تموين البلاد الاخرى . اه

ومما يؤسف له جد الأسف أن كلام استرابون هذا لم يقرن بالارقام ، الأمر الذى كان يهمنا كثيرا الوقوف عليه . وفضلا عن هذا فان إيرادات الجمارك التي ذكرها استرابون كانت توجد بجانبها إيرادات أخرى مثل الخراج والجزية وغيرهما من الايرادات التى لاتخفى أهميتها ولا نعلم مع الأسف قيمتها إلى الآن

والمؤلف الوحيد الذى ذكر ارقاماً عن هذا هو ماركاردت (راجع نظام الامبراطورية الرومانية ج ٢ ص ٤٠٧). وقد نقل هذه الأرقام عن م . ل فريد لاندر M. L. Fariedlander الذى قدر جميع الضرائب فى مصر بمبلغ ٠٠٠/٩١٨/١٣٤ مارك (٩٠٥/٧٤٥/٦ ج . م)

الفصل الرابع

عصر البيزانطيين

من سنة ٣٩٦ م إلى ٦٤٠ م

لقد ألجأتنا الضرورة مرة أخرى إلى استقاء أخبار هذا العصر من مؤلفى العرب دون سواهم . غير أن ماذكره لنا هؤلاء مقتضب لم يتعد عهد شخصين هما الامبراطور هرقل

وآخر يدعى المقوقس . ويظهر أن هـــذا الأخير كان يشغـل وظائف عمومية هامة عندما فتـــح العرب مصر . وقـــد احتدم الجدل حول شخصيته بين مختلفى المؤلفين

أما بتـــلر Butler (الفتح العربى لمصر) الذى استقصى هذا الموضوع مستندا إلى رواية أسقف الأشمـــونين بنوع أخص، فقد شبه فى مؤلفه المذكور ص ٥١٠ و ٥١٦ المقوقس بسيروس بطرك الاسكندرية

وأما ابن عبد الحكم فقـــد ذكر المقوقس فى كتابه (فتوح مصر) المطبوع بمطبعة بريل بليدن ، فى عدة مواضع فذكر فى ص ٣٧ :

وجه هرقل ملك الروم كما حدثنى شيخ من أهـــل مصر المقوقس أميرا على مصر وجعـــل إليه حربها وجباية خراجها فنزل الاسكندرية . اه

و فى ص ٤٦ ذكر نص كتاب رسول الله صـــلعم إلى المقوقس وأوله : بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى المقوقس عـــظيم القبط .

و فى ص ٤٧ ذكر رد المقوقس على كتاب رسول الله صلعم وأوله : لمحمد بن عبد الله من المقوقس عظيم القبط

و فى ص ٥٨ :

فـــلما بلغ المقوقس قدوم عمرو بن العـاص إلى مصـر

توجه إلى الفسطاط فكان يجهز على عمرو الجيوش . اه

وفى ص ٧٠ :

لما فتح عمرو بن العاص مصر صالح عن جميع من فيها من الرجال من القبط ممن راهق الحلم إلى مافوق ذلك ليس فيهم امرأة ولا شيخ ولا صبي فأحصوا بذلك على دينارين دينارين (١٢٠ قرشا) فبلغت عدتهم ثمانية الف الف . اه

وفى ص ٧٢ :

قال المقوقس لعمرو : آنا أطلب إليك أن تعطيني ثلاث خصال . قال له عمرو : ماهن ؟ قال : لاتنقض بالقبط وأدخلني معهم ، وألزمني مالزمهم ، وقد اجتمعت كلمتي وكلمتهم على ما عاهدتك عليه ، فهم متمون لك على ما تحب . وأما الثانية إن سألك الروم بعد اليوم أن تصالحهم فلا تصالحهم الخ . اه

ويستنتج مما تقدم أن هذا الرجل كان رئيسا دينيا وسياسيا للقطر عند ما غزاه العرب

وأما بخصوص إيرادات هذا العصر فهاك ما قاله المؤلفون عنها :

قال الشيخ أبو صالح الأرمنى فى تاريخه ص ٣٠ :

استخرج الروم عشرين ألف ألف دينار (١٢/٠٠٠/٠٠٠ ج . م)

وتقبلهـــا جريج بن مينـــا المقوقس من الهرقل بمـــا مبلغه ثمانية عشر ألف ألف دينار (١٠/٨٠٠/٠٠٠ ج. م). اه

وقال ابن عبد الحـــكم فى كتـاب « فتوح مصـر » ص ١٦١ :

وجباها (أى مصر) المقوقس قبله (أى قبل عمرو) بسنة ، عشرين ألف ألف (١٢/٠٠٠/٠٠٠ ج. م). اه

وخلاصة ماسبق هو :

هرقل ١٨/٠٠٠/٠٠٠ دينار ١٠/٨٠٠/٠٠٠ جنيه مصرى

المقوقس ٢٠/٠٠٠/٠٠٠ « ١٢/٠٠٠/٠٠٠ « «

الفصل الخامس

عصـــر العـــرب

من سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) إلى ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م)

خلافة عمر بن الخطاب

سنة ٢٣ هـ (٦٤٤ م)

هـذا الخليفـــة هـو ثانى الخلفـــاء الراشدين الأربعـــة الذين تولوا الخلافة بعـــد النبى صلى الله عليه وســـلم . وفى عهد خلافته فتح عمرو بن العاص مصر فى سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) .

والظاهر أن هذا الخليفة كان يتهيب الحملة على مصر ويخشى عواقبها . إلا أن عمرا ألح عليه فى ذلك وهون عليه الأمر فى فتحها . وقد جاء فى كتاب ابن عبد الحكم ص ٥٦ فى هذا الصدد مانصه :

ياأمير المؤمنين ائذن لى أن أسير إلى مصر فانك إن فتحتها كانت قوة للمسلمين وعونا لهم وهى أكثر الأرض أموالا وأعجزها عن القتال والحرب .

وما زال به حتى أذن له بهذه الحملة فسارت وسار عمرو على رأسها . غير أنه بعد رحيله ندم الخليفة وأرسل أليه رسولا يحمل الكتاب الآتى :

من عمر بن الخطاب إلى العاص بن العاص . أما بعد . فانك سرت إلى مصر ومن معك وبها جموع الروم وانما معك نفر يسير . ولعمرى لو كانوا ثكل أمك ماسرت بهم . فان لم تكن بلغت مصر فارجع

وهنا رويت روايتان :

الأولى هى أن الكتاب أدرك عمرا وهو بين رفح والعريش

والثانية أن الكتاب أدركه قبل أن يبلغ حدود مصر وأن عمرا داخله الريب فلم يفتح الكتاب إلا بعد أن اجتاز تلك الحدود

ومن رأينا أن الرواية الثانية لابد أن تكون هى الصحيحة . والدليل على صحتها ما سبق من إلحاح عمرو فى مباشرة هذا الفتح . ومن المحتمل أنه علم بما يحتوى عليه الكتاب قبل اعلان فتحه الذى حصل فى قرية بين رفح والعريش . وبعد قراءته على المسلمين علنا قال لمن معه : ألستم تعلمون أن هذه القرية من مصر ؟ قالوا بلى . قال فان أمير المؤمنين عهد إلى وأمرنى إن لحقنى كتابه ولم أدخل أرض مصر أن أرجع . ولم يلحقنى كتابه حتى دخلنا أرض مصر فسيروا وامضوا على بركة الله

ولما تم فتح مصر اهتم عمرو كما يهتم كل فاتح بما تنتجه البلاد من الوجهة المالية ، ولكنه مع ذلك لم يجب فى السنة الأولى سوى مليون دينار (٦٠٠/٠٠٠ ج . م)

وهذا هو مارواه الكندى فى كتاب (فضائل مصر ص ٢٠١) ، وأبو صالح الأرمنى فى تاريخه ص ٣٠ ، والمقريزى فى خططه ج ١ ص ٧٩ . مع أن المقوقس كان يجبى قبله عشرين مليون دينار (١٢/٠٠٠/٠٠٠ ج . م)

أما اليعقوبى فقال فى كتاب (البلدان ص ٣٣٩) :

بلغ خراج مصر على يد عمرو فى خلافة عمر فى أول سنة من جزية رؤوس الرجال أربعة عشر ألف ألف دينار (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج . م) اه

وهـذا خطأ واضح يظهر مما ذكره اليعقوبى نفسه عقب ذلك فى نفس هذه الصفحة إذ قال :

ثم جباها عمرو فى السنة الثانية ، عشرة آلاف ألف (٦/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) . اه

ولقد أثار نقص الجباية غضب الخليفة فتبودلت بينه وبين عمرو المكاتبات التى أنحى فيها باللائمة عليه . وإليك نص تلك المكاتبات كما دونها ابن عبد الحكم فى كتابه ص ١٥٨ وما يليها قال :

لما استبطأ عمر بن الخطاب الخراج من قبل عمرو ابن العاص كما حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد ، كتب إليه :

بسم الله الرحمن الرحيم . من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى عمرو بن العاص . سلام عليك فانى أحمد إليك الله الذى لاإله إلا هو . أما بعد ، فانى فكرت فى أمرك والذى أنت عليه . فاذا أرضك أرض واسعة عريضة رفيعة قد أعطى الله أهلها عددا وجلدا وقوة فى بر وبحر . وإنها قد عالجتها الفراعنة وعملوا فيها عملا محكما مع شدة عتوهم وكفرهم فعجبت من ذلك . وأعجب مما عجبت أنها لاتؤدى نصف ما كانت تؤديه من الخراج قبل ذلك على غير قحوط ولا جدوب . ولقد أكثرت فى مكاتبتك فى الذى على أرضك من الخراج ، وظننت أن ذلك سيأتينا على غير نزر . ورجوت أن تفيق فترفع الىّ ذلك.

فاذا أنت تأتينى بمعاريض[1] تغتالها لاتوافق الذى فى نفسى . ولست قابلا منك دون الذى كانت تؤخذ به من الخراج قبل ذلك . ولست أدرى مع ذلك ما الذى أنفرك من كتابى وقبضك . فلئن كنت مجزئا كافئا صحيحا إن البراءة لنافعة . وان كنت مضيعا نَطِفا إن الأمر لعلى غير ماتحدث به نفسك. وقد تركت أن ابتلى ذلك منك فى العام الماضى رجاء أن تفيق فترفع الىّ ذلك . وقد علمت أنه لم يمنعك من ذلك إلا عمالك عمال السوء، وما توالس عليه وتلفف . اتخذوك كهفا وعندى باذن الله دواء فيه شفاء عما أسألك عنه . فلا تجزع أبا عبد الله أن يؤخذ منك الحق وتعطاه ، فان النهر يخرج الدر ، والحق أبلج ودعنى وما عنه تلجلج ، فانه قد برح الخفاء ، والسلام

قال فكتب إليه عمرو بن العاص :

بسم الله الرحمن الرحيم . لعبد الله عمر أمير المؤمنين من عمرو بن العاص سلام عليك ، فانى أحمد إليك الله الذى لاإله إلا هو . أما بعد ، فقد بلغنى كتاب أمير المؤمنين فى الذى استبطأنى فيه من الخراج ، والذى ذكر فيها من عمل الفراعنة قبلى وإعجابه من خراجها على أيديهم ، ونقص ذلك منها منذ كان الاسلام . ولعمرى للخراج يومئذ أوفر وأكثر والأرض أعمر لأنهم كانوا على كفرهم وعتوهم أرغب فى عمارة أرضهم منا منذ كان الاسلام . وذكرت أن النهر يخرج الدر ، فحلبتها

(١) المعاريض الكلم المبهم . ولعل كلمة تغتالها محرفة عن تفتاتها أى تأتينى بمبهات تبتدعها

حلبا قطع ذلك درها . وأكثرت فى كتابك وأنبت ، وعرضت وثربت ، وعلمت أن ذلك عن شىء تخفيه على غير خبر فجئت لعمرى بالمفظعات المقذعات . ولقد كان لك فيه من الصواب من القول رصين صارم بليغ صادق . ولقد عملنا لرسول الله صلعم ولمن بعده ، فكنا بحمد الله مؤدين لأماناتنا حافظين لما عظم الله من حق أئمتنا . نرى غير ذلك قبيحا والعمل به سيئا . فيعرف ذلك لنا ويصدق فيه قيلنا . معاذ الله من تلك الطعم . ومن شر الشيم والاجتراء على كل مأثم . فاقبض عملك فان الله قد نزهنى عن تلك الطعم الدنية والرغبة فيها بعد كتابك الذى لم تستبق فيه عرضا ولم تكرم فيه أخا . والله يا ابن الخطاب لأنا حين يراد ذلك منى أشد لنفسى غضبا ولها إنزاها وإكراما . وما عملت من عمل أرى علىّ فيه متعلقا ، ولكنى حفظت مالم تحفظ . ولو كنت من يهود يثرب مازدت . يغفر الله لك ولنا . وسكت عن أشياء ، كنت بها عالما ، وكان اللسان بها منى ذلولا ، ولكن الله عظم من حقك ما لا يجهل ، والسلام

فكتب إليه عمر بن الخطاب كما وجدت فى كتاب أعطانيه يحي بن عبد الله بن بكير عن عبيد الله بن أبى جعفر عن أبى مرزوق التجيبى عن أبى قيس مولى عمرو بن العاص :

من عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص سلام عليك فانى

أحمد إليك الله الذى لاإله إلا هو . أما بعد ، فقد عجبت من كثرة كتبي إليك فى إبطائك بالخراج ، وكتابك الى بِبُنيّات الطرق وقد علمت أنى لست أرضى منك إلا بالحق البين ، ولم أقدمك إلى مصر أجعلها لك طعمة ولا لقومك . ولكنى وجهتك لما رجوت من توفيرك الخراج وحسن سياستك . فاذا أتاك كتابى هذا فاحمل الخراج فانما هو فئ المسلمين ، وعندى من قد تعلم قوم محصورون ، والسلام

فكتب إليه عمرو بن العاص:

بسم الله الرحمن الرحيم . لعمر بن الخطاب من عمرو ابن العاص . سلام عليك فانى أحمد إليك الله الذى لاإله إلا هو . أما بعد ، فقد أتانى كتاب أمير المؤمنين يستبطئنى فى الخراج ويزعم أنى أعند عن الحق ، وأنكب عن الطريق . وانى والله ما أرغب عن صالح ماتعلم ، ولكن أهل الأرض استنظروني إلى أن تدرك غلتهم ، فنظرت للمسلمين فكان الرفق بهم خيرا من أن يخرق بهم فيصيروا إلى بيع مالا غنى بهم عنه ، والسلام

وجاء فى كتاب ابن عبد الحكم أيضا ص ١٦١ :

حدثنا هشام بن اسحق العامرى قال كتب عمر ابن الخطاب الى عمرو بن العاص أن يسأل المقوقس عن مصر من أين تأتى عمارتها وخرابها. فسأله عمرو فقال له المقوقس تأتى عمارتها وخرابها من وجوه خمسة: أن يستخرج

خراجها فى إبان واحد عند فراغ أهلها من زروعهم. ويرفع خراجها فى إبان واحد عند فراغ أهلها من عصر كرومهم. وتحفر فى كل سنة خلجها. وتسد ترعها وجسورها. ولا يقبل محل أهلها — يريد البغي — فاذا فعل هذا فيها عمرت وان عمل فيها بخلافه خربت

قال وفى كتاب ابن بكير الذى أعطانى عن ابن يزيد ابن أسلم عن أبيه قال :

لما استبطأ عمر بن الخطاب عمرو بن العاص فى الخراج كتب إليه أن ابعث إلىّ رجلا من أهل مصر. فبعث إليه رجلا قديما من القبط . فاستخبره عمر عن مصر وخراجها قبل الاسلام فقال : ياأمير المؤمنين كان لايؤخذ منها شيء إلا بعد عمارتها . وعاملك لاينظر إلى العمارة وإنما يأخذ ماظهر له كأنه لايريدها إلا لعام واحد . فعرف عمر ماقال وقبل من عمرو ما كان يعتذر به . اه

فيعلم من ذلك كله أن المورد الأساسى للايرادات التى كان يجبيها عمرو بن العاص ومن جاء بعده من الحكام ، كان بلا جدال الجزية التى كانت مفروضة قبل الفتح الاسلامى بمدة طويلة — أى فى عصر الرومان والبيزانطيين — وكان هؤلاء يفرضونها على الأهالى بلا شفقة ولا رحمة مع زيادتها عن الجزية التى فرضها العرب

إذ كانوا يجبونهـــا من جميـــع الناس بلا فارق بين الصغـــير والكبير والذكر والانثى

ولم تكن عندهم قيمة الجزية محدودة معينـــة بل كانت تزيد وتنقص تبعـــا لفيضان النيـــل . وهاك ماذكره ماركاردت فى هذا الصدد (ص ٢٥٠ المذكرة الأولى) عن العهد الرومانى :

إن قيمـــة الضرائب الشخصية لم تكن بنســـبة واحدة فى كل الأعوام بل كانت تحدد سنويا بحسب ارتفـــاع النـــيل الذى يعتبر ميزانا لايرادات مصر . اه

وأما عن عهـــد البيزنطيين فقد ذكرت الآنسة رويارد Mlle Rouillard عنه (إدارة مصر المدنيـــة فى عصر البيزانطيين ص ٧٠) مانصه :

إذا اطرحنا الضريبـــة العقارية جانبا ، فهل نعـــثر بين الضرائب الشخصيـــة المقررة فى مصر فى عهد الامبراطورية الرومانيـــة الشرقية على ضريبـــة الأنفس (الجزية) وضريبة أرباب الحرف والصنـــائع أو لا ؟

والجواب على ذلك ان ضريبة الجزية فى هـــذا العهـــد أدت إلى مجـــادلات نظرية فـــيما يترتب على وضعهـــا . وقد أثارت فوق ذلك مناقشات خاصـــة بأحوال مصـــر . اه

ويرى اتوسيـــك Otto Seeck أن الجزية لم تقرر فى مصر فى القرن الرابع . ومن المحتمل أنه استعيض عنها

بضريبـــة شخصيـــة أخرى

ويوافق ى. وِلكِن U. Wilcken على هذا الرأى . وهو يرى أنه استعيض عن الضريبة القديمة[1] λαογραφία بضريبة شخصية على الرؤوس ، وهـــذه هى نفس الضريبـــة الـــتى تحقق وجودها فى عصر العرب تحت اسم διάγραφον (الجزية) . ومع ذلك فقد وجد فى عهـــد البيزانطيين بعض نصوص ذكرت فيها ضريبـــة تسمى διαγραφὴ أو διάγραφον . فاذا وافقنـــا هـ . ى . بِلْ H. I. Bell على وجود روابط متينة بين النظام المالى فى عهدى البيزانطيين والعرب لدرجة أن هناك مماثلة تامة بين ضرائب كلتا الدولتين ، يذهب المرء إلى أن يحـــكم بطريق الاستنتاج بأن الضريبـــة المسماة[2] διαγραφὴ الـــتى كانت فى القرن الرابع هى ضريبـــة شخصيـــة يعادلها فى مصر ضريبـــة الأنفس أو الجزية فى العـــهد البـــيزانطي الأخير

غير أنه تأتى فيما بعد أن زاد عدد الذين اعتنقوا الاسلام سواء أكان ذلك جرا لمنفعة أم اعتقادا بصحة الدين الاسلامى . فنشأ من ذلك أن هوت الجزية الى مبلغ ١٣٠/٠٠٠ دينـــار فقط أى ٧٨/٠٠٠ ج.م بعد أن كان عمرو يجبى من هذا الباب فى صدر الفتح الاسلامى من ستة ملايين من الأنفس ... ١٢/٠٠٠ دينار (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج.م) كما ذكر ذلك القاضى الفاضل فى متجددات الحوادث

(١) كلمة يونانية يراد منها الضريبة التى توضع على القرية جملة ويقسمها سكانها على أنفسهم

(٢) هذه الـــكلمة كالـــكلمتين اللتين قبلها يونانية ومؤداها الجزية

عن سنة ٥٨٧ هـ — ١١٩١ م (أنظر خطط المقريزى ج ١ ص ١٠٧)

وهذه الحالة أزعجت حكام الأقاليم حتى أن بعضهم استمر فى تحصيل هذه الجزية دون أن يستثنى أولئك الذين اعتنقوا الاسلام حديثا. ولما كان ذلك مخالفا للشرع الاسلامى لم يوافق عليه الخلفاء. وهاك ماقاله ابن عبد الحكم فى كتاب (فتوح مصر) ص ١٥١ وما يليها عن الجزية:

كان عمرو يبعث الى عمر بن الخطاب بالجزية بعد حبس ما كان يحتاج اليه. وكانت فريضة مصر كما حدثنا عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب لحفر خلجها وإقامة جسورها وبناء قناطرها وقطع جزائرها مائة ألف وعشرين ألفا معهم الطور والمساحى والأداة يعتقبون ذلك لايدعون ذلك شتاء ولا صيفا. ثم كتب عمر بن الخطاب كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة عن القاسم بن عبد الله عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن يختم فى رقاب أهل الذمة بالرصاص ويظهروا مناطقهم ويجزوا نواصيهم ويركبوا على الأكف عرضا ولا يضربوا الجزية الا على من جرت عليه المواسى ولا يضربوا على النساء ولا على الولدان ولا يدعوهم يتشبهون بالمسلمين فى لبوسهم حدثنا شعيب بن الليث حدثنا أبى عن محمد بن عبد الرحمن بن عنج أن نافعا حدثهم وحدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب حدثنى عبد الله ابن عمر وعمر بن محمد أن نافعا حدثهم عن أسلم مولى عمر

أنه حدثه أن عمر كتب الى أمراء الأجناد ألا يضربوا الجزية إلا على من جرت عليه المواسى . وجزيتهم أربعون درهما على أهل الورق منهم وأربعة دنانير على أهل الذهب وعليهم من أرزاق المسلمين من الحنطة والزيت مديان من حنطة وثلاثة أقساط من زيت فى كل شهر لكل انسان كان من أهل الشام والجزيرة وودك وعسل لا أدرى كم هو . ومن كان من أهل مصر فاردب كل شهر لكل انسان لا أدرى كم من الودك والعسل وعليهم من البز والكسوة التي يكسوها أمير المؤمنين الناس ويضيفون من نزل بهم من أهل الاسلام ثلاث ليال. وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعا لكل انسان لا أدرى كم لهم من الودك . وكان لايضرب الجزية على النساء والصبيان وكان يختم فى أعناق رجال أهل الجزية. قال وكانت ويبة عمر بن الخطاب كما حدثنا عبد الملك عن الليث بن سعد فى ولاية عمرو بن العاص ستة أمداد . حدثنا أسد بن موسى قال حدثنا سفيان بن عيينة عن أبى اسحق عن حارثة ابن مضرب أن عمر قال : جعلت على أهل السواد ضيافة يوم وليلة فمن حبسه مطر فلينفق من ماله

قال وكان عمرو بن العاص لما استوسق له الأمر أقر قبطها على جباية الروم وكانت جبايتهم بالتعديل اذا عمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم وان قل أهلها وخربت نقصوا فيجتمع عرفاء كل قرية وماروتها ورؤساء أهلها فيتناظرون

فى العمارة والخراب حتى اذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة الى الكور ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرى فوزعوا ذلك على احتمال القرى وسعة المزارع . ثم ترجع كل قرية بقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من الأرض العامرة فيبذرون فيخرجون من الأرض فدادين لكنائسهم وحماماتهم ومعدياتهم من جملة الأرض . ثم يخرج منها عدد الضيافة للمسلمين ونزول السلطان . فاذا فرغوا نظروا الى مافى كل قرية من الصناع والأجراء فقسموا عليهم بقدر احتمالهم . فان كانت فيها جالية قسموا عليها بقدر احتمالها . وقل ما كانت تكون الا الرجل المنتاب أو المتزوج . ثم ينظرون مابقى من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض . ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم . فان عجز أحد وشكا ضعفا عن زرع أرضه وزعوا ماعجز عنه على الاحتمال . وان كان منهم من يريد الزيادة أعطى ماعجز عنه أهل الضعف . فان تشاحوا قسموا ذلك على عدتهم . وكانت قسمتهم على قراريط الدينار أربعة وعشرين قيراطا يقسمون الأرض على ذلك . وكذلك روى عن النبي صلعم انكم ستفتحون أرضا يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيرا . وجعل عليهم لكل فدان نصف اردب قمح وويبتين من شعير الا القرط فلم يكن عليه ضريبة والويبة يومئذ ستة أمداد

وكان عمر بن الخطاب كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة

عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب يأخذ ممن صالحه من المعاهدين ماسمى على نفسه لايضع من ذلك شيئا ولا يزيد عليه. ومن نزل منهم على الجزية ولم يسم شيئا يؤديه نظر عمر فى أمره. فاذا احتاجوا خفف عنهم وان استغنوا زاد عليهم بقدر استغنائهم. قال وروى حيوة بن شريح حدثني الحسن بن ثوبان ان هشام بن ابى رقية اللخمى حدثه أن صاحب إخنا قدم على عمرو بن العاص فقال له : أخبرنا ماعلى أحدنا من الجزية فيصبر لها ؟ فقال عمرو وهو يشير إلى ركن كنيسة : لو أعطيتنى من الأرض إلى السقف ما أخبرتك ماعليك . إنما أنتم خزانة لنا إن كثر علينا كثرنا عليكم وإن خفف عنا خففنا عنكم . ومن ذهب إلى هذا الحديث ذهب إلى أن مصر فتحت عنوة

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب قال : قال عمر بن عبد العزيز أيما ذمى أسلم فان إسلامه يحرز له نفسه وماله وما كان من أرض فانها من فئ الله على المسلمين . حدثنا عبد الملك ابن مسلمة حدثنا الليث بن سعد أن عمر بن عبد العزيز قال : أيما قوم صالحوا على جزية يعطونها فمن أسلم منهم كان أرضه وداره لبقيتهم . قال الليث وكتب الىّ يحيي بن سعيد أن ما باع القبط فى جزيتهم وما يؤخذون به من الحق الذى عليهم من عبد أو وليدة أو بعير أو بقرة

أو دابة فان ذلك جائز عليهم جائز لمن ابتاعه منهم غير مردود اليهم إن أيسروا . وما أكروا من أرضهم فجائز كراؤه الا أن يكون يضر بالجزية التى عليهم فلعل الأرض أن ترد عليهم ان أضرت بجزيتهم وان كان فضلا بعد الجزية فانا نرى كراءها جائزا لمن تكاراها منهم . قال يحيى ونحن نقول الجزية جزيتان فجزية على رؤوس الرجال وجزية جملة تكون على أهل القرية يؤخذ بها أهل القرية . فمن هلك من أهل القرية التى عليهم جزية مسماة على القرية ليست على رؤوس الرجال فانا نرى ان من هلك من أهل القرية ممن لا ولد له ولا وارث أن أرضه ترجع إلى قريته فى جملة ماعليهم من الجزية . ومن هلك ممن جزيته على رؤوس الرجال ولم يدع وارثا فان أرضه للمسلمين . قال الليث وقال عمر بن عبد العزيز الجزية على الرؤوس وليست على الأرضين (يريد أهل الذمة)

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا بن لهيعة عن عبد الملك بن جنادة أن عمر بن عبد العزيز كتب الى حيان بن سريج أن يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم . قال وحديث عبد الملك هذا يدل على أن عمر بن عبد العزيز كان يرى أن أرض مصر فتحت عنوة وأن الجزية إنما هى على القرى . فمن مات من أهل القرى

كانت تلك الجزية ثابتة عليهم . وأن موت من مات منهم لايضع عنهم من الجزية شيئا . قال ويحتمل أن تكون مصر فتحت بصلح فذلك الصلح ثابت على من بقى منهم . وأن موت من مات منهم لايضع عنهم مما صالحوا عليه شيئا والله أعلم

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جريج أن رجلا أسلم على عهد عمر بن الخطاب فقال ضعوا الجزية عن أرضى فقال عمر لا . إن أرضك فتحت عنوة . قال عبد الملك وقال مالك ابن أنس : ماباع أهل الصلح من أرضهم فهو جائز لهم . وما فتح عنوة فان ذلك لايشترى منهم أحد ولا يجوز لهم بيع شيء مما تحت أيديهم من الأرض لأن أهل الصلح من أسلم منهم كان أحق بأرضه وماله . وأما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة فمن أسلم منم أحرز إسلامه نفسه وأرضه للمسلمين لأن أهل العنوة غلبوا على بلادهم وصارت فيئا للمسلمين ولأن أهل الصلح إنما هم قوم امتنعوا ومنعوا بلادهم حتى صالحوا عليها وليس عليهم إلا ماصالحوا عليه . ولا أرى أن يزاد عليهم ولا يؤخذ منهم إلا ما فرض عمر بن الخطاب لأن عمر خطب الناس فقال قد فرضت لكم الفرائض وسنت لكم السنن وتركتم على الواضحة . قال وأما جزية الأرض فلا علم لى ولا أدرى كيف صنع فيها

عمر غير أن قد أقر الأرض فلم يقسمها بين الناس الذين افتتحوها . فلو نزل هذا بأحد كنت أرى أن يسأل أهل البلاد أهل المعرفة منهم والأمانة كيف كان الأمر فى ذلك . فان وجد من ذلك علما يشفى والا اجتهد فى ذلك هو ومن حضره من المسلمين

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا الليث بن سعد أن عمر بن عبد العزيز وضع الجزية عمن أسلم من أهل الذمة من أهل مصر وألحق فى الديوان صلح من أسلم منهم فى عشائر من أسلموا على يديه . قال وقال غير عبد الملك وكانت تؤخذ قبل ذلك ممن أسلم وأول من أخذ الجزية ممن أسلم من أهل الذمة كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة عن ابن لهيعة عن رزين بن عبد الله المرادى ، الحجاج بن يوسف . ثم كتب عبد الملك بن مروان الى عبد العزيز بن مروان أن يضع الجزية على من أسلم من أهل الذمة فكلمه ابن حجيرة فى ذلك فقال أعيذك بالله أيها الأمير ان تكون أول من سن ذلك بمصر فوالله إن أهل الذمة ليتحملون جزية من ترهب منهم . فكيف تضعها على من أسلم منهم فتركهم عند ذلك

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب أن عمر بن عبد العزيز كتب الى حيان ابن سريج أن تضع الجزية عمن أسلم من أهل الذمة فان الله

تبارك وتعالى قال : (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلّوا سبيلهم إن الله غفور رحيم) . وقال : (قاتلوا الذين لايؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) . وحدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا الليث بن سعد قال : كان لعبد الله بن سعد موالى نصارى فأعتقهم فكان عليهم الخراج . قال الليث : أدركنا بعضهم وإنهم ليؤدون الخراج

حدثنا عثمان بن صالح و عبد الله بن صالح قالا حدثنا الليث بن سعد قال : لما ولى ابن رفاعة مصر خرج ليحصى عدة اهلها وينظر فى تعديل الخراج عليهم . فأقام فى ذلك ستة اشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان ومعه جماعة من الأعوان والكتاب يكفونه ذلك بجد وتشمير . وثلاثة أشهر بأسفل الأرض فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية . فلم يحص فيها فى أصغر قرية منها أقل من خمسمائة جمجمة من الرجال الذين يفرض عليهم الجزية . اه

وعلى ذلك تنقسم الجزية الى نوعين :

(١) جزية على رؤوس الرجال

(٢) جزية جملة تكون على أهل القرية

والنوع الأول من هذه الجزية هو الذى جرى به العمل فى مصر لانطباقه على معاهدة الصلح التى أبرمت بين عمرو والمقوقس وتم الاتفاق فيها على أن يفرض على كل رأس ممن تجب عليهم هذه الجزية ديناران (١٢٠ قرشاً) . وعدد الذين فرضت عليهم الجزية هو ستة ملايين ولكنهم فى الواقع كانوا أكثر من هذا العدد أى ثمانية ملايين كما ذكر فى الفصل السابق وفى الاحصاء الآنف الذكر الذى عمله ابن رفاعة وذكر فيه أنه وجد أكثر من عشرة آلاف قرية لايحتوى أصغرها على أقل من خمسمائة جمجمة من الذين تفرض عليهم الجزية المذكورة

والمؤلفون إلا قليلا منهم قد اتفقت كلمتهم على الستة الملايين. ويؤيد هذا تعيينهم الجزية باثنى عشر ألف ألف دينار أى ٧/٢٠٠/٠٠٠ ج . م

وهذه هى المبالغ التى دونوها بهذا الصدد :

قال ابن عبد الحكم فى كتاب (فتوح مصر ص ١٦١) :

حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد أن عمرا جباها اثنى عشر ألف ألف (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) . اه

وقال اليعقوبى فى كتاب (البلدان ص ٣٣٩) :

جباها عمرو فى السنة الثانية عشرة آلاف ألف (٦/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) . اه

وقال البلاذرى فى كتاب (فتوح البلدان ص ٢١٦) :

حدثنى أبو أيوب الرقى عن عبد الغفار عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب قال جبى عمرو خراج مصر وجزيتها ألفى ألف (١/٢٠٠/٠٠٠ ج٠ م) . اه

وقال الكندى فى كتاب (فضائل مصر ص ٢٠١) :

فلما كان فى العام المقبل (الثانى) جباها (أى عمرو) اثنى عشر ألف ألف دينار (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج٠ م) . اه

وقال المسبحي كما جاء فى كتاب (بدائع الزهور) لابن اياس ج ١ ص ٢٥ :

جباها عمرو بن العاص فبلغ خراجها اثنى عشر ألف ألف دينار (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج٠ م) . اه

وقال أبو صالح الأرمنى فى تاريخه (الكنائس ص ٢٩) :

كان المحمول من جهتهم (أى قبط مصر) اثنى عشر ألف ألف دينار (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج٠ م) خارجا عن جزية اليهود بمصر وأعمالها . اه

وقال ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب (نشق الأزهار) لابن اياس ص ٣٦ :

جبى خراج مصر فى الاسلام عمرو بن العاص لما فتحها مكانة (أى عنوة) اثنى عشر ألف ألف دينار (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج٠ م) . اه

وقال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٧٩ :

قال الليث بن سعد رضى الله عنه جباها عمرو بن العاص رضى الله عنه اثنى عشر ألف ألف دينار (٠٠٠/٢٠٠/٧ ج.م). اه

وقال أبو المحاسن فى كتابه (النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩):

وجباها عمرو بن العاص فى الاسلام اثنى عشر ألف ألف دينار (٠٠٠/٢٠٠/٧ ج.م). اه

فيتضح مما سبق ذكره أن مبلغ الاثنى عشر مليون دينار (٠٠٠/٢٠٠/٧ ج.م) هو بلا ريب المبلغ الذى ينبغي تقديره للجزية التى جباها عمرو فى السنة الثانية من حكمه

أما الخراج فقد اختلف المؤرخون فى تقديره فى عهد هذا الخليفة كما هو مبين فى القسم الخاص بذلك . وقد ذكرنا عنه هناك بطريق الاستنتاج ثلاثة مبالغ هى :

(١) بناء على رواية ابن عبد الحكم ٦٦٦/٨١٦ ج.م

(٢) بناء على رواية اليعقوبى ٠٠٠/٤٢٠ ج.م

(٣) بناء على رواية البلاذرى ٠٠٠/٣٠٠/٣ ج.م

وباضافة كل من هذه المبالغ إلى الجزية وهى (٠٠٠/٢٠٠/٧ ج.م) يكون الحاصل :

على التقدير الأول ٦٦٦/٠١٦/٨ ج.م

و على التقدير الثانى ٧/٦٢٠/٠٠٠ ج. م

و « « الثالث ١٠/٥٠٠/٠٠٠ ج. م

وعلى هـذا تكون ايرادات مصر فى عهد هـذا الخليفة أحد هذه المبالغ

خلافة عثمان بن عفان

سنة ٣٥ هـ (٦٦٥ م)

هذا الخليفـة هو ثالث الخلفاء الراشدين الذين تولوا الخلافة بعـد النبى صلعم . وقد أبقى عمرا على رأس حكومة مصر سنتين إلا أنه لايوجد لدينا أى مستند نركن إليه فى تقديم بيان عن نتيجة إدارته المالية فى أثناء هذه المدة

وبعـد ذلك اسـتبدل عبـد الله بن سعـد بن أبى سرح أخاه فى الرضاعة بعمرو . فشمر بالطبـع كما يفعـل كل حاكم جديد عن ساعد الجد وجبى الجزية أكثر من جباية عمرو لها

ولقد أثار ذلك بين عمرو والخليفـة جدلا رواه لنا ابن عبد الحكم فى كتاب (فتوح مصر ص ١٦١) هذا نصه :

قال : قال الليث : وجباها عبد الله بن سعد حين استعمله عليها عثمان أربعة عشر ألف ألف (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج. م)

فقال عثمان لعمرو : يا أبا عبد الله درت اللقحة بأكثر من درها الأول قال عمرو : أضررتم بولدها . وقال غير الليث : فقال له عمرو : ذلك إن لم يمت الفصيل . اهـ

وإليك مبالغ الجزية فى عهد هذا الخليفة التى ذكرها مختلفو المؤرخين :

	دينار	جنيه مصرى
ابن عبد الحكم (فتوح مصر ص ١٦١)	١٤/٠٠٠/٠٠٠	٨/٤٠٠/٠٠٠
اليعقوبى . (البلدان ص ٣٣٩)	١٢/٠٠٠/٠٠٠	٧/٢٠٠/٠٠٠
البلاذرى ... (فتوح البلدان ص ٢١٦)	٤/٠٠٠/٠٠٠	٢/٤٠٠/٠٠٠
الكندى ... (فضائل مصر ص ٢٠١)	١٤/٠٠٠/٠٠٠	٨/٤٠٠/٠٠٠
أبو صالح الأرمنى (الكنائس ص ٢٨)	٤/٠٠٠/٠٠٠	٢/٤٠٠/٠٠٠
ابن وصيف شاه (نشق الأزهار ص ٣٦)	١٤/٠٠٠/٠٠٠	٨/٤٠٠/٠٠٠
ابن اياس (بدائع الزهور ج ١ ص ٢٦)	١٤/٠٠٠/٠٠٠	٨/٤٠٠/٠٠٠

وقال الكندى كما جاء فى كتاب (بدائع الزهور لابن اياس ج ١ ص ٢٦) :

كان عبد الله بن أبى سرح أخا الامام عثمان بن عفان من الرضاع . فلما تولى على مصر رحل عنها عمرو بن العاص وأتى المدينة الشريفة . فلما استقر ابن أبى السرح بمصر جبى خراجها فى تلك السنة أربعة عشر ألف ألف دينار (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج. م)

فلما وصل خراج مصر إلى الامام عثمان بن عفان نظر إلى عمرو بن العاص وقال : لقد درت اللقحة بعدك ياعمرو . فقال له : نعم ولكن أجاعت أولادها . وإن هذه الزياده التي أخذها عبد الله بن أبي السرح إنما هى على الجماجم . فانه أخذ عن كل رأس دينارا خارجا عن الخراج (أى ثلاثة دنانير — ١٨٠ قرشا —) . فحصل لأهل مصر بسبب ذلك الضرر الشامل . اه

فاذا اتخذنا فى هذه الحالة الأشخاص البالغ عددهم ستة ملايين نسمة أساسا — وهم الذين كان يجبى منهم عمرو الجزية — كان ينبغى أن تبلغ الجباية ثمانية عشر مليون دينار (١٠/٨٠٠/٠٠٠ ج. م) . فهذا النقص يجب أن يكون منشؤه معافاة الأشخاص الذين اعتنقوا الاسلام حديثا

وظاهر مما تقدم أن هؤلاء المؤلفين اختلفوا فى تعيين المبلغ الذى جباه هذا الوالى من القطر . ومع أن أكثرهم ذكر أنه أربعة عشر مليون دينار (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج. م) فلدينا برهان آخر على أن المبلغ الذى جباه عبد الله بن أبى سرح كان أكثر مما جباه سلفه ، وأنه ينبغى أن يكون أربعة عشر مليون دينار (٨/٤٠٠/٠٠٠ ج. م) . وهذا البرهان هو ما دار من الحوار بين عثمان وعمرو وأتينا على ذكره آنفا

ولم نعثر على مبالغ أخرى جبيت فى ذلك العهد . وعلى هذا فنحن مضطرون أن نعتبره المبلغ المكون لايرادات مصر فى عهد هذا الخليفة

خلافة معاوية بن أبى سفيان

سنة ٦٠ هـ (٦٨٠ م)

هذا الخليفة هو أول خلفاء بني أمية فى دمشق . ولما ارتقى عرش الخلافة سنة ٤١ هـ (٦٦١ م) كان عمرو عاملا على مصر ثانى مرة . فبقى فيها إلى أن توفى فى سنة ٤٣ هـ (٦٦٣ م) . وتعاقب عليها بعده ثلاثة ولاة فى عهد هذا الخليفة هم : عتبة بن أبى سفيان وعقبة بن عامر ومسلمة بن مخلد

ولم نجد من بين المؤرخين من ذكر قيمة الايرادات فى عهد هذا الخليفة إلا اثنين هما :

(١) ياقوت فى (معجم البلدان ج ٥) عند الكلام على مصر قال :

لما وليها (أى عمرو) فى أيام معاوية جباها تسعة آلاف ألف دينار (٥/٤٠٠/٠٠٠ ج ٠ م) . اهـ

(٢) اليعقوبى فى كتاب (البلدان ص ٣٣٩) قال :

ثم أسلم رجالها فبلغ خراج الأرض فى أيام معاوية مع جزية رؤوس الرجال خمسة آلاف ألف دينار (٣/٠٠٠/٠٠٠ ج٠ م) . اه

خلافة سليمان بن عبد الملك

سنة ٩٩ هـ (٧١٧ م)

هذا الخليفة هو سابع خلفاء بني أمية بدمشق . وكان عامله فى مصر عبد الملك بن رفاعة . وقد زادت فى عهده الايرادات . و يرجع سبب هذه الزيادة إلى عامل الخراج أسامة ابن زيد . وهو رجل جشع غليظ القلب ، ولذا كرهه الناس كرها شديدا . وهذا العامل هو الذى أقام فى عهد هذا الخليفة بناء مقياس النيل الذى بالروضة الآن

أما الايراد فقد تكلم عنه مؤلفان .

(١) ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب (نشق الأزهار) لابن اياس ص ٣٧ قال :

جباها أسامة بن زيد عامل مصر فى خلافة سليمان بن عبد الملك بن مروان الأموى ، اثنى عشر ألف ألف دينار (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج٠ م). اه

(٢) المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ قال :

يقال إن أسامة بن زيد جباها فى خلافة سليمان ابن عبد الملك مبلغ اثنى عشر ألف ألف دينار (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج٠ م). اه

وإذن يكون مبلغ ١٢/٠٠٠/٠٠٠ دينار (٧/٢٠٠/٠٠٠ ج٠ م) هو إيراد مصر فى عهد هذا الخليفة

خلافة هرون الرشيد

سنة ١٩٣ هـ (٨٠٩ م)

هذا الخليفة هو خامس الخلفاء العباسيين ببغداد. وفى عصره هبطت إيرادات مصر مرة أخرى

قال اليعقوبى فى كتاب (البلدان ص ٣٣٩) :

ثم أسلم رجالها فبلغ خراج الأرض مع جزية رؤوس الرجال فى أيام هرون الرشيد أربعة آلاف ألف دينار (٢/٤٠٠/٠٠٠ ج٠ م). اه

وهذا المبلغ يكوّن إيراد مصر فى عهد هذا الخليفة من الجزية والخراج معا

حكومة احمد بن طولون

سنة ٢٧٠ هـ (٨٨٤ م)

عين أحمد بن طولون فى أول الأمر حاكما على مصر من قبل الخليفة العباسى ببغداد . إلا أنه لما وجد الفرصة لم يتأخر عن انتهازها فانفصل عن الخلافة . ولما أصبح مستقلا امتنع عن إرسال المبالغ التي كان يرسلها العمال إلى بغداد

ويظهر أنه تولى حكم مصر وهى فى حالة فقر مدقع . إلا أن إدارته الرشيدة وأعماله السديدة أعادت اليها اليسار والرخاء

قال أبو صالح الأرمني فى تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ :

بلغ خراج مصر فى أيام بني العباس على يد أحمد بن طولون خمسة آلاف ألف دينار (٠٠٠/٠٠٠/٣ ج٠ م) . اهـ

حكومة خمارويه

سنة ٢٨٢ هـ (٨٩٥ م)

إن هذا الأمير هو ابن أحمد بن طولون السابق الذكر قال الكندى فى كتاب (فضائل مصر ص ٢٠١) :

بالغ بنو طولون فى عمارة مصر لجباها أبو الجيش (وهذه كنية خمارويه) . أربعة آلاف ألف دينار (٠٠٠/٤٠٠/٢ ج ٠ م). اه

وقال ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب (نشق الأزهار) لابن اياس ص ٣٧ :

وجباها ابنه خمارويه ألف ألف دينار (٠٠٠/٦٠٠ ج ٠ م). اه

ولو اعتبرنا هذا المبلغ لكان نقص الايراد فى هذه المدة القصيرة كبيرا جدا . فمن رأينا أنه لايدل على جملة الايرادات بل على ماتبقى منها بعد المصروفات . ويؤيدنا فى هذا الرأى ماذكره الكندى آنفا وقول المقريزى هذا :

قال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ :

وجباها ابنه الأمير أبو الجيش خمارويه بن أحمد أربعة آلاف ألف دينار (٠٠٠/٤٠٠/٢ ج ٠ م) مع رخاء الأسعار أيامئذ . فانه ربما يبع فى الأيام الطولونية القمح كل عشرة أرادب بدينار (٦٠ قرشا). اه

وبناء على ماتقدم يجب تقدير إيراد هذا العصر بأربعة ملايين دينار (٠٠٠/٤٠٠/٢ ج ٠ م)

حكومة الاخشيد محمد بن طغج

سنة ٣٣٤ هـ (٩٤٦ م)

هذا الأمير هو رأس الأسرة الأخشيدية

قال ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب (نشق الأزهار) لابن اياس ص ٣٧ :

بلغ خراج مصر فى أيام الأمير محمد بن طغج الاخشيدى ألف ألف دينار (٦٠٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

وهذا المبلغ يجب اعتباره كما اعتبرناه فى حكم خمارويه زيادة الايرادات على المصروفات. ويؤيد هذا — كما سيظهر ذلك فى القسم الخاص بالخراج — ماذكره المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ عن الخراج وحده دون سائر وجوه الايرادات الأخرى فى عهد هذا الحاكم حيث قال :

بلغ خراج مصر فى أيام الأمير أبى بكر محمد بن طغج الاخشيد ألفى ألف دينار (١/٢٠٠/٠٠٠ ج . م) سوى ضياعه التى كانت ملكا له . اهـ

حكومة كافور الاخشيدى

سنة ٣٥٧ هـ (٩٦٨ م)

هذا الأمير هو رابع أمراء الأسرة الاخشيدية

قال أبو صالح الأرمنى فى تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ وما يليها :

اشتمل ارتفاع مصر وما معها وجميع نفقاتها لسنة فى مملكة كافور الأستاذ الاخشيدى بتقدير فكان ثلاثة آلاف ألف ومائتي ألف وينيف سبعين ألف دينار (١/٩٦٢/٠٠٠ ج . م) . وكان الزائد فى النفقات عن الارتفاع مائتى ألف دينار (١٢٠/٠٠٠ ج . م) . اهـ

وقال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ :

بلغت الرواتب فى أيام كافور الاخشيدى خمسمائة ألف دينار (٣٠٠/٠٠٠ ج . م) فى السنة لأرباب النعم والمستورين وأجناس الناس ليس فيهم أحد من الجيش ولا من الحاشية ولا من المتصرفين فى الأعمال . فحسن له على بن صالح الروذبادى الكاتب أن يوفر من مال الرواتب شيئا ينتقصه من أرزاق الناس . فساعة جلس يعمل حكه جبينه فحكه بقلمه والحكاك يزيد به إلى أن قطع العمل وقام لما به . فعولج حينئذ بالحديد حتى مات فى رمضان سنة سبع وأربعين وثلثمائة وهذه موعظة من الله لمن توسط للناس بالسوء .

قال تعالى (ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله)

ولما مات كافور نزلت محن شديدة كثيرة بمصر من الغلاء والفناء والفتن فاتضع خراجها إلى أن قدم جوهر القائد من بلاد المغرب بعساكر مولاه المعز لدين الله أبى تميم معد . اهـ

خلافة المعز لدين الله

سنة ٣٦٥هـ (٩٧٥م)

إن هذا الخليفة هو أول الخلفاء الفاطميين الذين أتوا من بلاد المغرب وفتحوا مصر

قال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ :

جبى جوهر القائد الخراج لسنة ثمان[1] وخمسين وثلثمائة (٩٦٩ م) ثلاثة آلاف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار ونيفا (٢/٠٤٠/٠٠٠ ج٠ م) . اهـ

وقال أبو صالح الأرمنى فى تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ :

بلغ خراج مصر على يد يعقوب بن يوسف (وهو يعقوب بن يوسف بن كلس الذى كان وزيرا لهذا الخليفة

(١) الصواب سنة تسع وخمسين وثلثمائة (٩٧٠ م) لان فتح مصر على يد جوهر كان فى ١٧ شعبان سنة ٣٥٨ هـ اى فى أواخر هذه السنة (٦ يوليو سنة ٩٦٩ م) . وقد دخلها وهى فى غاية الاضمحلال فلا يعقل أن يجبيها هذه الجباية فى السنة المذكورة . وسيأتى لذلك مزيد ايضاح فى قسم الخراج

بعـــد سنة ٣٦٢ هـ « ٩٧٢ م ») ، أربعـــة آلاف ألف (٢/٤٠٠/٠٠٠ ج ٠ م) ٠ اهـ

خلافة العزيز بالله

سنة ٣٨٦ هـ (٩٩٦ م)

هذا الخليفـــة هو ابن الخليفـــة السابق وثانى الخلفـــاء الفاطميين الذين حكموا مصـــر

قال أبو صالح الأرمنى فى تاريخه (الكنائس) ص ٣٠ :

انتهى خراج مصـــر على يد يعقوب بن يوسف (هـــو يعقوب بن يوسف بن كلس الذى بقى وزيرا لهـــذا الخليفـــة) إلى ثلاثة آلاف ألف دينار (١/٨٠٠/٠٠٠ ج ٠ م) ٠ اهـ

خلافة الحاكم بأمر الله

سنة ٤١١ هـ (١٠٢١ م)

هـــذا الخليفة تولى الحـــكم بعد الخليفـــة السابق وهو ثالث الخلفاء الفـاطميين بمصر

قال ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب (نشق الأزهار) لابن اياس ص ٣٧ و ٣٨ :

وجباها فى أيام الحاكم بأمر الله ثلاثة آلاف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار (٢/٠٤٠/٠٠٠ ج. م). اهـ

خلافة المستنصر بالله

سنة ٤٨٧ هـ (١٠٩٤ م)

هـذا الخليفـة هـو خامس الخلفاء الفـاطميين.

تولى حكم مصر مدة ستين سنة قمرية. وقد جاء عن الايراد فى عهده أقوال مختلفة ها هى:

قال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ و ١٠٠ :

أمر الوزير الناصر للدين أبو الحسين عبد الرحمن اليازورى وزير مصر فى خلافة المستنصر بالله بن الظاهر (من سنة ٤٤١ هـ إلى ٤٥٣ هـ — ١٠٥٠ م إلى ١٠٦١ م —) أن يعمل قدر ارتفاع الدولة وما عليها من النفقات. فعمل أرباب كل ديوان ارتفاعه وما عليه وسلم الجميع لمتولى ديوان المجلس وهو زمام الدواوين. فنظم عليه عملا جامعا وأتاه به فوجد ارتفاع الدولة ألفي ألف دينار (١/٢٠٠/٠٠٠ ج. م). منها الشام ألف ألف دينار (٦٠٠/٠٠٠ ج. م) ونفقاته بازاء ارتفاعه. والريف وباقى الدولة ألف ألف دينار. اهـ

ومن المعقول أن يكون المبلغ الثانى المذكور هنـــا عن مصر هو زيادة الايرادات على المصروفات

وقال القاضى أبو الحسن المخزومى فى كتاب (المنهاج فى عـــلم الخراج) كما جاء فى خطط المقريزى ج ١ ص ١٠٠ مالمخصه :

وقفت على مقايسة عملت لأمـــير الجيوش بدر الجمالى حين قدم مصر فى أيام الخليفـــة المستنصر وغلب عـــلى أمرها وقهر من كان بهـــا من المفسدين شرح فيها أن الذى استقرت عليـــه جمـــلة ما كان يتأدى من الخـــراج فى سنـــة ست وستين وأربعمائة الهـــلاليـــة (١٠٧٤ م) قبـــل نظر أمـــير الجيـــوش ، كان ألفى ألف وثمانمائة ألف دينـــار (٦٨٠/٠٠٠/١ ج ٠ م). وأن الذى استقرت عليه الجملة عينا لسنة ثلاث وثمـــانين وأربعمائة الهـــلالية (١٠٩٠ م) ثلاثة آلاف ألف ومائة ألف دينار (٨٦٠/٠٠٠/١ ج ٠ م) ٠ اه

خلافة المستعلى بالله

سنة ٤٩٥ هـ (١١٠١ م)

هذا الخليفة هو ابن الخليفـة السابق وقد تولى الخلافة بعده وهو سادس الخلفاء الفاطميين بمصر

قال ابن ميسر فى كتاب (أخبار مصر ج ٢ ص ٥٩:)

أمر الأفضل (وكان وزيرا لهذا الخليفة) بعمل تقدير ارتفاع ديار مصر . فعمل ذلك وجاء خمسة آلاف ألف دينار (٣/٠٠٠/٠٠٠ ج . م) . وكان متحصل الأهراء ألف الف إردب . اه

فاذا فرضنا أن هذه الكمية من الأرادب كانت تحتوى على ٥٠٠/٠٠٠ إردب قمح ثمنها باعتبار الاردب ٣٥ قرشا ١٧٥/٠٠٠ ج . م ، وتحتوى على ٥٠٠/٠٠٠ إردب شعير ثمنها باعتبار الاردب ٢٥ قرشا ١٢٥/٠٠٠ ج . م ، كانت جملة ثمنها ٣٠٠/٠٠٠ ج . م . وباضافته إلى ماتساويه خمسة آلاف ألف الدينار من الجنيهات يكون الحاصل ٣/٣٠٠/٠٠٠ ج . م وهو قيمة الايراد فى عهد هذا الخليفة

خلافة الحافظ لدين الله

سنة ٥٤٤ هـ (١١٤٩ م)

هذا الخليفة هو ثامن الخلفاء الفاطميين بمصر

قال المقريزى فى خططه ج ١ ص ١٠٠ :

ثم تقاصرت (أى جباية مصر) إلى أن جباها القاضى الموفق أبو الكرم بن معصوم العاصمى التنيسى عينا خالصا إلى بيت المال بعد المؤن والكلف ، ألف ألف دينار ومائتى ألف دينار (٧٢٠/٠٠٠ ج . م) إلى آخر سنة أربعين وخمسمائة (١١٤٥ م)

ثم بعده لم يجبها هذه الجباية أحد حتى انقرضت الدولة الفاطمية . اه

حكومة صلاح الدين الأيوبى

سنة ٥٨٩ ﻫ (١١٩٣ م)

هذا السلطان هو مؤسس الأسرة الأيوبية

قال القاضى الفاضل كما جاء فى خطط المقريزى ج ١ ص ٨٧ :

فى متجددات سنة خمس وثمانين وخمسمائة أوراق بما استقر عليه عبر البلاد من اسكندرية إلى عيذاب إلى آخر الرابع والعشرين من شعبان سنة خمس وثمانين وخمسمائة (٧ اكتوبر سنة ١١٨٩ م) خارجا عن الثغور وأبواب الأموال الديوانية والأحكار والحبس ومنفلوط ومنقباط وعدة نواح أوردت أسماءها ولم يعين لها فى الديوان عبرة من جملة أربعة آلاف الف وستمائة الف وثلاثة وخمسين ألفا وتسعة عشر دينارا (٨١١/٧٩١/٢ ج ٠ م) ٠ اه

وأما إيرادات الثغور فى عهده فكانت :

الثغر	إيراده بالدينار	إيراده بالجنيه المصرى
ضواحى ثغر الاسكندرية	٨٠٠/١٣٨	٤٨٠/٠٨٣
رشيد	٢/٠٠٠	١/٢٠٠
اسوان	٢٥/٠٠٠	١٥/٠٠٠
المجموع	٨٢٧/١٣٨	٤٩٦/٢٨٣

وباضافـــة هذا إلى المبلغ الآنف الذكر يكون الحاصل ١٥٧/٤٨٠/٥ دينارا (٠٩٤/٢٨٨/٣ ج ٠ م)

وهذه القيمة وان كانت لاتدل على ايرادات مصر كلهـا إلا أننـا نعتبرهـا جديرة بالذكر لأنها تكوّن الجزء الأكبر من تلك الايرادات حقا

حكومة الظاهر بيبرس البندقداري

سنة ٦٧٦ ﻫ (١٢٧٧ م)

إن هـــذا الملك هو سادس ملوك الأسرة المعروفـــة بالمماليك البحرية . وقد زادت فى عـــهده إيرادات مصر زيادة ظاهرة . ويرجع السبب فى ذلك إلى ارتفـــاع الخراج فى عـــهده ارتفـــاعا كبيرا كما ســـيتضح ذلك عند مراجعة القسم الخاص به إذ منه يتبين أن الخراج وحده بلغ ٥٨٤/٨١٦/١٠ دينـــارا (٩٥٠/٤٨٩/٦ ج ٠ م)

ولم يرو شيئـا عن هـــذا الملك إلا ابن اياس إذ قال فى كتابه (بدائع الزهور ج ٣ ص ٢٦٦) :

جبى خراج مصر فى أيام الملك الظـاهر بيبرس البندقدارى فكان اثنى عشر ألف ألف دينـــار (٠٠٠/٢٠٠/٧ ج ٠ م) . اﻫ

وإليك ملخصا بما سبق ذكره من الايرادات فى هذا العصر :

الخليفـــة أو الحاكم	الايرادات بالدنانير	الايرادات بالجنيهات المصرية
خلافة عمر بن الخطاب	١٣/٣٦١/١١٠	٨/٠١٦/٦٦٦
» » » »	١٢/٧٠٠/٠٠٠	٧/٦٢٠/٠٠٠
» » » »	١٧/٥٠٠/٠٠٠	١٠/٥٠٠/٠٠٠
» عثمان بن عفان	١٤/٠٠٠/٠٠٠	٨/٤٠٠/٠٠٠
» معاوية بن أبى سفيان	٩/٠٠٠/٠٠٠	٥/٤٠٠/٠٠٠
» » » » »	٥/٠٠٠/٠٠٠	٣/٠٠٠/٠٠٠
» سليمان بن عبد الملك	١٢/٠٠٠/٠٠٠	٧/٢٠٠/٠٠٠
» هرون الرشيد	٤/٠٠٠/٠٠٠	٢/٤٠٠/٠٠٠
حكومة أحمد بن طولون	٥/٠٠٠/٠٠٠	٣/٠٠٠/٠٠٠
» خمارويه	٤/٠٠٠/٠٠٠	٢/٤٠٠/٠٠٠
» كافور الاخشيدى. .	٣/٢٧٠/٠٠٠	١/٩٦٢/٠٠٠
خلافـــة المعز لدين الله	٣/٤٠٠/٠٠٠	٢/٠٤٠/٠٠٠
» » » »	٤/٠٠٠/٠٠٠	٢/٤٠٠/٠٠٠
» العزيز بالله	٣/٠٠٠/٠٠٠	١/٨٠٠/٠٠٠
» الحاكم بأمر الله	٣/٤٠٠/٠٠٠	٢/٠٤٠/٠٠٠
» المستنصر بالله	٢/٨٠٠/٠٠٠	١/٦٨٠/٠٠٠
» » »	٣/١٠٠/٠٠٠	١/٨٦٠/٠٠٠
» المستعلى بالله ...	٥/٥٠٠/٠٠٠	٣/٣٠٠/٠٠٠

الخليفـــة أو الحاكم	الايرادات بالدنانير	الايرادات بالجنيهات المصرية
حـكومة صلاح الدين الايوبى	٥/٤٨٠/١٥٧	٣/٢٨٨/٠٩٤
« الظاهر بيبرس	١٢/٠٠٠/٠٠٠	٧/٢٠٠/٠٠٠

وأما زيادة الايرادات على المصـــروفات فهي :

الخليفـــة أو الحاكم	الزيادة بالدنانير	الزيادة بالجنيهات المصرية
حـكومة خمارويه	١/٠٠٠/٠٠٠	٦٠٠/٠٠٠
« الاخشيد محمد ...	١/٠٠٠/٠٠٠	٦٠٠/٠٠٠
« كافور الاخشيدى .	٢٠٠/٠٠٠	١٢٠/٠٠٠
خلافة المستنصر بالله	١/٠٠٠/٠٠٠	٦٠٠/٠٠٠
« الحافظ لدين الله ..	١/٢٠٠/٠٠٠	٧٢٠/٠٠٠

الفصل السادس

عصر العـــثمانيـــين

من سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) إلى ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م)

إننا نرى أنفسنا مضطرين بعـــد أن أتينا على ذكر سلسلة الخلفاء الفاطميين وحكومتى صلاح الدين الأيوبى والظـــاهر بيبرس

أن تتخطى قرونا كثيرة ونهبط إلى عصر العثمانيين . وما ذلك إلا لأن التاريخ مع الأسف سكت فى هذه الفترة كلها ولم يأت بشىء فى الموضوع الذى نعالجه الآن . على أننا سنهبط مرة أخرى فى هذا العصر حتى نجد مايخص موضوعنا

قال البكرى فى كتابه (الكواكب السائرة ص ٢٢٩ و ٢٣٠) :

سألت بعض كتبة الديوان وغيره عن مبلغ خراج مصر فى سنة خمس وثلاثين وألف (١٦٢٦ م) فقال ثمانى عشرة كرة — مائة ألف — (٠٠٠/٨٠٠/١ دينار — ٠٠٠/٠٨٠/١ ج٠م) منها يجهز للأبواب العثمانية بالديار الرومية ستمائة ألف دينار (٠٠٠/٣٦٠ ج ٠ م) ٠ والباقى يصرف للحرمين الشريفين والصناجق بها والعساكر بها . فهذا خلاف مايأتى للبكلر بكى بها من الخدم والتقادم من خيل وجمال وبغال وأقمشة وسكر . فنسأل الله تعالى أن يجعلها دار إسلام ليوم القيامة آمين . اه

وقال استيف Estève فى مقدمة مذكرته عن مالية مصر (كتاب وصف مصر ج ١ ص ٢٩٩) :

شرع السلطان سليم الأول فى وضع خطة خاصة لادارة مصر وحكومتها ٠ غير أن المنية عاجلته بعد فتحها بزمن يسير فحال ذلك دون إتمام هذا العمل الهام . إلا أن ابنه سليمان الذى تولى الخلافة بعده أتم ما شرع فيه . وفى عهد هذا

السلطان تم وضع القوانين واللوائح النظامية لمصر . ولكن الانتصارات والفتوحات التى كانت لأبيه فيها وهى عادة تسترعى أنظار الشعوب أكثر من أن تسترعيها النظم الادارية التي لها التأثير الأكبر فى أحوال معيشتهم ، جعلت المصريين الآن لايذكرون إلا السلطان سليما . أما السلطان سليمان الواضع الحقيقى للقوانين التى يسيرون عليها فقلما يأتى ذكره على ألسنتهم . اه

وبعد هذه المقدمة بين استيف مختلف أبواب الايرادات تبيينا واضحا . وأننا نجمل لك أرقامها فيما يلى :

أنواع الايرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الخراج نقدا وعينا	٢٧/٢٩٦/١٩٢	١/٠٥٢/٩٥١
الأوقاف	١٥/٥٩٧	٦٠٢
ضريبة على المشحونات	٣٨٣/٤٤٨	١٤/٧٩٢
الجمارك	٣/٢٩٦/٦٢٦	١٢٧/١٦٨
رسوم جمركية أخرى .	٦/٨٢٤	٢٦٣
رسوم متنوعة	٩٩/٤٢١	٣/٨٣٥
ضرائب الالتزام	١٢/٤٩٥	٤٨٢
الجزية	٨٨/٥٠٣	٣/٤١٤
الجملة ...	٣١/١٩٩/١٠٦	١/٢٠٣/٥٠٧

ومع ان استيف لم يذكر السنة التي جبيت فيها

هذه الايرادات فمن رأينا أنها جبيت فى السنوات القريبة من الاحتلال الفرنسى

وقال جيبون Gibbons (تاريخ الامبراطورية الرومانية ج ٦ ص ٧١) إن قيمة الايرادات التى كان يجبيها سلطان تركيا من مصر فى القرن الماضى بلغت ٢/٤٠٠/٠٠٠ قطعة من الذهب . ونحن نرجح أن هذه القطع كانت دنانير وهى تساوى ١/٤٤٠/٠٠٠ ج ٠ م

وبما أن هذا المؤرخ كان يكتب فى القرن التاسع عشر فيكون القرن الذى نوه عنه هو الثامن عشر الذى كان استيف يكتب فيه

وبناء على ماذكر يكون لدينا عن إيرادات هذا العصر ثلاثة مبالغ هى :

فى أوائل القرن السابع عشر :

البكرى ١/٨٠٠/٠٠٠ دينار ١/٠٨٠/٠٠٠ جنيه مصرى

فى القرن الثامن عشر :

استيف ٣١/١٩٩/١٠٦ فرنكات ١/٢٠٣/٥٠٧ « «

جيبون ٢/٤٠٠/٠٠٠ دينار ١/٤٤٠/٠٠٠ « «

الفصل السابع

عصر الفرنسيين

من سنة ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م) إلى ١٢١٦ هـ (١٨٠١ م)

وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر وكانت ماليتها أحط ما كانت فى أى عصر من تاريخها . ولم يحدث فى غضون المدة القصيرة التى قضتها الحملة بها أى تقدم مالى بل زاد الحالة سوءا ماقوبلت به من المناوأة المستمرة من أعدائها . وإليك ماجاء فى التاريخ العلمي والحربى للحملة الفرنسية فى مصر ج ٤ ص ٩٢ :

شرع بونابارت يعمل بما يوحيه إليه حبه للتجديد والاصلاح . وقد كانت القوانين التي سنها الاتراك فى مصر غير ملائمة ولا محكمة حتى أن معظم الناس كانوا يفلتون من دفع الضرائب العمومية . والمماليك الذين اعتادوا إذلال الشعب وإرهاقه ماكان يضيرهم هذا الاخلال بالنظام . أما بونابارت وهو كما كان غازيا كان مشرعا فقد عنى بوضع هذا النظام لأنه لايمكنه أن يكون كأولئك الهمج القساة . فعزم أن يطبق على مصر بمعاونة مسيو بوسيلج Poussielgue المدير العام للمالية بعض قوانين حكومة فرنسا المالية . وأول مجهود بذله فى هذا السبيل إنشاء مصلحة للأملاك الأميرية والتسجيل

كان من أعضائها مسيو طليان Tallien العضو بالجمعية الوطنية الفرنسية سابقا ، وباليانو Pagliano ، ومجلون Magallon ، وملطى ، ومصطفى أفندى . وقد توافرت فى هذه المصلحة كفاءة الفرنسيين والمصريين معا وهى التى أعدت الخطط التى جبيت على مقتضاها الضرائب الجديدة التى سميت برسوم التسجيل وإن كانت فى الحقيقة والواقع ضرائب على العقار

وقضت أوامر بونابارت بألا يكون عقد أى عقار معتمدا صحيحا إلا إذا أجرى تسجيله ودفعت عنه الرسوم المقررة . وأن العقارات التى يمضى عليها زمن معين ولم تسجل تصبح من أملاك الحكومة

وقد أصدر قوانين أخرى بضرائب مماثلة لرسوم التسجيل فرضها على الوصايا والهبات بين الأحياء ، وعلى المبادلات وعقود البيع ونقل الملكية وبيع الأملاك المشاعة بطريق المزايدة عليها ، وعلى المحاضر وحقوق الاستثمار وعقود الايجارات وعقود الزواج وعقود الضمان وعقود التوكيلات وأجوزة السفر والتسجيل الشرعى والاتفاقات التجارية والاعلان بالأحكام الخ

وبواسطة هذه السلسلة الطويلة من الضرائب لم يبق شىء فى مصر إلا ووقع تحت طائلتها اللهم إلا النزر اليسير . وكانت الرغبة فى فرض الضرائب هى الروح المسيطر فى هذه

القوانين التي يلوح أنها كانت النـــواة لوضع قواعد واسعة المدى اتخـــذت فيما بعد أساسا للقوانين الامبراطورية . ولقـــد فرض على أهالى مصر جميعهم دفع هذه الضرائب لكنها كانت تنقص نقصا نسبيا فى المدن التى تقل أهميـــة عن غيرها . اهـ

وهـــذه النظامات الـــتى وضعت لتنمية الايرادات قوبلت من الشعب بأشد الكراهة ووقعت عنده وقعـــا سيئا . وهذا هـــو الحال دواما فى كل شئ يدخـــله فاتح أجنـــبي فى بلد مغـــلوب على أمره مهما يكن فيه من الفوائد . ولاشتغـــال الفرنسيـــين بتدعـــيم مركزهم فى مصر وقصر المدة التى أقاموها بهـا ، لم يتمكنوا من تنفيذ كثير من هذه النظامات الماليـــة حتى أن الذى نفذوه منها لم ينفذ بطريقة جدية

وإليك ماوصل إلينا من الروايات بشأن الايرادات الاعتيادية التى جباها الفرنسيون من القطر المصرى :

نقل جومار Jomard عن استيف (لمحـــة منصف ص ٦) أن إيرادات مصـــر فى سنة ١٧٩٩ م كانت كالآتى :

نوع الايرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الخراج نقدا وعينا	٢٢/٥٤٣/٣٩٩	٨٦٩/٦١٣
رسوم تسجيـــل	٢/٠٠٥/٣٠٦	٧٧/٣٧٨
نقل بعده	٢٤/٥٤٨/٧٠٥	٩٤٦/٩٩١

نوع الايرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ماقبله	٢٤/٥٤٨/٧٠٥	٩٤٦/٩٩١
أملاك أميرية	٤٩٦/٢٩٧	١٩/١١٣
رســـوم الجمارك	١/٦٨٥/٨٣٨	٦٥/٠٣٤
رســـوم ايجار الأراضى ..	٣/٢٥٦/٧٥٠	١٢٥/٦٢٩
عوائد مدفوعة من مشايخ البلاد	٢/٢٨٠/٣٥٧	٨٧/٩٦٥
ضرائب على أصحاب الحرف والصنائع	٥٣٣/٧٩٤	٢٠/٥٩١
مسكوكات	٢/٦٨٤/٩٣٩	١٠٣/٥٧٢
رسوم دمغـة الذهب والفضة	١٦/١٧١	٦٢٤
الجملة	٣٥/٠٠٢/٨٥١	١/٣٦٩/٥١٩

وذكر رينيه Reynier (مصر بعد واقعة هليوبوليس ص ١٣٤) إيرادات مصر فى سنة ١٨٠٠ م بوجه التقريب . وهى آخر سنة تولى فيهـــا الادارة القائد مينو Menou . وكان مراد بك فى ذاك الوقت يحتل القسم الأكبر من الوجه القبـــلى ، فامتنع بسبب ذلك تحصيل ضـــرائب منه ، وهبطت من جهـــة أخرى إيرادات الجمارك بسبب الحصار الذى كان مضروبا على القطر

وها هى مبالغ الايرادات التى ذكرها :

نوع الايرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الضرائب العقارية	١٢/٠٠٠/٠٠٠	٤٦٢/٩٠٠
ضـــرائب غـــير مقررة	٣/٠٠٠/٠٠٠	١١٥/٧٢٥
ضرائب على أرباب الحرف والصنـــائع..........	٢/٠٠٠/٠٠٠	٧٧/١٥٠
مسكوكات	٥٠٠/٠٠٠	١٩/٢٨٧
رسوم جمارك	١/٠٠٠/٠٠٠	٣٨/٥٧٥
أمـــلاك أميرية	١/٥٠٠/٠٠٠	٥٧/٨٦٣
ضـــرائب الملاك وجزية مراد بك	١/٠٠٠/٠٠٠	٣٨/٥٧٥
الجمـــلة	٢١/٠٠٠/٠٠٠	٨١٠/٠٧٥

وعدا هـــذه المبـــالغ جبى الفرنسيون من مصر غرامات حربية كان مبلغها جسيما

الفصل الثامن

الأســـرة المحمدية العلوية

من سنة ١٢٢٠ ﻫ (١٨٠٥ م) إلى ١٣٤٢ ﻫ (١٩٢٣ م)

الوالى محمد على

سنة ١٢٦٤ هـ (١٨٤٨ م)

إن أسرتنا هذه هى التى كان لها شرف افتتاح عصر تقدم وطننا العزيز . والفضل فى ذلك يرجع إلى إرشادات مؤسسها الأعظم محمد على . والتاريخ المذكور هنا هو تاريخ آخر سنى حكمه . لأنه لما بدت عليه أمارات تدل على ضعف قواه العقلية خلفه ابنه البكرى إبراهيم ، وبقى هو مريضا إلى أن توفى فى السنة التالية . وإليك ما عثرنا عليه من إيرادات مصر فى عهد هذا الوالى :

ذكر مانجان Mengin فى كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ٢ ص ٣٨٤) بيان إيرادات مصر فى سنة ١٨٢١ م مقدرة بالأكياس . وقد حولنا قيمتها إلى جنيهات مصرية باعتبار أن الكيس يساوى خمسة جنيهات وها هى :

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الضريبة العقارية	٦٦١/٥٤٠
أرباح الغلال	١٠٥/٠٠٠
« الحرير والتيل	١٠٥/٠٠٠
« بيع الجلود ..	٤٠/٠٠٠
نقل بعده	٩١١/٥٤٠

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ماقبـــله..........	٩١١/٥٤٠
أرباح بيع الحصير........	٦/٠٠٠
« الأرز...........	٦٨/٥٧٠
« النطرون	٣/٠٠٠
« الصودا	٤/٥٠٠
« الملح	١/٤٠٠
« الخيوط الذهبية......	٢/٢٥٠
رسوم الجمـــارك	٧٧/٨٩٠
المسكوكات............	١٧/٥٠٠
عوائد الملح والسوائل	٢٥/٠٠٠
« الذبح	١/٨٥٠
« سبك الفضـــة ..	٣/٧٥٠
« السنامـــكى.......	٦٠٠
« السوائل..........	١/٧٥٠
إيراد الصيد ببحيرة المنزلة..	٤/٠٠٠
عوائد بيع الأسماك بالقاهرة.	٧٥٠
« « المواشى.......	٢٥٠
« المحترفين بالمـــلاهى..	١/٥٠٠
نقل بعده	١/١٣٢/١٠٠

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ماقبله	١/١٣٢/١٠٠
عوائد التركات	٢/٠٠٠
« البيوت المالية	٥/٠٠٠
« القيساريات والأسواق	٣/٠٠٠
الجـــزية	٤/٠٠٠
عوائد النخيل	٥٠/٠٠٠
« الحبوب عند دخولها القاهرة .،. ...	٣/٦٠٠
الجملة	١/١٩٩/٧٠٠

وزاد مانجـــان أنه كانت توجـــد أبواب أخرى للايرادات مثل احتكار سن الفيل واللبان الخ

وذكر كلوت بك فى كتابه (نظرة عامـــة حول مصر ج ٢ ص ٢٠٨ و ٢٠٩) بيان إيرادات مصر فى سنة ١٨٣٣ م مقدرة بالفرنـــكات . وهاهـــو بيانها بعـــد تحويل قيمتها إلى جنيهـــات مصرية :

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
الضريبة العقارية	١/٠٨٤/٩٢٢

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ماقبله	١/٠٨٤/٩٢٢
ضريبة الأنفس	٣٣٧/٥٣١
الجزية	٣/٠٨٦
عوائد التركات	٥/٧٨٦
« المواشى	٩/٦٤٤
« القيساريات والأسواق	١/٨٥٢
« المحترفين بالملاهى .	٢/٣١٤
« سبك الفضة ...	٢/١٧٠
« النخيل	١٩/٢٨٧
« الصيد ببحيرة المنزلة	٩/٦٤٤
« الملح	١٦/٨٩٦
« الحبوب	١٧٣/٥٨٧
رسوم الجمارك ...	١١٨/٤٤٥
عوائد السوائل	١٣/٣٤٧
« السنامكى ...	١/٢٥٤
« صيد الأسماك ببحيرة قارون	٢/٧٩٧
أرباح الغلال	٤٦٢/٩٠٠
نقل بعده	٢/٢٦٥/٤٦٢

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ماقبـــله	٢/٢٦٥/٤٦٢
أرباح المسكوكات	١٤/٤٦٦
« الأقمشة	٥٧/٨٦٢
« الحرائر..........	٤٦/٢٩٠
« الجـــلود المدبوغـة	٣٣/٧٥٣
« الحصير..........	٣/٨٥٧
الجمـــلة	٢/٤٢١/٦٩٠

وجاء بالصفحة ٧٤٠ من تقويم غوطا Gotha عن سنـــة ١٨٥٧ م أن إيرادات مصـــر فى سنـــة ١٨٤٧ م بلغـــت ٧٩٠/٠٠٠ كيس (٣/٩٥٠/٠٠٠ ج. م). ولم يذكر فى هذا التقويم مفـــردات هذه الايرادات

وبنـــاء على ماتقدم يكون لدينا إيرادات ثلاث سنوات فى ولاية محمد على وهى :

السنة	إيرادها بالجنيهات المصرية
١٨٢١ م	١/١٩٩/٧٠٠
١٨٣٣ م	٢/٤٢١/٦٩٠
١٨٤٧ م	٣/٩٥٠/٠٠٠

الواليان ابراهيم وعباس الأول

سنة ١٢٧٠ هـ (١٨٥٤ م)

إن ولاية إبراهيم لم تدم إلا ثلاثة أشهر فلا يمكن أن يعين لها إيراد

وأما ولاية عباس الأول فقد عثرنا فى ص ١٦ من كتاب (الأطيان والضرائب) لجرجس بك حنين على بيان إيرادات للقطر غير مفصلة من سنة ١٨٥٢ إلى ١٨٧٩ م ، ذكر من بينها إيرادات السنتين الأخيرتين فقط من حكم هذا الوالى وها هى :

السنة	إيرادها بالجنيهات المصرية
١٨٥٢ م	٢/١٤٣/٠٠٠
١٨٥٣ م	٢/١٩٢/٠٠٠

وحيث إن بيان مصلحة الاحصاء لم يذكر ايرادات مصر إلا ابتداء من سنة ١٨٨٠ م فقد أخذنا عن بيان جرجس حنين بك أيضا إيرادات مصر فى عهدى سعيد واسمعيل

الوالى سعيد

سنة ١٢٧٩ هـ (١٨٦٣ م)

ابتدأ العمل بحفر قناة السويس فى عهد هذا الوالى وكانت الايرادات فى سنى حكمه كالآتى :

السنة	إيرادها بالجنيهات المصرية
١٨٥٤ م	٢/٢٠٠/٠٠٠
١٨٥٥ م	٢/٠٧٨/٠٠٠
١٨٥٦ م	٢/٤٧٤/٠٠٠
١٨٥٧ م	٢/٢١٤/٠٠٠
١٨٥٨ م	٢/٠٢٥/٠٠٠
١٨٥٩ م	٢/١٢١/٠٠٠
١٨٦٠ م	٢/١٥٤/٠٠٠
١٨٦١ م	٢/١٥٤/٠٠٠
١٨٦٢ م	٣/٧٠٧/٠٠٠

الخديوى اسمعيل

سنة ١٢٩٦ هـ (١٨٧٩ م)

التاريخ المذكور هنا هو تاريخ تنازله عن الخديوية

المصرية. وقد انتهى حفـر قنـاة السويس فى أيام حـكمه. أما الايرادات فـكانت كالآتى :

السنة	إيرادها بالجنيهات المصرية
١٨٦٣ م	٦/٠٩٤/٠٠٠
١٨٦٤ م	٦/٩٧٢/٠٠٠
١٨٦٥ م	٥/٣٥٦/٠٠٠
١٨٦٦ م	٥/٠٥٨/٠٠٠
١٨٦٧ م	٤/١٢٩/٠٠٠
١٨٦٨ م	٥/٠١١/٠٠٠
١٨٦٩ م	٥/٢٥٥/٠٠٠
١٨٧٠ م	٥/٣٨٩/٠٠٠
١٨٧١ م	٥/٧١١/٠٠٠
١٨٧٢ م	٧/٢٩٣/٧٤٥
١٨٧٣ م	٩/٩١١/٩٦٨
١٨٧٤ م	٩/٩١١/٩٦٨
١٨٧٥ م	١٠/٥٤٢/٤٦٨
١٨٧٦ م	٧/٦٤٨/٧٧٨
١٨٧٧ م	٩/٥٢٦/٢٤٢
١٨٧٨ م	٧/٥١٨/٤٧٨
١٨٧٩ م	٨/٤٦٧/٨٣٨

الخديوى توفيق

سنة ١٣٠٩ ﻫ (١٨٩٢ م)

إن السنة التي بلغت فيها إيرادات مصر فى عهده مبلغا كبيرا هى سنة ١٨٩١ م التى كانت آخر سنى حكمه وها هو بيان إيراداتها :

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ضرائب الأراضى (الأموال المقررة)	٤/٩٩٣/٩٧٩
عوائد النخيل	١٠٤/١٤٩
« الأملاك	١٢٦ ٥٥٦
أموال مقررة أخرى	٣٩/٤٤٣
رسوم الجمارك	١/٦٣٧/٥٢٩
عوائد الملح	٢٤٧/٧١٣
إيرادات الدخولية	٢١٩/٨٤٤
رسوم الاعفاء من الخدمة العسكرية	٩٠/٠٨٤
رسوم القضايا والتسجيل	٣٩٤/٠٢٠
رسوم الدمغة	٤٥/٨٦٧
رسم صيد الأسماك	٩٠/٤١٢
نقل بعده	٧/٩٨٩/٥٩٦

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ماقبله	٧/٩٨٩/٥٩٦
عوائد الملاحة فى النيل	٧٤/٣٣١
رسوم مصلحة الموانى والمنائر	٢٥٢/٩٨١
رسوم متنوعة	٤٩/٤٦٦
إيرادات مصـــالح السكة الحديد والبريد والتلغراف	١/٧٧٨/٠٨١
إيرادات بواخر البوستة الخديوية	١٢٧/٣٥٨
إيرادات متنوعة من بيـع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار النقود الخ	٢٦٧/٦٤٧
الجمـــلة	١٠/٥٣٩/٤٦٠

الخديوى عباس الثانى

سنة ١٣٣٢ ﻫ (١٩١٤ م)

هـــذا التاريخ هـــو آخر سنى حـــكمه. وقد بلغت الايرادات فى عهـــده فى سنـــة ١٩١٢ م مبلغـــا عظـــيما

وها هو بيـــانها :

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ضرائب الأراضى (الأموال المقررة)	٥/١٢٦/١٠٨
عوائد النخيل	١٣٧/٠٧٨
« الأملاك..............	٣٤٦/٤١٣
إيرادات الجمارك.............	٣/٨٣٣/٧٥٧
رسوم القضايا والتسجيل	١/٧٤٥/٠١١
« الموانئ والمنائر	٤٣٦/٣٢٠
« المصائد..............	٤١/٢٧٤
« الملاحة فى النيل	٤/٤٠١
« الدمغة	٤٩/٢٢٢
ضرائب متنوعة..............	٤٧/٤٨٢
إيرادات سـكك الحديد والبريد والتلغــراف	٤/٤١٢/١٣٠
إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأمـيرية وتأجيرها واستثمار النقود الخ	١/٣٣٦/٥٤٧
الجمــلة	١٧/٥١٥/٧٤٣

السلطان حسين كامل

سنة ١٣٣٤ هـ (١٩١٦ م)

بلغت الايرادات مبلغا عظيما فى آخر سنى حكم هذا السلطان وهى سنة ١٩١٦ م فكانت كالآتى :

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ضرائب الأراضى............	٥/٠٩١/٧٣٢
عوائد النخيل	١٣٢/٧٩٥
« الأمـــلاك	٣٥٠/٨١١
إيرادات الجمارك	٤/٨٤٠/١٦٣
عوائد الموانئ والمنائر	١١٥/٠٧٧
رسوم القضايا والتسجيل	١/٣٧٦/٥٦٥
« البدل العسكرى	١٠٤/٧٨٠
عوائد المصائد	٣٥/٣٧٧
« الملاحة فى النيل	٦/٨٦٧
رسوم الدمغة	٦٧/٣٣٤
« متنوعـــة	٤٧/٩٢٢
إيرادات سكك الحديد والتلغراف	٤/٩٢٤/٩٣٣
نقل بعده	١٧/٠٩٤/٣٥٦

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ماقبـــله	١٧/٠٩٤/٣٥٦
إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجـــيرها واستثمار النقود الخ.	٢/٨٣٢/٩١٨
الجمـــلة	١٩/٩٢٧/٢٧٤

الملك فؤاد الأول

سنة ١٣٤٩ هـ (١٩٣١ م)

إن السنة التى بلغت فيها إيرادات مصر مبلغـــا عظيما منذ اعتـــلى عرشها حضرة صاحب الجلالة الملك فـــؤاد الأول إلى الآن هى سنة ١٩٢٠ م . وها هـــو بيان الايرادات فيهـــا :

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ضرائب الأراضى	٥/١٣٨/٠٧١

نوع الايرادات	قيمتها بالجنيهات المصرية
ماقبله	٥/١٣٨/٠٧١
عوائد الأملاك	٣٨٧/٥٦٤
إيرادات الجمارك	١٠/٩٠٦/٢٨٧
« الموانئ والمنائر	٢٦٢/٦٤١
« المصائد	٩٢/٧٩٥
« الملاحة فى النيل	٦/٥٥٨
رسوم الدمغة	١١٥/٧٤٣
« القضايا والتسجيل	١/٩٣٩/٦٧٠
« البدل العسكرى	٣٨٣/٦٠٠
ضرائب متنوعة	٤٨/١٤٥
إيرادات مصالح السكك الحديد والبريد والتلغراف	٩/٣٥٢/١٨٨
إيرادات متنوعة من بيع الأملاك الأميرية وتأجيرها واستثمار النقود ورسوم الخفر الخ.	١٧/٨١٣/٦٥٩
الجملة	٤٦/٤٤٦/٩٢١

خلاصة

ونلخص فى البيان الآتى السنين التى بلغت فيها إيرادات مصر مبلغا عظيما فى عهد كل حاكم من أسرة محمد على :

الحكام	السنوات	الايرادات
الوالى محمد على	١٨٤٧ م	٣/٩٥٠/٠٠٠
« عباس الأول	١٨٥٣ م	٢/١٩٢/٠٠٠
« سعيد	١٨٦٢ م	٣/٧٠٧/٠٠٠
الخديوى اسمعيل	١٨٧٥ م	١٠/٥٤٢/٤٦٨
« توفيق	١٨٩١ م	١٠/٥٣٩/٤٦٠
« عباس الثانى	١٩١٢ م	١٧/٥١٥/٧٤٣
السلطان حسين كامل	١٩١٦ م	١٩/٩٢٧/٢٧٤
« فؤاد الأول ...	١٩٢٠ م	٤٦/٤٤٦/٩٢١

إجمال عام لقسم الايرادات

والجدول الآتى يبين إيرادات مختلف العصور بهذا القسم :

العصور والحكام	الايرادات بالجنيهات المصرية
عصر الفراعنة	
فرعون موسى	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
ندارس بن صا	٩٠/٠٠٠/٠٠٠
كلكن بن خربتا	٦٠/ ٠٠/٠٠٠
فرعون الأول	٥٤/٠٠٠/٠٠٠
عصر الفراعنة	١٦٢/٠٠٠/٠٠٠
فرعون يوسف	١٤/٦٤٠/٠٠٠
فرعون مصر	١٤/٦٤٠/٠٠٠
عزيز مصر	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
الريان بن الوليد	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
عصر البطالسة	
بطليموس فيلادلف	٣/٢٩٥/٨٠٠
بطليموس أوليت	٢/٧٠٠/٠٠٠
عصر الرومان	
نقلا عن فريد لاندر	٦/٧٤٥/٩٠٥

العصـــور والحـــكام	الايرادات بالجنيهات المصرية
عصر البيزانطيين	
هرقـــل	١٠/٨٠٠/٠٠٠
المقـوقس	١٢/٠٠٠/٠٠٠
عصر العـــرب	
خلافـة عمر بن الخطـاب	٨/٠١٦/٦٦٦
» » » »	٧/٦٢٠/٠٠٠
» » » »	١٠/٥٠٠/٠٠٠
خلافة عثمان بن عفان	٨/٤٠٠/٠٠٠
« معاوية بن أبى سفيان	٥/٤٠٠/٠٠٠
» » » » »	٣/٠٠٠/٠٠٠
« سليمان بن عبد الملك	٧/٢٠٠/٠٠٠
« هرون الرشيد	٢/٤٠٠/٠٠٠
حكومة أحمد بن طولون	٣/٠٠٠/٠٠٠
« خمـارويه	٢/٤٠٠/٠٠٠
« كافور الاخشيدى	١/٩٦٢/٠٠٠
خلافة المعز لدين الله	٢/٠٤٠/٠٠٠
» » » »	٢/٤٠٠/٠٠٠
« الـعزيز بالله	١/٨٠٠/٠٠٠

العصـــور والحـــكام	الايرادات بالجنيهات المصرية
خلافة الحاكم بأمر الله.........	٢/٠٤٠/٠٠٠
« المستنصر بالله	١/٦٨٠/٠٠٠
« » »	١/٨٦٠/٠٠٠
« المستعـــلى بالله.........	٣/٣٠٠/٠٠٠
حكومة صلاح الدين الأيوبى	٣/٢٨٨/٠٩٤
« الظاهر بيبرس	٧/٢٠٠/٠٠٠

العصـــور والحـــكام	زيادة الايرادات على المصروفات بالجنيهات المصرية
عصر العـــرب	
حكومة خمارويه	٦٠٠/٠٠٠
« الاخشيد محمـد	٦٠٠/٠٠٠
« كافور الاخشيـدى.......	١٢٠/٠٠٠
خلافـة المستنصر بالله	٦٠٠/٠٠٠
« الحافظ لدين الله	٧٢٠/٠٠٠

العصــور والحــكام	الايرادات بالجنيهات المصرية
عصر العثمانيين	
نقلا عن البكرى	١/٠٨٠/٠٠٠
« « استيف	١/٢٠٣/٥٠٧
« « جيبون	١/٤٤٠/٠٠٠
عصر الفرنسيــين	
نقلا عن استيف	١/٣٦٩/٥٣٩
« « رينيــه	٨١٠/٠٧٥
الأسرة المحمدية العلوية	
الوالى محمد عــلى سنة ١٨٤٧ م	٣/٩٥٠/٠٠٠
« عباس الأول « ١٨٥٣ م	٢/١٩٢/٠٠٠
« سعــيد « ١٨٦٢ م	٣/٧٠٧/٠٠٠
الخديوى اسمعــيل « ١٨٧٥ م	١٠/٥٤٢/٤٦٨
« توفــيق « ١٨٩١ م	١٠/٥٣٩/٤٦٠
« عباس الثانى « ١٩١٢ م	١٧/٥١٥/٧٤٣
السلطان حسين كامل « ١٩١٦ م	١٩/٩٢٧/٢٧٤
« فؤاد الأول « ١٩٢٠ م	٤٦/٤٤٦/٩٢١

القسم الثانى

الأتاوة أو المال المستولية عليه الدول الفاتحة

الفصل الأول

حكومة الفرس

إن هذه هى الحكومة الأولى التى أورد التاريخ أنباء عنها فى الموضوع الذى نكتب فيه . وقد كانت حكومة الفرس فى مصر أجنبية بحتة . أما الرعاة أو الهكسوس الذين حكموها من قبل فكانوا فى حكمهم لها كالوطنيين لا الأجانب

والمؤرخ الوحيد الذى أورد ذكر هذه الحكومة هو هيرودوت وذلك عام ٤٥٠ ق. م، ولا بد أن يكون قد استقى أخبارها من أوثق المصادر لأنه زار مصر وقت الاحتلال الفارسى . وإليك ما كتبه فى هذا الشأن فى كتابه ج ٣ الفقرة ٩١ :

كانت الأتاوة التى يأخذها الفرس من مصر واللوبيين المجاورين لها وسيرينا (جرينا) وبرقة (وهما مدينتان كانتا معدودتين مع مصر ولوبية المقاطعة الفارسية السادسة

— فى ذلك الحين —) مبلغا قدره ٧٠٠ تالان من الفضة ٢٠٠/١٥١ ج. م). وكان يؤخذ منها أيضا ثمن مايصاد من الأسماك فى بحيرة موريس وكمية من الغلال[1] فضلا عن مبلغ الـ ٧٠٠ تالان المذكورة . أما كمية الغلال فهى ٠٠٠/١٢٠ مديمن وكانت مؤونة للحامية الفارسية المرابطة بقلعة منف البيضاء وللجيوش الأخرى المساعدة لها . اهـ

ثم تكلم هيرودوت فى الجزء الثانى من كتابه الفقرة ١٤٩ عن ثمن محصول الأسماك فى بحيرة موريس فقال :

إن الأرض الواقعة فيها البحيرة جافة لاينفجر من خلالها ماء قط بل يأتى إليها من النيل بواسطة جداول (ترع) ففي مدة ستة أشهر يجرى الماء إليها ، وفى المدة الباقية من السنة يخرج منها ويرجع إلى النيل . وعند خروجه يحصل الملك يوميا على إيراد قدره تالان واحد من الفضة (٢١٦ ج. م). وعند دخوله لايحصل إلا على عشرين مينا (وهذا المقدار يساوى ١٨٤٠ فرنكا أى ٧١ ج. م). اهـ

ويستنتج مما تقدم أن بحيرة موريس كانت تدر إيرادا قدره ٥٢٨/٣٩ ج. م فى مدة ١٨٣ يوما على تقدير

---

[1] بعض المترجمين لكتاب هيرودوت ترجم هذه الفقرة بما يفهم منه أن كمية الغلال ثمنها ٧٠٠ تالان أيضا (٢٠٠, ١٥١ ج. م) . وباضافة هذين المبلغين إلى ثمن محصول الصيد فى بحيرة موريس وهو مبلغ ٥٢١/ ٥٢ ج. م كما سيأتى تكون جملة أتاوة المقاطعة السادسة مبلغا قدره ٩٢١ / ٣٥٤ ج. م كان نصيب مصر منه لايقل عن ثلاثة أرباعه أى ١٩١/٢٦٦ ج. م تقريبا

٢١٦ جنيها فى كل يوم . وآخر قدره ١٢/٩٩٣ ج.م فى مدة ال ١٨٣ يوما الباقية من السنة على اعتبار ٧١ جنيها فى كل يوم وعلى ذلك تكون جملة إيرادها فى السنة ٥٢/٥٢١ ج.م

أما ال ١٢٠/٠٠٠ مديمن من القمح فتساوى ٣١/٤١٥ إردبا تقريبا . فاذا قدرنا الاردب منها بـ ٣٥ قرشا يكون ثمنها ١٠/٩٩٥ ج.م ، وباضافة المبالغ الثلاثة المتقدمة إلى بعضها يكون مجموعها ٢١٤/٧١٦ ج.م ، وهذا هو مبلغ الأتاوة التي كانت حكومة الفرس تجبيها سنويا من المقاطعة السادسة التي ذكرها هيرودوت ومن بينها مصر التي كان لايقل مايؤخذ منها وحدها عن ثلاثة أرباعه على أقل تقدير أى مبلغ ١٦١/٠٣٧ ج.م

الفصل الثانى

حكومة الرومان

من سنة ٢٩ ق.م إلى ٣٩٥ م

لما فتح الرومان مصر استبد بها أغسطس لنفسه ولم يجعلها تابعة لمجلس الشيوخ ولا لخزانة الدولة فى إدارتها وماليتها بل جعلها ملكا خاصا به وبيبيته تعود عائدتها المالية على خزانته الخاصة . وكان يدير شؤونها هو بنفسه بواسطة وال يرجع إليه رأسا وليست له صفة الحكام الرومانيين وكان هذا

الوالى يمثله فى جميع الحفلات والأعياد الوطنية . وقد دفع أغسطس إلى هــذه التدابير الشاذة التي غض فيها الطرف عن غيره مارآه من أهمية سياسة هذا الاقليم الذى كانت غلاله ضرورية لسكان روما ، فضلا عن أن موقعه الحربى الهام كان مصدر خطر دائم على سكينة روما وطمأنينتها بل على سلامة التاج نفسه فيما إذا ثار حاكم هذا الاقليم

وبهذه التدابير أمست أملاك البطالسة ملكا له وصارت الضرائب التى تؤخذ منها وقفا على خزانته الخاصة . وفضلا عن هذا قد حظر بادىء بدء على أعضاء مجلس الشيوخ وعلى الأعيان ذوى المقامات العالية الذهاب إلى مصر ، كما عين فى ولايتها أحد النبلاء واعتبره موظفا عنده خاصا به

وقد كان لولايتي مصر وافريقية من بين جميع ولايات الامبراطورية الرومانية اعتبار خاص . فلم تكونا مكلفتين كغيرهما من الولايات بتموين الجيوش المحتلة والقيام بحوائج الموظفين فقط بل كان عليهما أيضا أن تمونا مدينة روما ثم القسطنطينية فيما بعد ذلك من الزمن

فمصر وحدها كانت تغذى من قمحها مدينة روما مدة أربعة أشهر (راجع كتاب يوسف Joséphe ج ٢ الفقرة ٣٨٦) وكانت الكمية التى ترسلها إليها عشرين مليون مدى من القمح (راجع كتاب أوريليوس فكتور Aurelius Victor

الرســـالة الأولى) وهى تســـاوى ٤/٤٠٠/٠٠٠ إرتب أو ٨٨٠/٠٠٠ إردب تقريبا ثمنها باعتبار سعـــر الاردب ٣٥ قرشا ٣٠٨/٠٠٠ ج. م وهذا المبلغ هو قيمة الغلال التي كان يأخذها الرومان من مصر

ويمكننا من هذا الاستهـــلاك أن نقدر عدد سكان روما فى ذلك الحين . وطريقة ذلك أن المعتاد فى مصر أن يستهلك كل شخص ويبة قمح فى الشهر (١/٦ إردب قمح) فيكون عدد سكان تلك المدينة بناء على هذه القاعدة وعلى المدة والكمية السابقتين هو ١/٣٢٠/٠٠٠ نسمة

ويرى ج. بالوش J. Beloch فى كتابه (شعوب العالم اليونانى الرومانى ص ٣١) أن كمية الغلال البالغ قدرها عشرين مليون مدى التى ذكرها أوريليوس فكتور لم تصدرها مصر وحدهـــا بل صدرت من جميع البلاد التى وراء البحار

الفصل الثالث

حكومة البيزانطيين

من سنة ٣٩٦ م إلى ٦٤٠ م

تكلم رينيه Reynier (مصر فى عهـــد الرومان ص ١٥٣) عن هذه الحكومة فقال :

أصـــدر جوستنيان Justinien مرســوما يقضـــى بأن كمية الغــلال التى على مصر أن ترسلها إلى القسطنطينية فى عهد هذا الامبراطور تكون ٨٠٠/٠٠٠ إردب قمح — قيمتها باعتبـــار سعـــر الاردب ٣٥ قرشـــا ٢٨٠/٠٠٠ ج ٠ م وهى قريبـــة كثيرا من قيمة الغلال فى الحكومة السابقة —

ويقضى المرسوم السالف على ما يظهر بتغريم من يتأخر فى تحصيـــل الغــلال بسبب الاهمـــال غرامـــة قدرهـــا صوليد ذهب (جنيـــه مصرى) عن كل ثلاثة أرادب يتأخر فى تحصيلها . اه

وقال فى الصفحة ١٨٣ :

كانت الضرائب فى مصر تقل وتكثر تبعا لانخفاض النيل وارتفاعه . ولذلك كانت لاتستقر فيها عـلى حال واحـدة . ومن هنـــا كان من الجائز أن يحدث نقص فى كمية الغلال المقررة على مصر للقسطنطينية وهى ٨٠٠/٠٠٠ إردب وكذلك فى الـــكمية المقررة للاسكندرية . وكان على الحاكم عند ذاك أن يسد النقص باعانات يطلبها من الأهالى ثم يخصم قيمها من ضريبـة النقد فيما بعد

وكان يوجد هنـــالك تدابير لامفر منها قد بلغت من الصرامة مبلغا كبيرا . ومنشؤها ماكانت تبديه الحكومة البيزانطية من الاهتمام بمسألة توزيع المؤن فى العاصمة . ولم تتناول

هذه التدابير الضريبة الأخرى أى ضريبة النقد التى كان الحاكم يتحمل وحده عبء مسئولية التأجيلات التى كان يمنحها فى أوقات تحصيلها ، حيث لم يكن هناك وقت محدد يتعين عند انقضائه حجز ما تأخر منها من ماله . وهذا التساهل فى ضريبة النقد خفف عن الحاكم وطأة الشدة المتناهية فى ضريبة الغلال ، وجعله يستطيع سد نقص الغلال بلا عناء كبير وذلك باستيلائه على إعانات من الأهالى . وبهذه الطريقة كان يدبر الوقت اللازم للاستيلاء على جميع المتأخرات. ولو حتمت عليه الحكومة تحصيل ضريبتى النقد والغلال فى آن واحد لاستحال عليه القيام بذلك بل كانت عندئذ لاتجد من يقدم على الاضطلاع بأعباء الحكم فى مصر . وكان الغرض من اتخاذ هذه الاحتياطات المتباينة كفالة تموين القسطنطينية . وقد منح لهذا السبب أيضا ملتزم جمارك الاسكندرية الذى كان مكلفا بدفع رسوم الشحن مبلغ ٨/٠٠٠ صوليد ذهب حتى لا يكون له أى عذر فى تأخير ما يرسل من الغلال . ومع أن هذا المبلغ لم يخرج من خزانة جوستنيان بل فرضه على مصر فرضا فقد كان يقول عنه إنه منحة عظيمة . اه

وقالت الآنسة رويارد Mlle Rouillard فى كتاب (إدارة مصر المدنية فى عهد بزانطة ص ١٢٠) :

لقــد حدد قسطنطين فى لائحـة الحنطة كمية الغـلال المقررة على مصـر للقسطنطينية وتولى خلفـاؤه فى الحكم تنظيم إرسالهـا من بعده . والمرسوم رقم ١٣ وإن كان فى الحقيقـة لم يحدث تغييرا يذكر فى إدارة التمـوين السنوى إلا أنه يفهـم منه أن الضـريبة المسماة « رسوم الشحن » وقدرهـا ٨٠/٠٠٠ سـو ذهب كانت مخصصة لشحن كميـة من القمح قدرها ٨/٠٠٠ / ٠٠٠ دون إيضـاح نوع المكيـال الذى قـدّر به هـذا العدد . فهل هو إرتب أو مـدى ؟

يقول متيـاس جلزر Matthies Gelzer الذى أخذ برأى ممسن Mommsen إن المكيال هنا هو الارتب

ويلوح أن المكيال المراد فى المرسوم رقم ١٣ هو عـين المكيـال الذى كان يستعمله موظفـو إدارة التموين السنـوى فى تقدير دخل الممولين من الغـلال . غير أنه يؤخذ من البيـانات المسطـرة على أوراق البردى أنهـم كانوا يستعملون المدى فى هـذه الحالة ، كما أن وكيـل الكونت أمـونيـوس Ammonios الذى كان يدير أمـلاكه بطيبه كان يكتال كميـة القمـح التى يوردها مزارعـو أرض سيـده بالارتب حسب عادة البلاد . إلا أنه كان يحولها فيما بعـد إلى المدى . لكن ألا يظن أنه فعـل ذلك ليكون على وفاق مع محصل التموين السنوى ؟

إن ذلك لمن المحتمـــل . ومع هذا فان حسابات وكيل أمونيوس لا تكفي وحـــدها مطلقا أن تتخذ حجـــة على أن المـــدى كان الوحدة الرسمية المقررة فى مصـــر لا سيا بعد أن عـــلم من نصوص أخرى أن الموظفين أنفسهـــم كانوا يستعملون الارتب وأن الكيل المقصود فى المرسوم رقم ١٣ هو بلا ريب الارتب دون غيره

وعلاوة على ماذكر فان ثمانية ملايين الأراتب أو بعبارة أخرى الأربعة والعشرين مليون مدى أقرب إلى الصواب من ثمانية ملايين من المدى . والدليل على صحة هذه النظرية هو أن مصر كانت فى عهـــد الامبراطورية الأولى ترسل إلى روما عشرين مليون مدى سنويا

ومن المستبعد كثيرا أن يكون عواهل بيزانطه قد خففـــوا أعبـــاء مصر عما كانت عليـــه أيام تبعيتهـــا لروما وبالأخص منهم جوستنيان الذى كان شغله الشاغل وهمه الوحيد جر كل ما استطاع من الفوائد من الولايات التابعة لامبراطوريته

ولقد وجدت بيانات مضبوطة كتبت على أوراق البردى يظهر أنها حجـــة دامغـــة فى هـــذا الموضـــوع . وقد ورد فى هـــذه الأوراق أن المنطقة التي قاعدتها أنطايو Antaiou كانت ترسل إلى الاسكندرية ٦١/٦٧٤ إرتبـــا سنويا . وبما أنه كان يوجـــد حســـبما هـــو مذكور فى ملخصـــات

جورج القبرسى Georges de Chypre زهاء ثمانين منطقة مصرية فبنـاء على ماتقدم يمكننا الحصـول على كمية الغـلال التى كانت ترسلها مصر إلى القسطنطينية سنويا بوجه التقريب . وذلك بضرب ٦٧٤/٦١ إرتبا فى ٨٠ عدد المناطق فينتج ٩٢٠/٩٣٣/٤ إرتبا أو ٧٦٠/٨٠١/١٤ مديا . ومن هنا يظهر أنه لايجوز مطلقا أن يخطر ببالنا أن رقم الثمانية ملايـين المذكور بالمرسوم رقم ١٣ يبـانا لجملة الغـلال المقرر إرسالها ، يقصد به المدى

وكانت إعانة الغـلال الـتى فرضت على مصر وألزمت بتقديمها إلى إدارة التموين السنوى مقسمة بين مصر العليـا والسفـلى وطيبة وأركاديا وأغسطانيك . أما لوبية فـكانت معفـاة من هذه الاعانة . اهـ

ونحن نرى أن رأى هـذه المؤرخـة صائب وسـديد وأن رقم ثمانيـة الملايين يقصـد به الارتب بلا نزاع . وهـذه الكمية تساوى أربعـة وعشرين مليون مدى وتعـادل ٠٠٠/٦٠٠/١ إردب أى ضعـف ماذكره رينيـه . وبضرب هـذا العدد فى ٣٥ قرشـا مايساويه الاردب ينتـج ٠٠٠/٥٦٠ ج . م

ويكون لدينا إذن مبلغان متعلقان بهـذا العصر وهما :

بنـاء على قول رينيه ٠٠٠/٢٨٠ ج . م

و بناء على قول الآنسة روبارد ٥٦٠/٠٠٠ ج . م

الفصل الرابع

الحكومة العربية

من سنة ٢٠ ﻫ (٦٤١ م) الى سنة ٩٢٢ ﻫ (١٥١٦ م)

خلافة معاوية بن أبي سفيان

سنة ٦٠ ﻫ (٦٨٠ م)

هذا الخليفة هو أول خلفاء بني أمية بدمشق . قال اليعقوبى فى تاريخه ج ٢ ص ٢٧٧ :

وكان عمرو بن العاص يحمل منها اليه الشىء اليسير . اﻫ

ومن المحتمل أن معاوية لم يشأ أن يحاسبه حسابا دقيقا نظرا لما أداه له من الخدم الجليلة . ثم قال هذا المؤلف :

فلما مات عمرو حمل المال الى معاوية فكان يفرق فى الناس أعطياتهم ويحمل اليه ألف ألف دينار (٦٠٠/٠٠٠ ج . م) . اﻫ

خلافة هشام بن عبد الملك

سنة ١٢٥ ﻫ (٧٤٣ م)

هذا الخليفة هو عاشر خلفاء بنى أمية بدمشق

وكان عامله على جباية مصر يدعى عبيد الله بن الحبحاب وهو رجل عرف بمقدرته المالية وهو الذى راك أراضى مصر فى عهد هذا الخليفة

قال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٨ :

انحط خراج مصر بعدهما (أى بعد عمرو بن العاص وعبد الله بن سعد بن أبى سرح) لنمو الفساد مع الزمان وسريان الخراب فى أكثر الأرض ووقوع الحروب فلم يجبها بنو أمية وخلفاء بنى العباس إلا دون الثلاثة آلاف ألف (١/٨٠٠/٠٠٠ ج٠ م) ماخلا أيام هشام بن عبد الملك فانه وصى عبيد الله بن الحبحاب عامل مصر بالعمارة فيقال انه لم يظهر من خراج مصر بعد تناقصه كثرة إلا فى وقتين أحدهما فى خلافة هشام بن عبد الملك — إلى أن قال — والوقت الثانى فى إمارة أحمد بن طولون . اه

وأما المبالغ التي أخذت من مصر فهاك ماقاله عنها المؤلفون :

قال ابن خرداذبة فى كتابه (المسالك والممالك ص ٨٣) :

وجباها عبيد الله بن الحبحاب فى أيام بنى أمية ألفى ألف وسبعمائة ألف وثلاثة وعشرين ألفا وثمانمائة وسبعة وثلاثين دينارا (١/٦٣٤/٣٠٢ ج ٠ م) . اه

وقال ابن رسته فى كتابه (الأعلاق النفيسة ص ١١٨) :

وجباها عبيد الله بن الحبحاب أيام بنى أمية ألفي ألف وسبعمائة ألف وثمانمائة وسبعة وثلاثين دينارا (٥٠٢/٦٢٠/١ ج ٠ م) . اه

ونقل المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ عن ابن خرداذبة قال :

ذكر ابن خرداذبة أن ابن الحبحاب جباها ألفى ألف وسبعمائة ألف وثلاثة وعشرين ألفا وثمانمائة وسبعة وثلاثين دينارا (٣٠٢/٦٣٤/١ ج ٠ م) . وهذا وهم منه فان هذا القدر هو ماحمله إلى بيت المال بدمشق بعد أعطية أهل مصر وكلفها . اه

فالمبلغ الذى ذكره هؤلاء المؤلفون ماهو إذن إلا قيمة ما أرسل إلى مركز الخلافة بدمشق

خلافة مروان الثانى

سنة ١٣٢ هـ (٧٥٠ م)

هذا هو الثالث عشر من خلفاء بني أمية بدمشق . وكان يلقب بالحمار لأنه كان صبورا على المتاعب واحتمال المشاق

روى أسقف الأشمونين (تاريخ البطاركة ص ٢٠٥) فى القسم

السابع عشر من تاريخ الكنيسة وسيرة حياة الأنبا ميخائيل البطريرك السادس والأربعين ، أنه فى تقدير إيرادات مصر السنوية فى نهاية خلافة مروان الحمار آخر خلفاء بنى أمية وابتداء خلافة السفاح عبد الله العباسى ، بلغ ماأرسل إلى بيت المال بدمشق بعد المصروفات ٢٠٠/٠٠٠ دينار (١٢٠/٠٠٠ ج ٠ م)

خليفة المهدى بن المنصور

سنة ١٦٩ هـ (٧٨٥ م)

هذا الخليفة هو ثالث خلفاء بنى العباس ببغداد

قال أبو صالح الأرمنى فى تاريخه (الكنائس ص ٣١):

فى سنة اثنتين وستين ومائة (٧٧٩ م) فى خلافة المهدى ابن المنصور من العباسيين عقد الخراج بمصر ألف ألف وثمانمائة ألف وثمانية وعشرين ألفا وخمسمائة دينار (١٠٠ / ٠٩٧ / ١ ج ٠ م) . ا هـ

ومن الواضح البين أن هذا هو مبلغ الأتاوة . والدليل على ذلك أن المبلغ الذى أرسل من القطر فى عهد الخليفة الآتى يزيد على هذا القدر

خلافة هرون الرشيد

سنة ١٩٣ هـ (٨٠٩ م)

هو خامس خلفاء بني العباس ببغداد

قال ابن خرداذبة فى كتابه (المسالك والممالك ص ٨٤) :

وحمل منها موسى بن عيسى (وكان عاملا على مصر لهذا الخليفة) فى دولة بني العباس ألفى ألف ومائة ألف وثمانين ألف دينار (١/٣٠٨/٠٠٠ ج٠م) ٠ اهـ

وردّد ابن رستة فى كتابه (الأعلاق النفيسة ص ١١٨) ماقاله المؤرخ السابق بنصه

وذكر المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ هذا القول أيضا لكنه زاد الأمر وضوحا فقال :

وحمل منها (أى من مصر) موسى بن عيسى الهاشمى ألفي ألف ومائة ألف وثمانية ألف دينار (١/٣٠٨/٠٠٠ ج٠م) يعنى بعد العطاء والمؤن وسائر الكلف . اهـ

خلافة المأمون

سنة ٢١٨ هـ (٨٣٣ م)

هذا الخليفة هو سابع خلفاء بنى العباس ببغداد

قال ابن خلدون فى تاريخه ج ١ ص ١٥٠ :

وجد بخط أحمد بن محمد بن عبد الحميد عمل بما يحمل إلى بيت المال ببغداد أيام المأمون من جميع النواحى نقلته من جراب الدولة (وقد ذكره مفصلا)

ثم ذكر أمام مصر بالصفحة ١٥١ عما يحمل منها إلى بيت المال ببغداد فى العهد المذكور هذا المبلغ : ألف ألف دينار وتسعمائة ألف دينار وعشرين ألف دينار (٠٠٠/١٥٢/١ج٠م)

خلافة المقتدر بالله

سنة ٣٢٠ هـ (٩٣٢ م)

هذا هو الخليفة الثامن عشر من خلفاء بنى العباس ببغداد

قال قدامة بن جعفر فى كتابه (الخراج وصنعة الكتابة ص ٢٣٩) بعد أن أبان الأعمال (الأقاليم) التى تتكون منها المملكة الاسلامية فى عهده ومقدار ما كان مفروضا على كل منها إرساله إلى بيت المال مانصه :

والذى قدمناه من مبالغ الارتفاعات وما يرتفع بعض النواحى فى هذا الوقت وينقص البعض نقصانا لانلتفت إليه ولا نعول عليه لأنه إنما وقع بقلة الضبط وإضاعة

الحـــزم . والباقى الممنـــوع منه فهـــذه سبيله أيضـــا

ثم أتى بخلاصة لمـــا ذكره جاء فيهـــا بالصفحة ٢٥١ أمام مصر والاسكندرية مبلغ ألفى ألـــف وخمسمائة ألف دينـــار (٠٠٠/٥٠٠/١ ج ٠ م)

ولم يذكر قدامة اسم الخليفـــة الذى أرسل فى عهده هذا المبلـــغ . وبما أن هـــذا المؤرخ توفى فى عهـــد الخليفة المقتدر بالله فى الفـــترة التي بـــين الأسرتين الطولونيـــة والاخشيدية أى فى الوقت الذى رجعت فيـــه مصر ولاية تابعـــة للخلافـــة العباسيـــة ببغداد بعد أن كانت مستقلة فى عهـــد الأسرة الأولى فنرى أن هذا المبلغ جبى فى عهـــد الخليفة المذكـــور

الفصل الخامس

عصر العثمانيـــين

من سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) إلى ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م)

لم يكن عنـــدنا عندما كتبنـــا الأصل الفرنسى لكتابنا هـــذا عن مبلغ الأتاوة فى هـــذا العصر سوى مصـــدرين . وقد عثرنا بعـــد ذلك عـــلى ثلاثة مصـــادر . اثنـــين منها يذكران الايراد والأتاوة والثـــالث خاص بالأتاوة فقط . ولم يكن عثورنا على هـــذه المصادر الجـــديدة فى أثناء طبع هذه

النسخة العربية فى وقت واحد . ولذلك أثبتنا أحدها فى قسم الايرادات وفاتنا ذكر الآخر هناك لأننا لم نهتد إليه إلا بعد الفراغ من طبعه . فلم نر بدا من إثباته هنا . وإليك هذه المصادر الخمسة :

١ — بيترو دِلاّ فال　　Pietro Della Valle

٢ — البكرى

٣ — كورنيل لى بران　　Corneil le Bruyn

٤ — مايبه　　Maillet

٥ — استيف　　Estève

أما بيترو دلاّفال فيؤخذ من كتاب سياحته بمصر سنة ١٠٢٤ ﻫ (١٦١٥ م) ج ٢ ص ١٣٨ و ١٣٩ أن إيراد مصر كان ٢/٤٠٠/٠٠٠ سيكان فنيسى — بندقى — (١/١١٠/٩٦٠ ج . م) . وأن هذا المبلغ ينقسم إلى أربعة أقسام متساوية . قسم للمحمل الشريف ، وقسم للجيش المرابط بمصر ، وقسم للباشا ومصروفاته الادارية وغيرها ، وقسم يرسل إلى السلطان بالقسطنطينية

وبناء على هذا يكون مبلغ الايراد ٢/٤٠٠/٠٠٠ سيكان (١/١١٠/٩٦٠ ج . م) ومبلغ الأتاوة ٦٠٠/٠٠٠ سيكان (٢٧٧/٧٤٠ ج . م)

وأما البكـرى فقـال فى كتابه (الكواكب السـائرة ص ٢٢٩ و ٢٣٠) :

سألت بعض كتبـة الديوان وغـيره عن مبلغ خراج مصر فى سنـة خمس وثلاثـين وألف (١٦٢٦ م) فقـال ثمانى عشرة كرة — مائة ألف — (١/٨٠٠/٠٠٠ دينـار — ١/٠٨٠/٠٠٠ ج ٠ م) . منها يجهـز للأبواب العثمانية بالديار الروميـة ستمائة ألف دينـار (٣٦٠/٠٠٠ ج ٠ م) . والباقى يصرف للحرمـين الشريفين والصناجـق بها والعساكر بهـا . فهـذا خلاف مايأتى للبكلربكى بهـا من الخدم والتقادم من خيل وجمال وبغـال وأقمشة وسكـر . فنسأل الله تعـالى أن يجعلهـا دار إسلام ليـوم القيامة آمين . اه

وعلى هـذا يكون مبلـغ الأتاوة ٦٠٠/٠٠٠ دينـار أو ٣٦٠/٠٠٠ ج ٠ م

ويؤخـذ من كتاب سياحـة كورنيل لى بران سنـة ١٠٩١ ﻫ (١٦٨٠ م) ج ٢ ص ٧٢ أن سلطـان تركيا كان يحصـل من مصر مع شدة فقرهـا على إتاوة تدرها ٦٠٠/٠٠٠ سيكان سنويا قيمة الواحد منها سبعة فرنكات (١٧٤/٥٨٨ ج ٠ م تقريبـا)

وبنـاء على ذلك يكون مبلغ الأتاوة ٦٠٠/٠٠٠ سيـكان أو ١٧٤/٥٨٨ ج ٠ م تقريبـا

وقال مايـه الذى كان قنصـلا لفرنسا فى مصر زهاء أربعـين عاما فى النصف الثـانى من القرن السابـع عشر فى مؤلفه ج ٢ ص ١٥٧ فى وصفه مصر :

يحـكم مصر اليوم موظـف برتبة باشا مبعـوث من قبـل السلطان . ويعـين هذا الباشا لمـدة لاتزيد عـن عام ومع ذلك فقـد جرت العـادة أن يستمر الولاة فى وظائفهـم ثلاثة أعوام بل أربعـة كما أنه يوجد منهـم من بـقى عاما أو عامـين فقط

وهـذه الولاية هى أضخم ولايات الامبراطورية العثمانية ولذلك لاتنـال إلا بدفـع مبالغ طائـلة . ولا بد للوالى الذى يعـين لمصر أن يكون مستعـدا لبذل نفقـة من أربعمائة ألف إلى خمسمائة ألف ريال قبـل أن يصـل إلى القاهرة المقـر المعتـاد لسكنه ، وأن يقـدم فوق ذلك هـدايا تزيد قيمتهـا على مائة ألف ريال عن كل سنة يمكثها فى وظيفتـه

وأعبـاء هذه الولاية كانت كذلك باهظـة جـدا . فالوالى كان مكلفا بأن يرسل الى السلطان ستمائة ألف ريـال فى كل سنـة . وكانت هذه النقـود التى يسمونها الخـزنة ترسل إلى القسطنطينية برا بمصروفات جسيمة عـلى نفقة الوالى . وكان عليـه أيضا أن يرسل إلى السراى فى كل سنة مقدارا من السكر والبن والشراب والأرز وسلعـا أخرى كثيرة لاتقـل قيمتها

التي كانت تدفع دواما نقدا عن ستمائة ألف ريال . هذا غير نفقات المحمل الذى كان يوجهه الخليفة إلى مكة كل عام ومائة ألف ريال يرسلها إلى هذه المدينة ومثلها إلى دمشق لتنفق على القافلة التى ترافق المحمل إلى بلاد العرب

ولايفاء هذه المطالب كلها ودفع مرتبات الجيوش التى ترابط فى مصر من قبل الباب العالى يستولى الوالى على كافة أنواع الايرادات وهى إيرادات ضخمة جدا قد تبلغ قيمتها إذا روعيت طرق الاقتصاد أكثر من اثنى عشر مليونا غير ما ينفق على الجيوش . ومن هنا يفهم بسهولة أن مصر تدر على الوالى من الدخل أكثر مما تدر على السلطان وبالأخص إذا داهم القطر الطاعون . فانه عند ذلك تجمع الحكومة مبالغ طائلة فى مدى الثلاثة أو الأربعة الأشهر التى اعتاد الوباء أن يمكثها فى وادى النيل . فقد يبلغ دخله فى يوم واحد من مائتى ألف إلى ثلاثمائة ألف ريال بسبب وفاة أشخاص يمتلكون قرى لأن قوانين الحكومة تقضى برجوع ملكية هذه القرى إلى الخليفة بعد وفاة أصحابها . فيتذرع الوالى بهذا القانون للاستيلاء عليها لنفسه ويستدر منها أموالا عظيمة . وقد يحدث فى أسابيع أن تباع العين الواحدة ثلاث مرات بل أربعا بسبب معاجلة الموت لمن يتاعونها الواحد تلو الآخر . اه

ويستخلص من وصف مايبه أن المبالغ التى كانت ترسلها مصر إلى القسطنطينية أو تأخذها هذه منها هى :

٦٠٠/٠٠٠ ريال ترسل نقدا

٦٠٠/٠٠٠ « قيمة سلع وأمتعة ترسل عينا

١٠٠/٠٠٠ « ترسل إلى دمشق

ويكون مجموع ذلك ١/٣٠٠/٠٠٠ ريال أو بعبارة أخرى ٢٦٠/٠٠٠ ج ٠ م

أما نفقة المحمل ومائة ألف الريال الأخرى فلا وجه لاضافتها إلى المبلغ السابق لأنها كانت تصرف باسم مصر ولحسابها

وقال استيف فى الصفحة ٣٩٦ :

إن النقود التى كانت تسمى الخزنة كانت ترسل فى أول الأمر إلى القسطنطينية باحتفال مهيب

وإليك مارواه لنا عن الترتيبات التى وضعها لذلك السلطان سليمان قال :

قرر هذا السلطان أن يقوم واحد من الأربعة والعشرين بيكا باحضار إتاوة مصر إلى مقر الخلافة وأن يلقب هذا البيك بأمير الخزنة وأن يوضع تحت تصرفه للمحافظة عليها سردار وشرذمة من الجند تنتخب من فرق الجيش السبع

ومتى تم تحصيل الأموال يتوجه الرزنامجى إلى الباشا ومعه مبالغ الخزنة . وفى اليوم المقرر لتسليمها إلى أمير الخزنة يجتمع فى القلعة رؤساء الوجاقات والبكوات والقاضى وجميع

كبار موظفي الحكومة . فيعاين الصراف وهو كاتب الخزنة عدد النقود ونوعها . وشاغل هذه الوظيفة يكون إسرائيليا دائماً . وبعد أن يوقع الباشا والرزنامجي على الأوراق المبينة بها النقود توضع فى صناديق مغطاة بالجلد ثم يسلمها الباشا إلى أمير الخزنة فيعطيه مستنداً بها

وفى أثناء وضع الصناديق على ظهور الابل المعدة لحملها يخلع الباشا على أمير الخزنة حلة من الفراء الأسود فاخرة ، وعلى الرزنامجي كذلك خلعة من الفراء الأسود إلا أنها أقل قيمة من تلك . ثم يوزع القفاطين على السردار المكلف بقيادة الحرس . ويجتمع البكوات والوجاقات عند سفر أمير الخزنة ويحيطون به فى موكب فخم أثناء مروره بالقاهرة ويرافقونه إلى العادلية وهى مكان بين القبة وبركة الحج . ويعلن من ليلة يوم سفره عن هذا الاحتفال بواسطة الألعاب النارية فى العادلية وكذلك بتواتر إطلاق المدافع حتى وقت السفر . ويسير أمير الخزنة إلى القسطنطينية ماراً بدمشق

وقد وجه السلطان سليمان نظره إلى جميع التفصيلات الخاصة بسفر الخزنة حتى أنه عين ما يجب صرفه فى نقلها وابتياع ما يلزمها من الصناديق والأكياس والجلود والسجاجيد لتغطيتها . اه

ويظهر أن هذه الطريقة بطلت بمرور الزمن وبما

أصاب الدولة العثمانية من الوهن . والدليل على ذلك مارواه استيف بالصفحة ٣٩٧ إذ قال :

قبل مجىء الفرنسيين مصر كان الباب العالى لايحصل على شىء من إتاوتها إلا إذا أرسل إلى القاهرة أحد الأغوات خصيصا لذلك . وكان هذا الأغا لا يبعث إلا مرة واحدة فى كل ثلاث سنين ليتسلم ما قد تجمع للدولة من الاتاوة فى هذه المدة . وكان لايؤبه له فى حضوره وسفره بل غاية ماهنالك أن الباشا يسلمه فى حضرة القاضى فقط النقود والأوراق الخاصة بالخزنة ، وعلى الأغا أن يتخذ جميع الاحتياطات التي تكفل له الرجوع إلى القسطنطينية سالما . اه

وقال استيف فى الصفحة ٣٦٧ عند تلخيصه دخل السلطان :

إن القواعد المرعية فى الادارة العثمانية المالية تختلف عن القواعد الجارى العمل بموجبها فى فرنسا . ففى هذه ترسل إيرادات الحكومة كلها إلى الخزانة العمومية أما الحكومة العثمانية فلا يدخل خزانتها إلا المبالغ المخصصة لبعض المصروفات والأموال المدخرة . والجباية موكول أمرها إلى الولاة وكبار الملتزمين ولا يهتم لها السلطان إلا بقدر ما يحصل على المطلوب له منهم . وما يتبقى بعد إيفاء هذا المطلوب وبعد المصروفات التي ألقاها على كاهلهم يصير

حقا مكتسبا لهؤلاء

ويؤخذ من ملخص البيانات المختلفة التي ذكرناها لايضاح جميع الضرائب التى على مصر أن إيراد السلطان ينحصر فى الاتاوة .اه

وهـــذه الاتاوة كانت تبـــلغ حســبما روى استيف ٧٠٠/١١٤/٤ فرنك (١٥٨/٧٢٥ ج ٠ م) . وكان يؤخذ جزء منها لبعض مصروفات خاصة بالحضرة السلطانية . غير أن المبـــلغ المذكور كان يعتبر برمته قيمة الاتاوة المفروضة على مصر للقسطنطينية

وبنـــاء على ما تقدم يكون لدينا عن هـــذا العصر خمسة مبالغ للاتاوة هى :

١ — بيترو دِلاّ فال سنة ١٦١٥ م ٢٧٧/٧٤٠ ج٠م

٢ — البكرى » ١٦٢٦ م ٣٦٠/٠٠٠ ج٠م

٣ — كورنيل لى بران » ١٦٨٠ م ١٧٤/٥٨٨ ج٠م تقريبا

٤ — ماييه فى النصف الثانى من القرن السابع عشر ٢٦٠/٠٠٠ ج٠م

٥ — استيف فى القرن الثامن عشر ١٥٨/٧٢٥ ج٠م

الأتاوة فى عهد الأسرة المحمدية العلوية

من سنة ١٨٠٥ م إلى الآن

اختلفت الاتاوة التى ترسلها مصر إلى الحكومـــة العثمانية

فى عهد الأسرة المحمدية العلوية . ففى أوائل عهد محمد على كان مبلغها ضئيلا متفقا مع إيراد مصر فى ذلك الحين

وذكر مانجان فى كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ١ ص ١٥٤) أنها كانت سنة ١٨٣٣ م ١٢/٠٠٠ كيس مصرى (٦٠/٠٠٠ ج٠م)

وفى سنة ١٨٤١ م لما منح محمد على ولاية مصر على أن تكون من بعده للأكبر فالأكبر من ذريته بالفرمان المؤرخ فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ كان من بين مواد هذا الفرمان أن ربع المتحصل من الرسوم الجمركية وباقى الضرائب يرسل إلى الخزانة الشاهانية — بدون تحديد هذا الربع بمبلغ معين

ثم عين فى فرمان أول يونيو سنة ١٨٤١ الذى جاء مؤيدا للفرمان السابق فكان ٨٠/٠٠٠ كيس عثمانى (٣٥٤/٦٨٨ ج٠م)

وبقيت هذه الاتاوة كما هى فى عهد عباس الأول وسعيد وأوائل عهد اسماعيل إلى أن جاء الفرمان الذى تعدلت فيه قاعدة توارث الولاية المصرية وأعطيت مصر فيه بعض الامتيازات وأضيفت إلى حكومتها جهات مصوع وسواكن والتاكة فزيدت الاتاوة فيه ابتداء من شهر المحرم سنة ١٢٨٣ (١٦ مايو سنة ١٨٦٦) من ٨٠/٠٠٠ كيس إلى ١٥٠/٠٠٠ كيس عثمانى أى ٧٥٠/٠٠٠ ليرة عثمانية سنويا وهذا المبلغ يساوى ٦٦٥/٠٤٠ ج٠م

وفى أول يوليو سنة ١٨٧٥ أضيف إلى هــذا المبــلغ ١٣/٣٦٥ ج. م فى مقابل تنازل الدولة العلية للخديوية المصرية عن مدينة زيلع وملحقاتها فأصبح مبلغ الاتاوة ٦٧٨/٤٠٥ ج. م

وقد ظل هــذا المبلغ بدون تغيير إلى سنة ١٨٨٩ م حيث أوقف دفــع إتاوة زيلع فرجع مبلغ الاتاوة إلى ما كان عليــه (٦٦٥/٠٤٠ ج. م) وبقى كذلك إلى الآن رغم انسلاخ مصر عن الدولة العثمانية وتوقفها عن دفعه لهذا السبب لأن الدولة العثمانية تنازلت عنه لدائنيها إلى مدة معينة ووافقت مصر على هذا التنازل فحــكمت عليها المحكمة المختلطة باستمرار دفعــه لهؤلاء الدائنين إلى انتهاء هذه المدة

إجمــال عام لقسم الاتاوة

والجدول الآتى يبين المبالغ الــتى أخذت من مصر فى عهود حكومات الدول التى حكمتها بالتعاقب :

الحكومــة	الأتاوة بالجنيهات المصرية
حكومة الفرس	١٦١/٠٣٧
« الرومان	٣٠٨/٠٠٠
« البيزانطيين :	
نقلا عن رينيه فى القرن السادس	٢٨٠/٠٠٠

الحكومة	الأتاوة بالجنيهات المصرية
نقلا عن الآنسة رويارد فى القرن السادس	٥٦٠/٠٠٠
حكومة العرب :	
خلافة معاوية	٦٠٠/٠٠٠
« هشام	١/٦٣٤/٣٠٢
« مروان الثانى	١٢٠/٠٠٠
« المهدى	١/٠٩٧/١٠٠
« هرون الرشيد	١/٣٠٨/٠٠٠
« المأمون	١/١٥٢/٠٠٠
« المقتدر بالله	١/٥٠٠/٠٠٠
حكومة العثمانيين :	
نقلا عن بيترو دِلاّ فال سنة ١٦١٥ م	٢٧٧/٧٤٠
« « البكرى « ١٦٢٦ م	٣٦٠/٠٠٠
« « كورنيل لى بران « ١٦٨٠ م	١٧٤/٥٨٨
« « ماييه فى القرن السابع عشر	٢٦٠/٠٠٠
« « استيف فى القرن الثامن عشر	١٥٨/٧٢٥
الأسرة المحمدية العلوية :	
الوالى محمد على فى سنة ١٨٣٣ م	٦٠/٠٠٠
« « « « ١٨٤١ م	٣٥٤/٦٨٨
الخديوى اسمعيل « ١٨٦٦ م	٦٦٥/٠٤٠

الحكومـــة	الأتاوة بالجنيهات المصرية
الخديوى اسمعيل فى سنة ١٨٧٥ م	٦٧٨/٤٠٥
من سنة ١٨٨٩ إلى الآن	٦٦٥/٠٤٠

القسم الثالث

الخراج والمساحة المفروض عليها

الفصل الأول

عصر الفراعنـــة

إذا استثنينـــا ما ذكره مؤلفو العـــرب عن هذا العصر نجـــد أن التاريخ لا يذكر لنا كما هو الحـــال فى قسم الايرادات أى رقم نهتـــدى منه إلى معرفة ما كان مفروضا عـــلى مصر من الخـــراج فى هذا العهد، ولا إلى معرفـــة المساحة المفروض عليها. ومع كل فسنحاول استخراج ذلك مما أورده المؤلفون فى هذا الصدد:

قال هـــيرودوت فى المجـــلد الثانى الفقرة ١٠٩ عنـــد الكلام على توزيع عموم الأراضى فى عهد سيزوستريس (١) :

---

(١) ويقال له أيضاً رمسيس الثانى . خلف والده سيتى الأول فى الحكم حوالى عام ١٣٣٠ ق . م ومات مابين سنة ١٢٧٠ و ١٢٦٠ ق . م

وقص علىّ الكهنة أيضـــا أن هذا الملك قسم القطـــر بـــين جميع الأهالى فأعطى كلا منهم بالتســـاوى مربعا من الأرض، واتخذ هذه القسمة أساســـا لتقدير دخله وتحـــديد ما يصيب كل واحد من الممولين من الخراج سنويا . فاذا جرف النيل جانبا من أرض أحد الأهالى ذهب هـــذا ورفع أمره إلى الملك . وعنـــدئذ يرســـل سيزوستريس مفتشين لقياس الأرض ومعرفـــة ما نقص منها حتى يمكن تخفيض الخـــراج وجعله مناسبا لمـــا بقى منها . ويظهـــر أن فن الهندسة اخترع فى ذاك الوقت وانتقـــل من مصر إلى بلاد اليونان . اه

ومـــا يؤسف له أن هيرودوت لم يذكر مساحـــة المربع الذى خص به كل شخص من الأهالى كما فعـــل مع رجال الجندية ولم يذكر كذلك قيمة الخـــراج الذى كانوا يؤدونه . أما رجال الجندية فقد قال بصـــددهم فى المجـــلد الثانى الفقـــرة ١٦٨ :

ومنح رجال الحرب الامتيـازات الآتية ولم يمنح غـــيرهم من المصريـين نظيرها اللهم إلا الكهنـــة :

خص كل واحد من أولئك بملكية اثنى عشر أرپانا arpent من الأراضى الخصبـــة معفاة من الضرائب . والأرپان المصرى عبـــارة عن مربع ضلعه مائة ذراع . وهـــذا الذراع هو نفس الذراع المستعمل فى سامـــوس . اه

أما استرابون فقد تناول فى الجـزء السابع عشر من مؤلفه

الفقرة ٢ الكلام على القطر المصرى من حيث نظامه البديع ويسره فقال :

كان المصريون المقيمون فى بلادهم الشهيرة للغاية يكوّنون حكومة نظامية متمدينة لدرجة أن معاهدها العلمية كانت مضربا للأمثال وأنموذجا ينسج على منواله . ولقد يسر المرء حينما يعلم أن هؤلاء القوم استطاعوا بتقسيمهم الأرض والسكان تقسيما مبنيا على الفطنة والذكاء وبادارتهم المقامة على اليقظة والحذر أن يحصلوا على أوفر نصيب يمكن الحصول عليه من الكنوز الطبيعية للأرض التى يعيشون عليها

ومن المعلوم أن المصريين بعد أن نصبوا عليهم ملكا انقسموا إلى ثلاث طبقات : طبقة الجندية ، وطبقة المزارعين والصناع وطبقة الكهنة . وقد اختصت هذه الطبقة الأخيرة بكل ما يتعلق بالأمور الدينية . وانحصرت مهمة الطبقتين الأخريين فى المحافظة على المصالح الدنيوية المحضة . فطبقة الجند كانت تحافظ على هذه المصالح فى زمن الحرب . والطبقة الثانية كانت تحافظ عليها فى زمن السلم بعكوفها على الأعمال الزراعية والصناعات الأخرى . وكانت هاتان الطبقتان مكلفتين فوق ذلك بأن تدفعا للملوك بطرق منظمة إيرادات بصفة ضرائب . أما الكهنة فكانوا لا يعملون شيئاً أكثر من اختصاصات وظائفهم اللهم إلا دراسة الفلسفة وعلم الفلك ومسامرة الملوك

وقسمت مصر أولا إلى أقسام إدارية . عشرة بمصر العليا ، وعشرة بمصر السفلى (الدلتا) ، وستة عشر بمصر الوسطى . ويزعم بعض المؤلفين أن عدد هذه الاقسام كان مساوياً لعدد قاعات قصر التيه (لابرنتا) لكن فاتهم أن عدد قاعاته كان أقل بكثير من عدد هذه الأقسام وهو ٣٦ . ثم جزئت الاقسام تجزئات مختلفة جزىء معظمها إلى نواحى toparchies وجزئت هذه النواحى بدورها إلى جهات صغيرة وهكذا دواليك إلى الأرور aroure (١٨ سهما ١٥ قيراطاً) . ورب سائل يسأل ما الذى أوجب هذا التقسيم المحكم الدقيق ؟

فالجواب على ذلك هو أن فيضانات النيل كانت تحدث باستمرار حيرة وارتباكا فى حدود الأملاك بجرفها لها تارة وبزيادة مساحتها تارة أخرى وطوراً بتغييرها أوضاع أرض هذا وإزالتها معالم أرض ذاك مما كان يستدعى دوامـاً إعادة قياس الحقول ومسحها حتى انه ليقال إن هذا العمل هو الذى أنشأ عند المصريين فن الهندسة كما أنشأت الضرورة عند الفينيقيين علم الحساب لاحتياجهم إليه فى تجارتهم البحرية

وتقسيم السكان إلى ثلاث طبقات سرى بطبيعته الى كل مركز كما هو الحال فى كل قسم من أقسام المملكة

وإليك بيان التدابير العجيبة التى كانت تتخذ حيال النيل ومنها يستطيع الانسان أن يحكم بان المصريين تغلبوا بقوة الفن على الطبيعة . ذلك أن زيادة المحصول ترتبط بزيادة الفيضان ارتباطا مباشرا . فكلما ارتفع منسوب الفيضان زاد مسطح الأراضى التي يعلوها الماء . ومع ذلك فقد حدث أكثر من مرة أن الفن سد نقص الطبيعة وتوصل بواسطة حفر الترع وعمل الجسور أن يجعل المياه تغمر فى أقل الفيضانات وأردئها نفس المسطحات التى كانت تغمرها فى أكبر الفيضانات وأحسنها . اه

وقال ماسبيرو Maspero فى المجلد الأول من (تاريخ شعوب الشرق القديم ص ٣٢٧) :

إن حالة الفلاح الذى لا يملك أطيانا فى الزمن القديم تماثل حالته فى عصرنا الحاضر . فبعضهم كان لا يمتلك من حطام الدنيا سوى كوخ من الطين لا يسع غير الرجل وزوجه وكان يعمل فى المزرعة باليومية أو السنوية . والبعض كان يندفع فيستأجر أطيان عين من الأعيان أو جندى من جيرانه . ومن اشتروا أرضا لم ينتفعوا بغير ريعها وهؤلاء هم أسعد الجميع حظاً . أما ملكية أراضيهم فتبقى بأسرها فى يد فرعون فى البداية ثم تنتقل منها إلى أيدى الملتزمين المدنيين أو الكهنوتيين . وكان فى إمكان هؤلاء أن

يتصرفوا فيها بطريق الوصاية أو الهبة أو البيع وشراء غيرها بلا معارضة . وكانوا يؤدون غير العوائد الشخصية ضريبة عقارية بنسبة مساحة أراضيهم ونوع تربتها . ولم ينسب الأقدمون بجمعهم اختراع علم الهندسة إلى المصريين عفوا . فمداومة النيل على جرف الأراضي وتنقل مجراه وسهولة محوه لعلامات حدود الحقول وتغييره أوضاع بعض نواح برمتها في مدى فصل صيف واحد ، كل ذلك اضطرهم منذ بزغت شمس العصور القديمة أن يدققوا ويتحروا مساحة الأرض التي تطعمهم خيراتها . فكانوا يقيسون أراضي كل مدينة وكل قسم مرارا وتكرارا ثم تضم الادارة الملكية عمليات القياس هذه إلى بعضها وتنسقها . وبذلك يتمكن فرعون من أن يعرف بالتدقيق مساحة ولاياته . والوحدة التي كانت مستعملة في المقاس هي الأرور وهو عبارة عن مربع طول أحد أضلاعه مائة ذراع ويعادل ثمانية وعشرين آرا (١) تقريبا . وكان يشتغل عدد عديد من الكتبة والمساحين بلا انقطاع في مراجعة المساحة القديمة وإعادتها وتقييد كل تغيير يطرأ في سجلات الحكومة . وكان يقام عند حدود كل عقار خط من القوائم يكتب عليه في أغلب الأوقات اسم المالك الأخير وتاريخ آخر تحديد عمل . ومتى تم كل ذلك يطلق على العقار اسم علم حتى لكأنه شخص حي مستقل وكان هذا الاسم ينم

(١) الآر يساوي مائة متر مربع

إما عن طبيعة الأرض أو موقعها أو إحدى العوارض الطبيعية التى تميزها مثل بحيرة الجنوب أو المرج الشرقى أو الجزيرة الخضراء أو بركة الصيادين أو غابة الصفصاف أو الكروم أو عريش العنب أو أرض الجميز . وهذه الأسماء تبقى علما على مسمياتها أجيالا . فلا البيع ولا القسمة ولا الثورات ولا تغير الأسر المالكة تستطيع أن تصير هذه الأسماء نسيا منسيا

أما مصلحة المساحة فتقيد فى سجلاتها اسم العقار واسم مالكه وأسماء الملاك الواقعة أطيانهم على حدوده ومحتويات ذلك العقار وطبيعة أرضه وتكتب المساحة التقريبية بالأذرع للأراضى الرملية والمستنقعات والبرك والترع وغابات النخيل والحدائق والبساتين والكروم والأراضى الصالحة لزراعة القمح وتقسم هذه الأراضى الأخيرة أيضاً إلى جملة أنواع . ويراعى فى قسمتها الأرض التي يغمرها ماء النيل بانتظام سنويا والتى لاتغمرها المياه حتى فى أكبر الفيضانات فتروى ريا صناعيا بواسطة آلات قد تتكلف كثيراً أو قليلا . وهذه كلها مستندات يعتمد عليها الكتبة ويتخذونها أسسا فى تقدير الخراج بالعشر . وكل الأحوال تحمل على الظن بأنه كان يؤخذ من المحصول قبل حصيده

ولكن هذا المحصول كان لايستقر على حالة واحدة

فكان يزيد وينقص حسب الفيضان السنوى وكانت تطوراته تتبع بدقة حسابية سواء زاد هذا الفيضان عن الحد اللازم أم قل عنه . وعلى ذلك كان ينقص الخراج بغتة . وقد يتلاشى بالمرة عندما يبلغ الفيضان الحد الأدنى . وبلغ من الاهتمام بالنيل أن أقام الملك فى عاصمة ملكه والأعيان فى قطائعهم مقاييس يتبينون منها يوميا ارتفاعه وانخفاضه خصوصا فى أسابيع التحاريق . وكان يحمل الرسل أنباءه فى أرجاء القطر المصرى فكان الشعب دواما على علم بمجرى الأمور بطريقة منظمة وكان يأخذ احتياطاته فى الحال ويعلم ما سيؤول اليه أمره فى نهاية العام ويتمكن من معرفة مايجب عليه دفعه بوجه التقريب

ومن الوجهة النظرية كانت تربط جباية العشور على الأراضى التى تغمرها المياه بالفعل . وهذه محصولها لا يكون دواما على حالة واحدة . أما عمليا فكان هذا الخراج يؤدى بحسب متوسط السنين السالفة بعد أن يستبعد من هذا المتوسط قدر معين لايحيدون عنه إلا فى الظروف الشاذة . ويشترط للخروج عن هذه القاعدة وتخفيض الخراج أن يكون المحصول بلغ الغاية فى الانحطاط . وكانت تستوى الحكومة القديمة والمعاصرة فى النفور من التنازل عن أى شىء من الخراج مهما صغر . فتحتم دفع هذه الضريبة من محاصيل الأطيان إما قمحا أو ذرة أو فولا أو غير ذلك . وكانت هذه

المحاصيل تتكدس أكداساً فى المستودعات . والظاهر أن خصم العشر ليس بالشىء الكثير بالنسبة إلى مجموع المحصول وإن أفقر فلاح كانت حالته تسمح له بأن يدفع ما عليه بلا عناء . اه

ويستنتج مما ذكره هؤلاء المؤلفون أنه كان يوجد فى مصر فى عهد الفراعنة مصلحة مساحة بلغت الغاية فى النظام إلا أننا مع الأسف لم تصلنا تفاصيل ترتيبها . أما ما رووه لنا عن المنازعات التي كانت تقع بين الأهالى بشأن الأرض فهى هى بعينها الحاصلة الآن ولم يغير من طبيعتها شيئاً مرور أربعة أو خمسة آلاف سنة

أما المربع الذى وزعه سيزوستريس على كل ساكن من ساكني ديار مصر حسبما روى هيرودوت (والأقرب إلى الصواب أنه وزعه على كل أسرة لا على كل ساكن) فكان الأرور على رأى ماسبيرو وهو عبارة عن مربع طول كل ضلع منه مائة ذراع . ولما كان الذراع يساوى ٥٢٥ مليمترا فيكون مسطح الأرور ٢٥ ر ٢٧٥٦ مترا مربعا أى ١٨ سهما ١٥ قيراطا

وأما ضريبة الخراج بنسبة العشر كما روى ماسبيرو فيلوح أن هذه النسبة نسبة معقولة . وهذا هو رأى لمبروزو بعينه (راجع كتاب مباحث فى الاقتصاد السياسى بمصر فى عهد اللاجيديين ص ٣٩٣) إذ حدد هذه الضريبة بنفس هذه

النسبة أيضا . ثم قال فى ص ٢٨٩ :

وفوق ذلك فقد تغيرت الضريبة على ممر الدهور وتبدل الأحوال ولكن الذى بقى ثابتا على حاله ولم يتغير هى قواعد ترتيب ضريبة الخراج وقد اتبع البطالسة نفس هذه القواعد إلا أنهم نظموها . اه

واستدل على صحة روايته بأن ذكر فى ص ٢٩٣ نقلا عن لترون Letronne (المجموعه الأولى ص ٢٩٥) أن كتابة حجر رشيد (عام ١٩٦ ق . م) تنبيء بأن الحكومة كانت تأخذ ارتبا عن كل مساحة قدرها « أرور » من الأطيان المخصصة للزراعة وحددت هذه النسبة بجزء واحد من خمسة عشر جزءا من محصول الأطيان الجيدة واستخلص من ذلك أن الأراضى التى لم تبلغ مبلغا كبيرا فى الجودة كانت تدفع العشر

ولما كانت ضريبة العشر معقولة فللوقوف الآن على مبلغ الخراج يتعين علينا أن نحدد مايأتى :

١ — مساحة الأرض المزروعة

٢ — المحصول

٣ — عدد السكان

المبحث الأول - إن المساحة المزروعة فى مصر كانت

فى الزمن القــــديم كما هى الآن محصورة بين صحراء العرب من الشرق وصحراء لوبية من الغرب . فهى هى لم يطرأ عليها تغيير منذ تكوينهـــا . أما الذى طرأ عليــه التغيير فهـــو السطح المزروع فعلا ، وقوة الانتاج فيه . فـــكلا هذين كثر أو قل وقوى أو اضمحـــل تبعـــا للعنـــاية أو الاهمال فى أمر انشاء الـــزرع وصيـــانتها وبالتبعيـــة أيضـــا للسكان من حيث زيادتهم أو قلتهم

والمساحة المعدة للزراعة بالفعل الآن هى ٧٠٠/٦١٥/٥ فدان وجميـــع هـــذه المساحة ـ وهى بلا مراء أخصب أراضى مصر ـ كانت مزروعـة فى الأزمان القديمـــة بل كان المزروع فى تلك الأزمان أكثر من هذه المساحة . وينبغى الا يخامرنا أقل شك فى ذلك . وأنصع برهان عليه الأكوام الكثيرة فى شمال الدلتا التى هى أطلال مدن كانت فى العصور الغابرة منتشرة فى تلك الناحية وهذه المنطقة كانت أقل خصبا فى الزمن السالف من الأرض المعدة للزرع الآن بلا ريب . والبرهان على قلة خصبها هو أن سكانها جلوا عنها فى مقدمـــة المناطق الـــتى نزح عنها أهلهـــا . فوجود هـــذه التلال فيها برهان قاطـــع على أنها كانت مزروعـــة وإلا مااستطاع ديّار أن يقطنهـــا ولكانت كما هى الآن غـــير مسكونة . فهـــذا الجزء القـــاحل والخالى الآن من الزرع والضرع كان إذن فى العصـــور الماضيـــة مزروعا وكان بالضرورة ينتـــج مايفى بحـــاجات عـــدد

كبير من السكان

ومما يجب ألا يغيب عن الأذهان وأن يوضع نصب الأعين وجود كثير من المناطق فى القطر المصرى الآن عدد سكانها أقل مما يجب أن يكون حتى يصبح فى حيز الاستطاعة القيام بزرعها بصفة مرضية . فلو لم يكن السكان فى العصور المنصرمة كانوا أكثر عددا منهم الآن لما كان هنالك حاجة لفلاحة المنطقة القاحلة السالف ذكرها . وفوق ذلك كان هؤلاء السكان لقلتهم يعجزون عن تهيئة هذه المنطقة وزرعها . وهذا البرهان الذى سقناه على أن عدد السكان فى تلك الأزمان كان أكثر منهم فى عصرنا هذا غير قابل للجدل

أما عدد الأفدنة التي كانت تزرع فى الأيام الخالية فلا نظن أننا مبالغون إذا قدرناه بستة ملايين فدان بضم ٣٠٠/٣٨٤ فدان إلى الـ ٧٠٠/٦١٥/٥ فدان المزروعة الآن لتكون الستة ملايين عددا إجماليا بصرف النظر عن الكسور التى لايخلو منها الحال عادة

هذا هو مقدار كمية الأفدنة التي كانت تزرع فى الأزمنة الفرعونية

أما جملة مسطح الأراضى الصالحة للزراعة فى القطر المصرى فهى ٠٠٠/٣٠٠/٧ فدان يحذف منها مسطح

البحـــيرات الآتيـــة :

بحـــيرة	مريوط	٩٠/٠٠٠	فـــدان
»	أبى قير	٣٥/٠٠٠	»
»	أدكو	٣٥/٠٠٠	»
»	البرلس	١٤٠/٠٠٠	»
»	المنزلة	٤٠٠/٠٠٠	»
	الجمـــلة	٧٠٠/٠٠٠	فـــدان

وهـــذه البحيرات كلهـــا فى شمال الدلتـــا وكانت على ممـــر العصور والدهور بحـــيرات . فبحيرة مريوط روى لنا وصفها استرابون (المجـــلد السابع عشر الفقرة السابعة) باسم مريوطس . وبحـــيرتا أبى قـــير وأدكو وجـــدنا كما هما على الدوام . وبحـــيرة البرلس تكلم عنها هيرودوت (الجـــزء الثانى الفقرة ١٥٦) فقال إنها بحيرة واسعـــة الأرجاء عميـــقة القـــاع ويوجد فى وسطها معبـــد (ابلـــون) Appollon فى جـزيرة قـــرب مدينة بوتو (ابتوا الحالية) . وبحـــيرة المنزلة قص لنا عنها استرابون (المجلد ١٧ الفقرة ٢٠) فقال إنها بحـــيرة كبيرة فوق مصبي فرعى النيـــل المندبزى والتـــانيتي . ثم ذكر فى (الفقرة ٢١) أنه يوجـــد سلسلة بحـــيرات ومستنقعـــات بين مصبى الفرعين التانيتي والبيلوزى

فجميع هـــذه الأوصاف تنطبق الآن على القسم الشمالى

من الدلتا انطباقا تاما وتذهب بنا إلى القول بضعف النظرية القائلة بخسف هذا القسم

وعلى ذلك نحذف مسطح هذه البحيرات وهو ٧٠٠/٠٠٠ فدان من الأرض الصالحة للزرع وهى ٧/٣٠٠/٠٠٠ فدان فيكون الباقى ٦/٦٠٠/٠٠٠ فدان . ومن ثم فالعدد ٦/٠٠٠/٠٠٠ يجب اعتباره الحد الأدنى لا الأعلى

المبحث الثانى — إن الشرطين الأساسيين اللازمين لانجاح الزراعة وعدم ضياع ما يبذل فيها من الجهود سدى هما كثرة السكان وخصب الأرض . وهذان الشرطان كانا متوافرين فى مصر فى عصر الفراعنة إذ أنه كان يوجد بها من السكان ما لايقل عن ثمانية عشر مليون نسمة كما سنبين ذلك فيما بعد . ومن الأفدنة المزروعة ما مساحته ستة ملايين وهذا القدر كان ضروريا لاعالتهم وتغذيتهم

أما من حيث خصب الأرض فنبرهن عليه بالحاصلات الآتية :

ذكر لمبروزو فى كتابه ص ٩٧ أن الحبة من الحنطة كانت تأتى بمائة وهذا القول فيه مبالغة كبيرة . لأن الفدان الواحد يلزمه من البذر نصف إردب من الحب . فعلى الحساب المتقدم تكون غلته خمسين إردبا وهذا أمر يصعب تصديقه

وقال اميان مرسيلان Ammien Marcellin (المجلد ٢٢ الفصل ١٥) وقد زار القطر قبيل نصف القرن الرابع بعد الميلاد

ورأى الشيء عيانا ، إنه ليس من الأمور النادرة إذا زرعت الأرض زرعا جيداً أن تأتي البذرة الواحدة بسبعين مثلها يعني أن الفدان يغل على هذا خمسة وثلاثين إردبا

وقال ابن مماتي في كتابه (قوانين الدواوين ص ٢٩):

كانت قطيعة خراج القمح الى آخر سنة ٥٦٧ هـ (١١٧٢ م) عن كل فدان واحد ثلاثة أرادب . ولما أصبحت الديار المصرية فى سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة (١١٧٦ م) تقرر الخراج اردبين ونصف اردب. ومقدار مايتحصل فيه من إردبين إلى خمسة إلى عشرة إلى عشرين إردبا على مايقدره الله تعالى. وبذره من أربع ويبات إلى ماحولها . وأما الشعير فالأمر فيه على ماشرح فى القمح وربما كان المتحصل منه أكثر بمقتضى جودة الأرض . اه

ولنفرض أن متوسط غلة الفدان عشرة أرادب مع مراعاة أن مسطح الفدان فى ذلك الوقت كان ٥٩٢٩ مترا مربعا . وبتحويله إلى فدان مسطحه ٤٢٠٠ متر مربع فهذا المتوسط يهبط إلى سبعة أرادب وكيلة . وهذا المحصول المتوسط الذى لايمكن الحصول عليه فى هذه الأيام كانت تنتجه الأرض فى عصر كانت فيه مصر منحدرة فى سلم الهبوط باعتراف مؤلفى العرب أنفسهم . وهناك ماقاله القاضي أبو الحسن المخزومى حوالى سنة ٥٨٠ هـ (١١٨٤ م)

نعنى بالتدقيق فى عصر ابن مماتى ، فى كتابه (المنهاج فى الخراج) ونقل عنه المقريزى فى خططه ج ١ ص ١٧١ :

بين مشارق الفرما من ناحية جرجير وفاقوس وبين آخر مايشرب من خليج الاسكندرية مسيرة شهر كان عامراً كله فى محلول ومعقود إلى مابعد الخمسين وثلاثمائة من سنى الهجرة (٩٦١ م) وقد خرب معظم ذلك . اه

وهذه المنطقة هى على التحقيق المنطقة التى سبق بيانها نعنى اقليم شمال الدلتا برمته

وهاك ماذكره ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور ص ٢٥) قبيل سنة ٩٢٠ ﻫ (١٥١٤ م) قال :

وقد تغيرت أحوال مصر فى دولة الاسلام إلى الغاية وخرب غالب قراها وانحطت قراها واستمرت إلى الآن فى كل سنة يتلاشى أمرها الى الخراب . اه

وينتج من الوصفين السالفين أننا إذا قارنا بين عصر الفراعنة وعصر ابن مماتى الذى كان فيه الفدان متوسط غلته سبعة أرادب وكيلة مع كون هذا المتوسط لا يمكن الحصول عليه الآن ، نجد عصر الفراعنة أوفر غلة من عصر ابن مماتى .

ومن رأينا أنه يمكن الاقتناع والتسليم بعد هذه

البيانات بأن الفرق فى الخصب بين العصرين هو الفرق بين محصول فدان مساحته ٥٩٢٩ متراً مربعا وآخر مساحته ٤٢٠٠ متر مربع ، وأن هذه المساحة الأخيرة يقدر محصولها بعشرة أرادب فى عصر الفراعنة بدون مبالغة

ونحن نورد هنا محصولا شاذا لم نعهد مثله ذكره المقريزى فى خططه ج ١ ص ١٠١ قال :

ولما كان فى سنة ست وثمانمائة (١٤٠٤ م) انحسر الماء عن قطعة أرض من بركة الفيوم التى يقال لها اليوم بحر يوسف فزرعت وجاء زرعها عجيبا رمى الفدان منها أحدا وسبعين إردبا من شعير بكيل الفيوم وإردبها تسع ويبات . اه

وهذا الاردب الذى يبلغ مقداره تسع ويبات يعادل إردبا ونصف إردب بمكيالنا الحالى . ويكون محصول الفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا ١٠٦ ½ من الأرادب بمكيالنا ومحصول الفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع ½ ٧٥ من الأرادب . ويظهر أن هذا المحصول خارق جدا للعادة حتى انى لم أذكره إلا لأنه مستغرب

ويلزمنا الآن بعد أن حددنا هذا المحصول أن نعرف مساحة الأراضى التى كانت مزروعة حتى نعين ضريبة العشر . غير أن هناك أمرا وهو أنه كان يوجد بمصر أنواع كثيرة من المزروعات يتم نضجها فى أوقات مختلفة على طول

السنة وهـــذا ما أثبتته الآنسة روبارد فى كتـــاب (إدارة مصر المدنيـــة فى عصر البيزانطيين ص ٨٦) إذ قالت :

كان النظام الذى وضعـــه الامبراطور انستاس Anastase لم يزل باقيا معمولا به فى القرن السادس . ومن مقتضى هذا النظام دفع جميـــع الضرائب على ثلاثة أقســـاط (قانون جوستنيـــان ١٠ ، ١٦ ، ١٣) فيـــدفع أول قسط فى أوائـــل ينـــاير والثانى فى أوائل مايو والثـــالث فى أوائل سبتمبر . وكان هـــذا النظـــام معمولا به فى مصر باحكام ودقـــة دون أن تراعى فيه العادات المحلية . اهـ

ومن الواضـــح أنه لا معنى لتعيين دفـــع الأقساط فى الآجال التي ذكرت إلاّ إذا نظر بعين الاعتبـــار إلى وقت جني المحـــاصيل فى مصر

ولقـــد سبق لنـــا القول بأن المساحـــة المزروعـــة كانت ستـــة مـــلايين من الأفدنة . ومن رأيى أن المساحـــة التى كانت تزرع حبوبا فى الشتاء من هذه الكمية هى أربعة ملايين من الأفـــدنة أى يزرع مقدار من هذه المساحـــة الأخيرة قمحا وشعيرا ويزرع الباقى برسيما أو أى مادة أخرى لتغـــذية المواشى . أما الفول فما كان يزرع منه شيء . والشاهـــد على ذلك مارواه هيرودوت فى المجلد الثانى الفقرة ٣٧ إذ قال :

لا يزرع الفـــول قط فى سائر أنحـــاء مصر وإذا زرع

لا يؤكل نيئا ولا ناضجـا . والكهنة لا يستطيعون أن يروه لانهم يعتبرونه نجسا . اه

أما الذرة فكان بلا جدال يزرع فيها . والدليل على ذلك ما رواه هيرودوت فى الكتاب الثانى الفقرة ٧٧ إذ قال :

إن المصريين كانوا يقتاتون من الخبز المصنوع من الذرة وكانوا يسمونه (سيلستيس cyllestis) . اه

وهذا القول يبين لنا أن زراعة الذرة كانت كثيرة الانتشار غير أنها لم تبلغ فى انتشارها الدرجة التى بلغتها فى عهدنا هذا . والسبب فى ذلك هو عدم وجود آلات رافعة قوية فى الزمن القديم . لأن هذا النوع ما كان يزرع إلا فى زمن التحاريق . ومن ثم كان من الضرورى ايجاد الآلات الرافعة لريه . وكانت هذه الآلات فى ذلك العهد الساقية والشادوف المستعملين فى وقتنا الحاضر . وكانت زراعة هذا الصنف محصورة فى ضفاف النهر وحوافّ الترع التى كانت كثيرة فى ذلك الوقت كما روى هيرودوت فى الكتاب الثانى الفقرة ١٠٨ قال :

لما رجع سيزوستريس الى مصر من البلاد التى غزاها عاقب أخاه واستخدم جموع الأسرى الذين أحضرهم معه فى جر الأحجار التى نقلت الى معبد فولكان . وبعد ذلك أمر هؤلاء الأسرى أن يحفروا جميع الترع المنبثة فى

نواحى القطر والباقية إلى الآن . وهذا العمل الذى قاموا به طوعا أو كرها جعل السير بالخيل والعربات غير مستطاع فيه وكان قبل ذلك ممكنا فى كل وجهة منه فأمست مصر مع كونها مستوية السطح لاخيل لديها ولا عجل والسبب فى ذلك كثرة عدد ترعها ومساقيها وتعاريجهما. وإليك السبب الذى من أجله قرر الملك تقطيع أوصال مملكته بهذه الكيفية :

كان المصريون الذين يسكنون مدائن فى داخل الأرض بعيدة عن النهر يضطرون لعدم استطاعتهم الارتواء بماء النيل إلى شرب ماء الآبار . فلدفع هذا الشر وتدارك هذه الحالة أنشىء كثير من الترع والمساقى فكانت عائقا فى سبيل المواصلات بين النواحى . اه

وأرى أن مساحة الأرض التى كانت تزرع ذرة تقدر بمليون فدان تقريبا حتى يمكن أن تنتج المقدار الكافى لصنع خبز الأهالى الذى ذكره هيرودوت . وأما محصوله فمن المسلم به فى مصر على وجه العموم أن الفدان الذى يزرع ذرة ينتج ٥٠ ٪ زيادة على ما ينتجه نفس هذا الفدان من القمح . وهذه النتيجة وصلت اليها أيضا مصلحة الاحصاء بوزارة الزراعة

وبما أننا سلمنا بأن محصول الفدان من القمح هو

عشرة أرادب فعلى ذلك يكون محصول الفدان من الذرة ١٥ إردبا . وبضرب مليون الفدان فى ١٥ ينتج ١٥/٠٠٠/٠٠٠ إردب وهذا المقدار هو محصول الذرة جميعه

ومن رأيى وجود زراعة الأرز فى ذلك العهد حتما وهذا الرأى وان اختلف فيه بعض المؤرخين فانى أقره وأرى أن أقدر لزراعته خمسمائة ألف فدان

أما محصوله فى عصرنا الحالى فقد قدرت مصلحة الاحصاء بوزارة الزراعة أن ما ينتجه الفدان الواحد فى زمننا هذا تسعة أرادب باعتبار الاردب ١٢ كيلة

فاذا سلمنا بأن الفدان كان لا ينتج فى العهد الماضى سوى عشرة أرادب وضربنا هذا المقدار فى ٥٠٠/٠٠٠ فدان المساحة التي رأينا تقديرها لهذه الزراعة تنتج لنا محصول قدره ٥/٠٠٠/٠٠٠ إردب أرز

وبناء على ما تقدم تكون المحاصيل الزراعية للقطر كما يأتى :—

قمح وشعير	٤٠/٠٠٠/٠٠٠	إردب
ذرة	١٥/٠٠٠/٠٠٠	»
أرز	٥/٠٠٠/٠٠٠	»
الجملة	٦٠/٠٠٠/٠٠٠	»

وهـــذه الكمية كانت بالطبع تختلف حسب ارتفـاع النيل وانخفاضة . فالفيضان الذى يتجاوز الحدود والفيضان الذى يقل عن الحد اللازم كلاهما جالب للضرر . وأرى أن هـــذا المحصول ينبغى اعتباره محصولا معتدلا بل الأقرب إلى الصواب اعتباره محصولا جيدا

وممـــا يدل على أن هذا التقدير غـــير مبـــالغ فيه الرواية الآتيـــة :

نقل عـــلى مبارك باشا عن المسعودى فى كتابه (الخطط التوفيقية ج ١٨ ص ٥) :

ان عمرو بن العاص بـــنى مقياسا بحلوان . وسبب بنائه لهذا المقياس أنه لمـا فتح مصر اتصل إلى عـــلم أمـــير المؤمنين عمر بن الخطاب مايلقى أهلها من الغلاء عنـــد وقوف النيل عن الحـــد الذى فى مقياس لهم وان الاستشعـــار يدعوهم إلى الاحتكار ويدعو الاحتكار إلى تصاعد الأسعار بغـــير قحط فكتب عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العـــاص يسأله عن شرح الحـال فأجابه عمرو انى وجدت ما تروى به مصر حتى لايقحط أهلها أربعة عشر ذراعا . والحد الذى يروى منه سائرها حـــتى يفضـــل عن حاجتهم ويبـــقى عندهم قوت سنة أخرى ستـــة عشر ذراعا والنهايتان المخوفتان فى الزيادة والنقصان وهما الظمأ والاستبحار اثنا عشر ذراعا فى النقصان وثمانية عشر ذراعا

فى الزيادة . اه

ولا بد أن يـكون عمرو قـد بنى حسابه فى حالة الفيضان البالغ ستة عشر ذراعا على سكان يبلغ عددهم ١٨ مليونا وعلى محصول قدره ٧٢ مليون إردب

واليك جـدولا بالمحاصيل الحالية من الحبوب ومساحـة الأراضى التى تنتج هذه المحاصيل نقلا عن تقدير وزارة الزراعة فى سنة ١٩٢١ م :

نوع المحصول	مقداره بالأرادب	مساحة أرضه بالأفدنة
قمح	٦/٧١٥/١٢٢	١/٤٠٤/٧٩٨
شعير	٢/١٦٤/٥٩٣	٣٧٩/٥٤٠
فول	٢/١٩٩/٠٨٠	٤٩٣/٥٦٤
ذرة صيفى	٩٣/٨١٩	١٥/٦٤٩
ذرة نيلى	١٢/٩٢٣/٧١٣	١/٩٩٣/٥٦٣
أرز صيفى	٢/٥١٦/٨٧١	٢٩٠/٧٢٩
أرز نيلى	١١٩/٣٢٦	٢١/٤٢٣
الجملة	٢٦/٧٣٢/٥٢٤	٤/٥٩٩/٢٦٦

المبحث الثـالث — يمكن تعيين عـدد سكان مصر قديما بطرق أربع هى :

(ا) — عدد الأفدنة المزروعة

(ب) — « البــلاد الآهلة

(ج) — « الأنفس التي دفعت الجزية عند فتح العرب لمصر

(د) — ما يستهلكه أهل مصر من الغلال

— ا — لقــد سبق لنا القول بأن عــدد الأفدنة المزروعة الآن هو ٥/٦١٥/٧٠٠ وعــدد السكان ١٢/٧١٨/٢٥٥ نسمة أى باشتراك رجلين وربع رجــل فى الفدان الواحــد تقريبا . غير أن عــدد السكان فى الأزمان الغــابرة كان يفوق بلا ريب عــددهم فى زمننا هــذا . والدليل على ذلك أن عــدد البــلاد فى الوقت الحــاضر هو ٣/٨١١ بينــما كان فى الزمن القــديم ١٠/٠٠٠ وقــد ذكر قــدماء المؤرخين هذا العدد باعتباره الحــد الأدنى . ولدينا أيضــا دليــلان آخران على زيادة كثافــة السكان فى تلك الأزمان وهما إنتاج القطــر واستهلاكه كما سنبين ذلك فيما بعــد

وبنــاء على ما تقدم نرى أننا نكون قــد أصبنا كبد الحقيقــة إذا قدرنا للفدان الواحد ثلاثة أشخاص . وبضرب هذا العدد فى ٦ ملايين عدد الأفدنة ينتج ١٨/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وهو عدد سكان القطر فى ذلك العهد

— ب — إن عدد البلاد الذى أورده قدماء المؤرخين تغــير

كثيرا وهذا أمر يمكن إدراكه بسهولة . وهاك ماقاله هؤلاء المؤرخون :

روى هيرودوت فى الكتاب الثانى الفقرة ١٧٧ أنه فى مدة حكم أمازيس كان بمصر عشرون ألف بلد آهل بالسكان

ومن رأينا أن هذا العدد مبالغ فيه ولا يتصوره عاقل لاسيما ان مصر لم تكن عند زيارة هيرودوت لها بهذه الحال التى وصفها وإنما يروى روايته هذه عن حالها فى زمن سابق لعصره بآماد طويلة ، وقد تناقلت أخبارها الأجيال جيلا فجيلا إلى أن اتصلت به . ومن المعتاد أن الروايات التى تنقل بهذه الكيفية لا تخلو من المغالاة

وقال ديودور فى الكتاب الأول الفقرة ٣١ :

كانت مصر فى العهد القديم كثيرة السكان ، وهى من هذه الوجهة كانت متفوقة كثيرا على جميع الأمم المعروفة فى ذلك العهد ، ولا يظهر حتى فى أيامنا هذه أنها تقل عن الأمم الأخرى من جهة كثرة السكان ففى الأزمان الخالية كان يوجد بها أكثر من ثمانية عشر ألف بلد عدا كثير من البلدان الكبيرة . ويمكن الاطلاع على البيان الخاص بذلك المودع فى السجلات المصرية بدار المحفوظات (الدفترخانة) . وفى عهد بطليموس لاغوس كان يوجد أكثر من ثلاثين ألف بلد وهذا العدد الكبير لا يزال باقيا إلى الآن . ومجموع عدد السكان كان

يبلغ فى العصور القديمة سبعة ملايين نسمة وفى أيامنا هذه لا يقل عن ثلاثة ملايين . وبواسطة هذا العدد الكبير من الرجال تمكن ملوك مصر القدماء من القيام بهذه الأعمال العظيمة المدهشة لكثرة الأيدى التى اشتغلت فى ذلك وتركوا لذرياتهم من بعدهم تلك الآثار الدالة على قوتهم وجبروتهم . اهـ

وهذا القول أيضا ينبذه العقل بل أبعد احتمالا من القول الذى ذكره هيرودوت لا سيما فيما يختص بالثلاثين ألف بلد لأنه عندما يكون عدد السكان سبعة ملايين كما ذكر ديودور يكون فى كل بلد ٢٣٣ نسمة وهو عدد قليل جدا

وأما رواية الثمانية عشر ألف بلد فهى وان كان فيها شىء من المبالغة إلا أنها تقرب من الحقيقة . أما عدد الثلاثة الملايين نسمة الذى قال ديودور أنه كان عدة سكان مصر فى عصره فيظهر لى انه قليل جدا خصوصا إذا قابلناه بعدة سكانها فى عصر العرب الذى كان أقل عمارا من عهد البطالسة

قال ابن عبد الحكم فى كتاب فتوح مصر ص ١٥٦ :

حدثنا عثمان بن صالح وعبد الله بن صالح قالا حدثنا الليث بن سعد قال لما ولى ابن رفاعة مصر خرج ليحصى عدة اهلها وينظر فى تعديل الخراج عليهم فأقام فى ذلك ستة أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان ومعه جماعة من الأعوان

والكتاب يكفونه ذلك بجد وتشمير وثلاثة أشهر باسفل الأرض فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية فلم يحص فيها فى أصغر قرية منها أقل من خمسمائة جمجمة من الرجال الذين يفرض عليهم الجزية . اهـ

وابن رفاعة هذا كان عاملا على مصر فى خلافة الوليد وأخيه سليمان بن عبد الملك سابع خلفاء بنى أمية بدمشق. وكان قد تولى عمل هذا التعداد حوالى سنة ٩٦ هـ (٧١٥ م) أى فى القرن الأول للفتح العربى . وبما أن الأعداد السابق ذكرها هى نتيجة إحصاء فيجب اعتبارها صحيحة . وحيث إنه كان يوجد فى أصغر ناحية ٥٠٠ نفس من الذين يجب عليهم دفع الجزية فاذا جعل متوسط عدد الذين فرضت عليهم الجزية فى كل قرية ستمائة نسمة كان ذلك تقديرا مقبولا . واذا فرضنا أن هذا العدد هو ثلث سكان كل قرية كما سنبين ذلك فى الطريقة (ج) يكون بجموع سكان كل قرية ١٨٠٠ نسمة . وبضرب هذا العدد فى ١٠/٠٠٠ عدد القرى ينتج ١٨/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وهو عدد سكان القطر المصرى قديما

(ج) إن عدد الأنفس المفروض عليهم الجزية وقت الفتح العربى كان ٦/٠٠٠/٠٠٠ نسمة كما ذكرنا فى القسم الخاص بالايرادات . وهذه الجزية لم تكن مفروضة إلا على الذكور الذين بلغوا الحلم ومن جاوزت أعمارهم خمس عشرة سنة . أما النساء والأطفال والشيوخ فكانوا معفين منها

وفى الاحصاء الذى عمل بمصر فى سنة ١٩١٧ م كان عدد الرجال الذين أعمارهم من خمس عشرة الى ستين سنة ٣/٤٣٥/٧١٠ ، ومجموع السكان ١٢/٧١٨/٢٥٥ نسمة . أى أن نسبة العدد الأول الى الثانى بين الثلث والربع . ولما كان الاحصاء الذى عمل عند الفتح الاسلامى لغرض مالى فلا يستطيع انسان أن يزعم أنه روعيت فيه الرأفة أو التساهل . ومن هنا يكون من المؤكد أنه قد أدخل فى عداد دافعيها أشخاص تقل أعمارهم عن الخمس عشرة سنة أو تزيد على الستين . واننا بناء على ذلك لانكون مغالين اذا قدرنا أن الستة ملايين نسمة المفروض عليهم الجزية هم ثلث سكان مصر فى ذلك العهد . وبذلك يكون عدد السكان ثمانية عشر مليون نسمة على أقل تقدير

ولو اتبعنا نفس النسبة التى وجدناها فى الاحصاء الأخير لجاوز عدد السكان ٢٠/٠٠٠/٠٠٠ نسمة

ولزيادة الاقناع نذكرهنا ماروواه ابن عبد الحكم فى كتابه ص ٨٧ قال :

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد ابن أبى حبيب عن يحيى بن ميمون الحضرمى قال : لما فتح عمرو ابن العاص مصر صولح على جميع من فيها من الرجال من القبط ممن راهق الحلم الى مافوق ذلك ليس فيهم امرأة ولاصبى

ولا شيخ على دينارين دينارين فأحصوا لذلك فبلغت عدتهم ثمانية آلاف ألف . اهـ

ويرى من هذا القول أن العدد (١٨/٠٠٠/٠٠٠) ليس فيه شيء من المبالغة

(د) ـ إن كمية الحبوب التي تلزم كل شخص من السكان هي كما ذكرنا آنفا إردبان . ودليلنا على ذلك استهلاك الوقت الحاضر عن سنة ١٩٢١ م إذ كان هذا الاستهلاك كما يأتي :

محصول القطر من الغلال	٢٦/٧٣٢/٥٢٤ اردبا
يستبعد منه الصادر وهو	٤٧٨/٣٦٣
فيكون الباقي	٢٦/٢٥٤/١٦١
يضاف الى ذلك الكمية الواردة من الخارج من حب ودقيق محول إلى أرادب بعد استبعاد المعاد تصديره	١/٤٨١/٥٢٠
فيكون المجموع	٢٧/٧٣٥/٦٨١ إردبا صافي محصول القطر

وبما أن عدد سكان مصر حسب الاحصاء الأخير هو ٢٥٥/٧١٨/١٢ فبضرب هذا في ٢ (اردبين) مايستهلكه الشخص الواحد في السنة من الحبوب يكون الناتج ٥١٠/٤٣٦/٢٥ أرادب . وباستبعاد هذه الكمية من الكمية التي سبق ذكرها

تكون الزيادة ١٧١/٢٩٩/٢ إردبا . وهـــذه الزيادة استهلكتها المواشى حتما وكذلك الاشخاص الذين زادوا على عـــدد السكان مابين عام ١٩١٧ م الذى عمـــل فيه الاحصاء وعام ١٩٢١ م الذى اتخـــذناه مقياسا لكمية الاستهلاك . وتقدر زيادة الأنفس فى هذه المدة بـ ٤٢٩/٦٣٧ نسمة

ويرى مما تقدم أن مصر كان يلزمها كمية من الحبوب لاتقل عن ٣٦ مليون إردب لتغذية عـــدد من الانفس لاينقص عن ثمانية عشر مليون نسمة غـــير ماتستهلكه المواشى وما يدخر للسنين المجـــدبة ، إذ أننـــا نعرف أن هـــذا كان جاريا فى الأزمنـــة القـــديمة لعـــدم التعويل على مايرد من البـــلاد الأجنبية لقـــلة وسائل النقـــل وحصره فى دائرة ضيقـة كما كان ذلك حاصـــلا حتى عصر حـــكم العرب وهـــو عصر متأخـــر كثيرا عن العصر الذى نتكلم الآن بصدده . والدليـل على ذلك مارواه المقـريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ إذ قال مامعناه إنه فى عهد حكم خمارويه بن احمد بن طولون المتوفى سنة ٢٨٢ هـ (٨٩٥ م) كانت تبـــاع العشرة أرادب من القمح بدينار واحـــد (٦٠ قرشـا) أى الاردب بستة قروش

بينما يقول ابن اياس فى كتابه (نشق الأزهار ص ٧٨ و ٧٩) إنه فى ســـنة ٤٥١ هـ (١٠٥٩ م) فى دولة الخـــليفة المستنصر بالله الفاطمى بيع اردب القمح بمائة دينار (٦٠٠٠ قـــرش)

ومن الواضح أنه لوكانت هنالك صادرات وواردات تذكر لكان الثمن ارتفع فى الحالة الأولى وانخفض فى الحالة الثانية

ويؤخذ مما سبق إيضاحه أنه يلزم لاستهلاك المحصول الذى قدر بستين مليون إردب شعب لايقل عدده عن ثمانية عشر مليون نسمة

ويتلخص جميع ماذكر فيما يأتى:

أولا — أن مساحة الأرض التى كانت مزروعة فى عهد الفراعنة لابد أن تكون ستة ملايين من الأفدنة على أقل تقدير حتى تنتج مايقوم بتغذية القوم الذين كانوا يسكنونها . ودليلنا على ذلك أطلال القرى الباقية الى الآن

ثانيا — أن محصول هذه المساحة لابد أن يكون ستين مليون إردب من الحبوب حتى يكفى تغذية سكانها ويمكن ادخار مقدار منه احتياطا لوقت الحاجة

ثالثا — أن عدد السكان لابد أن يكون ثمانية عشر مليون نسمة بل لانكون مبالغين إذا قلنا إن الأقرب الى الصواب أنه كان عشرين مليون نسمة . والذى يرجح لدينا كفة هذا التقدير الأخير هو ذلك المحصول الكبير والمساحة الشاسعة اللذان أقمنا عليهما الدليل فى الموضعين السابقين

ولقد أفضى بحث ج . بالوش فى مؤلفه (سكان

العالم اليونانى ص ٢٥٤) إلى أن الثلاثين ألف بلد التى ذكرها ديودور يجب اعتبارها ثلاثة آلاف فقط ، وأن عدد سكان ديار مصر كان يبلغ على أكثر تقدير فى عهد الرومان خمسة ملايين نسمة أى أن لكل مائة وثمانين ساكنا كيلومتر مربع واحدا

أما من جهة عدد البلاد فنحن نشاطر « بالوش » فى ذلك رأيه ونوافقه تمام الموافقة . ولقد قلنا فيما سبق إننا نرى أن العدد ٣٠ ألفا هو عدد فيه مبالغة . أما العدد ٣٠٠٠ ففيه تناسق مع العدد الذى وجد دواما فى القطر

وأما عدد السكان فنحن وهو فيه على طرفى نقيض . وعلاوة على الأدلة التى قدمناها فيما سلف لتقدير سكان مصر فى العصر الفرعونى نقول :

بما أن انحدار الأرض الزراعية فى مصر يتجه من الجنوب إلى الشمال ومعلوم أنه كلما كانت الأرض مرتفعة كانت أجود فعلى هذا يكون سطح الدلتا الشمالى الذى كان مأهولا جميعه ومزروعا فى قديم الزمان على خلاف ما هو عليه الآن ، أكثر انخفاضا من جميع سطح أراضى مصر ، وبذلك يكون أردأ أراضيها من الوجهة الزراعية

ومما لا جدال فيه أن ازدياد عدد السكان فى اقليم خصب لا يدفع من يزيدون فيه الى تركه والرحيل إلى منطقة أخرى أقل منه خصبا إلا إذا زاد

عـــددهم عن القدر اللازم وتعذرت عليهم المعيشة فيـــه . وبغير ذلك لا ينزحون عنه قط

ولما كان عـــدد سكان مصر حسب الاحصاء الأخير الذى تم فى سنـــة ١٩١٧ هو ١٢/٧١٨/٢٥٥ أى بنسبـــة اشتراك ٢ ١/٤ من السكان فى كل فـــدان مزروع أو بعبـــارة أخرى باشتراك كل ٥٣٥ شخصا فى كيلو متر واحد مربع أو ٢٣٨ فـــدانا

والمـــديرية التى تفوق فى كثافة سكانها باقى المـــديريات الأخـــرى هى مديرية المنوفية . ففيها يشترك كل ثلاثة أشخـــاص فى فدان واحد أو بعبـــارة أخرى كل ٧١٤ نفســـا فى كيلو متر واحـــد مربع

والآن يوجد — كما سبـــق ذكر ذلك — مناطق مأهـــولة بسكان يقـــل عددهم عن العدد اللازم لزراعتها زراعة مرضيـــة . لمـا كان الأمر كما ذكر ، فكيف استطـــاع سكان يكون عددهم فى الزمن القديم أقل منه اليوم زراعة الأراضى المزروعـــة وغير المزروعة الآن ؟

إننـــا لا يمكننا القول بضعف التربة وقلة المحصول فى ذلك الحين والزعم بأنهما هما اللذان استوجبا تشتت الأهالى ونزوحهم عن الأراضى التى كانوا يزرعونهـــا الى أخرى حـــتى يستطيعـــوا استغلالهـــا . لأننا لو ذهبنا الى ذلك لاعترضتنـــا المحـــاصيل التي ذكرهـــا مؤلفـــو العـــرب فى عصرهم الذى وصفـــوه لنا بأنه كان عصر انحطـــاط بالقياس إلى العصر الســـابق .

وقـــد أيد ذلك اميان مارسلان الذى يعتبر شاهد عيان تأييدا تاما مـــع أن محاصيل ذلك العصر الذى سموه عصر انحـــطاط لم نحصل نحن على مثيلها أو مايقرب منها فى أيامنا هـــذه . ومما يبرهن على أن قوة الانتاج كانت فى الزمن الغابر أعظم مما هى عليه الآن ، استطاعة القطر أن يمير ويسع عـــددا من السكان إن لم يكن أزيـــد منهم فى وقتنـــا الحاضر فلا ينبغى أن يكون أقـــل منهم

ولرب معـــترض يعترض علينا بأن الزراعـــة المتكررة فى الوقت الحاضر (الصيفية والشتوية) تستلزم من الأيدى العاملة أكثر مما كانت تستلزمه الزراعة القديمة أى زراعـــة الحياض . فنقول إن هـــذا لحق ولكن إلى حـــد محدود وعلى أى حال فذلك لايمنع من أن المنطقة التي تروى بواسطة الحيـــاض تسع وتمير سكانا لايقـــلون فى كثافتهم عن سكان المنطقة التي تروى أكثر من مرة . ونضرب لذلك مثـــلا بما هو جار فى وقتنـــا الحاضر فى مـــديريتي جرجا وقنا اللتين ترويان بواسطة الحيـــاض ولا تختلفان الآن من حيث الرى والزراعـــة عمـــا كانتا عليه منذ ستة آلاف من السنين . فقـــد أظهر الاحصاء الأخـــير الذى عمـــل فى سنة ١٩١٧ م أن متوسط عـــدد الاشخاص الذين يشتركون فى الفدان الواحـــد فيهما هو ٢ ٢/٣ أو بعبارة أخـــرى أن الكيلو متر المربع الواحد يشترك فيه ٦٣٥ نفسا . وهـــذا المتوسط يزيد على متوسط جميـــع القطر وهو اشتراك ٢ ١/٤ من

الأشخاص فى فدان أو ٥٣٥ نفسا فى كيلو متر مربع واحد وهو يكاد يدنو منه فى مديرية المنوفية التي يشترك فى كل فدان منها ٣ اشخاص أى فى الكيلو متر المربع الواحد ٧١٤ نفسا . هذا وان جميع اطيان هذه المديرية بزرع صيفا وشتاء وبروى ربا متكررا وهى تفوق فى كثافة سكانها مديريات القطر جميعها

وبناء على ماتقدم لو اتخذنا حتى متوسط هاتين المديريتين والستة ملايين فدان اساسا لتقديرنا لوجدنا أن عدد سكان القطر يبلغ ستة عشر مليون نسمة

ولكن ماذا يقال عن الجزية التى جباها العرب عند فتحهم مصر من ستة ملايين من الأشخاص الذكور الذين يبلغون الحلم وجاوزت سنهم الخمسة عشر عاما الى الستين ، ولم يدخل فى هذا الاحصاء الشيوخ الذين جاوزوا هذه السن الأخيرة ولا النساء ولا الأولاد المعفون من دفع هذه الجزية ؟ فهذا العدد المفروض عليه هذه الجزية لابد أن يبلغ ثلث السكان على أن بعض المؤرخين قد ذكر أن عدد الاشخاص الذين فرضت عليهم الجزية بلغ ثمانية ملايين نسمة

ولدينا غير ذلك ، الاحصاء الذى عمله ابن رفاعه بعد الفتح العربى ب ٧٥ سنة ويستخلص منه أنه كان بالقطر المصرى عشرة آلاف قرية تحتوى أصغرها على خمسمائة نسمة

من أولئك الذين تجب عليهم الجزية

فاذا فرضنا أن هـذا العدد هو متوسط ثلث السكان كان عدد سكان القطر المصرى فى ذلك العهد خمسة عشر مليون نسمة

وخير مانستطيع ذكره هنا ماذكره أبو الحسن المخزومى من أن المنطقة الواقعة بين الفرما ونهاية ترعة الاسكندرية كانت تكسوها المزروعات إلى مابعد سنة ٣٥٠ هـ (٩٦١ م). غير أنه فى الوقت الذى كان يكتب فيه وهو عام ٥٨٠ هـ (١١٨٤ م) كان القسم الأكبر منها قد أدركه العفاء وخربت مزارعه . وهذه الناحية هى بالدقة اقليم الدلتا الشمالى أى المنطقة التي تربتها أقل جودة من سواها . وهـذا الذى حدث هو أمر طبيعى وقد كان يحدث عكس ذلك لو زاد عدد السكان . أى أنه عندما نقص عدد السكان فى عهد العرب نقصا كبيرا وقل عددهم فى المناطق الجيدة التربة ترك أولئك الذين كانوا يعيشون فى مناطق أراضيها أقل جودة أطيانهم ونزحوا الى المناطق التى تربتها جيدة لاستغلالها

ونختتم هذا الفصل مقررين أن الفتح العربى أتى فى نهاية العصر البيزانطى الذى كان عصر تأخر واضمحلال وأقل يسارا من عصر الرومان . فمن غير المعقول كما يلوح لنا ان يكون عدد سكان مصر فى عهد الرومان أقل منه عندما فتحها العرب

ولم يبق علينا بعد ذلك الا أن نقدر قيمة الخراج فى عهد الفراعنة. فاذا روعى انه عندما فتحت العرب مصر لم يكن الخراج يفرض إلا على الحبوب وان ذلك لم يكن بدعة ابتدعوها بل كان شيئا مقررا وجدوه فأقروه كما ذكر ذلك ابن عبد الحكم فى كتابه (فتوح مصر ص ١٥٣) يمكننا ان نقول ان الخراج فى عهد الفراعنة كان لا يفرض الا على الحبوب ايضا

وبما أن محصول الحبوب كان ٦٠ مليون إردب فيكون عشره حسبما روى ماسبيرو ولمبروزو ٦ ملايين إردب. وبضرب هذا العدد فى ٣٥ قرشا ثمن الاردب يكون الناتج ٢/١٠٠/٠٠٠ ج. م وهو قيمة خراج الحبوب ويكون على الفدان الواحد ٣٥ قرشا

وقالت الآنسة هارتمان Mlle Hartmann فى كتاب (الزراعة فى مصر فى الزمن القديم ص ١٤٢) إنه جاء فى سفر التكوين بالتوراة (٦١ — ٥٦) أن خمس المحصول فى عهد الامبراطورية الوسطى كان يؤخذ فورا عن ضريبة الخراج

ويفهم من هذا أن ضريبة الخراج فى ذاك الوقت كانت ضعف الضريبة السابقة أى أنها تساوى ٢٠٪ وبضرب ١٢/٠٠٠/٠٠٠ إردب فى ٣٥ قرشا ثمن الاردب تكون جملة الخراج السنوى لهذا العهد هى ٤/٢٠٠/٠٠٠ ج. م باعتبار أن ضريبة الفدان الواحد ٧٠ قرشا

أما مؤلفو العرب فقد نهجوا فى هذا القسم مانهجوه

فى قسم الايرادات ودونوا لمبالغه أرقاما هى إلى الخيال أقرب منها الى الحقيقة وإليك ماقاله هؤلاء :

قال ابن خرداذبة فى كتابه (المسالك والممالك ص ٨٣) :

كان خراج مصر فى أيام فرعون ستة وتسعين ألف ألف دينار (٠٠٠/٠٠٠/٥٦ ج٠م) .١ هـ

وقال أبو صالح الأرمني فى تاريخه (الكنائس ص ٣٠) :

بلغ خراج مصر على يد يوسف بن يعقوب بعد عمارتها بعزمه أربعة وعشرين ألف ألف وستمائة ألف دينار (٠٠٠/٧٦٠/١٤ ج٠م) . ١ هـ

وقال ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب (الخطط المقريزية ج ١ ص ٧٥) :

كان منقاوس قسم خراج البلاد أرباعا فربع للملك خاصة يعمل فيه مايريد ، وربع ينفق فى مصالح الأرض وما تحتاج اليه من عمل الجسور وحفر الخلج وتقوية أهلها على العمارة . وربع يدفن لحادثة تحدث أو نازلة تنزل . وربع للجند . وكان خراج البلد ذلك الوقت مائة ألف ألف وثلاثة آلاف ألف دينار (٠٠٠/٨٠٠/٦١ ج٠م) وقسمها على مائة وثلاث كور بعدة الآلاف . ويقال ان كل دينار عشرة مثاقيل من مثاقيلنا الاسلامية . وهى اليوم خمس وثمانون كورة . أسفل

الأرض خمس وأربعون كورة. والصعيد أربعون كورة . وفى كل كورة كاهن يدبرها وصاحب حرب . ا هـ

وقال ابن وصيف شاه ايضا كما جاء فى كتاب بدائع الزهور لابن اياس ص ١٧ :

إن خراج مصر كان فى زمن فرعون موسى يجبى فى كل سنة اثنين وسبعين ألف ألف دينار (٠٠٠/٢٠٠/٤٣ ج.م) . اهـ

وقال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٧٥ :

بلغ خراج مصر فى أيام الريان بن الوليد وهو فرعون يوسف عليه السلام سبعة وتسعين ألف ألف دينار (٠٠٠/٢٠٠/٥٨ ج.م) فأحب أن يتممه مائة ألف ألف دينار (٠٠٠/٠٠٠/٦٠ ج.م) . فأمر بوجوه العمارات واصلاح جسور البلد والزيادة فى استنباط الأرض حتى بلغ ذلك وزاد عليه . ا هـ

وقال أبو المحاسن فى كتابه (النجوم الزاهرة ص ٤٩) :

أما خراج مصر قديما فقيل : إن كيقاوس أحد ملوك القبط الأول جبى خراجها فجاء مائة ألف ألف وثلاثين ألف دينار (٠٠٠/٠١٨/٦٠ ج.م) . اهـ

وأما من حيث الأراضى المزروعة ومساحتها فقد ذكر العرب أرقاما عنها تضاهى التى ذكروها عن الخراج . فهى أيضا أقرب الى الخيال بلاريب . واليك ماذكره هؤلاء بهذا الصدد :

قال المسعودى كما جاء فى كتـــاب نشق الأزهـــار لابن اياس ص ٣٨ :

آخر ماعتبر من احوال اراضى مصر فوجد حرثها ستين يوماً ومساحـــة أرضها مائة ألف ألف وثمـانين ألف ألف فدان وانه لايتم خراجها حتى يكون فيها أربعمائة ألف وثمانون ألف حراث يلزمون العمل دائما. فاذا أقيم بها ماذكرنا تمت عمارتها وكمل خراجها . اهـ

وهـــذا النص لم نعثر عليه فى أى كتـــاب من كتب المسعودى التى نشرت

وقال ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور ج ٣ ص ٢٦٦) :

كانت مساحـــة أراضى مصر فى زمن الفراعنـــة مائة ألف ألف فدان وثمانين ألف ألف فدان تزرع غـــير البور . اهـ

ملخص

ونلخص لك فى هذا الجـــدول مبالغ الخراج فى هـــذا العصر مقدرة بالجنيهات المصرية

	الخراج	المساحة المزروعة	متوسط خراج الفدان
	جنيهات مصرية	أفـــدنة	قروش
ماسبيرو ولمبروزو تقدير ١٠٪	٢/١٠٠/٠٠٠	٦/٠٠٠/٠٠٠	٣٥
الآنسة هارتمان « ٢٠٪	٤/٢٠٠/٠٠٠	»	٧٠

	الخـــــراج	المساحة المزروعة	متوسط خراج الفدان
	جنيهات مصرية	افـــدنة	قروش
ابن خرداذبه			
الفراعنة	٥٦/٠٠٠/٠٠٠	٦/٠٠٠/٠٠٠	—
أبو صالح الارمنى			
يوسف بن يعقوب ..	١٤/٧٦٠/٠٠٠	»	—
ابن وصيف شاه			
منقاوس	٦١/٨٠٠/٠٠٠	»	—
فرعون موسى	٤٣/٢٠٠/٠٠٠	»	—
المقـــريزى			
الريان بن الوليد....	٥٨/٢٠٠/٠٠٠	»	—
» » »	٦٠/٠٠٠/٠٠٠	»	—
أبو المحاسن			
كيقاوس.........	٦٠/٠١٨/٠٠٠	»	—
المسعودى	—	١٨٠/٠٠٠/٠٠٠	—
ابن اياس	—	»	—

(حاشية) بعد ما اتممنا هذا الكتاب كتب مسيو براتشيا مدير المتحف اليونانى الرومانى بالاسكندرية وقد اطلع عليه قبل نشره إلى الاستاذ بلوخ ليستعلم منه عما إذا كانت آراؤه فى تقدير سكان مصر قديما مازالت الآراء التى جاهر بها فى مؤلفه المطبوع عام ١٨٨٦ م

وقد أخبرنى مسيو براتشيا مع المسرة أن ذلك المؤلف التابغة رد عليه بأن استكشافات أوراق البردى اليونانية الرومانية تدعو الى الاعتقاد بأن عدد سكان مصر كان أوفر مما أخذ عن كتب الأدب وهو العدد المعول عليه إلى الآن

وها هو الأستاذ بلوخ قد أظهر فى الباب الثالث من مؤلفه الذى طبع عام ١٩٠٤ م أنه يميل الى تقدير عدد لا يقل كثيرا عن عشرة ملايين (والمؤلف ولكن يعتبر السكان ٧ ملايين تقريبا فى عصر البطالسة)

والآن يرى الأستاذ بلوخ أن هذه المسألة يجب دراستها على أسس جديدة بالتعويل على جميع الأدلة التى فى أوراق البردى مع عدم إغفال محاصيل الحبوب!

الفصل الثـــانى

عصر البطالسة

من سنة ٣٠٦ ق . م إلى ٣٠ ق . م

لم يذكر قدماء المؤرخين أى رقم نقف منـه على مقـــدار الخراج فى هـــذا العصر ومع ذلك فسنبذل الجهد للوقوف عليه بالاستنتاج مما رووه لنا

ذكـــر ديودور وهـــو المـــؤرخ الذى زار القطـــر قبيل نهاية هـــذا العصر فى (الكتاب الأول الفقرة ٧٣) أن الأراضى كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام . فالقسم الأول وهـــو أكـــبرها كان للكهنة وكان إيراده يدفع ثمنا للذبائح التى تقـــدم قرابين فى انحاء القطر كله . والقسم الثانى كان ملكا للتاج وكان الملك ينفق من إيراده فى الحروب وما يلزم لحفـــظ أبهة بلاطه وعظمته . وبواسطة دخله العظيم كان فى استطاعته أن يكافئ الذين يمتازون عن غيرهم بعمل من الاعمال الجيـــدة وذلك بدون أن يلتجئ إلى إرهاق الأهالى بفرض ضرائب باهظة عليهم . والقسم الثالث كان يمتلكه رجال الحرب الذين كانوا بالنسبة الى مركزهم الممتاز ولما يتمتعون به من الفوائد مضطرين أن يلبوا كل نداء يوجه إليهم ويكون له اتصال بالخدمة العسكرية . ا ه

ثم ذكر ديودور فى (الفقـرة ٧٤) أن المزارعـين كانوا

يستأجرون الأراضى الخصبة التى فى حوزة الملوك والكهنة ورجال الحرب بايجار زهيد وكانوا فى سائر الأزمان يستخدمون فى فلاحتها

ويتضح من ذلك أن توزيع ملكية الأراضى لم يسر على وتيرة واحدة فى كل من عهدى الفراعنة والبطالسة . فقد كانت الأطيان توزع على الاهالى فى العصر الأول كما ذكر هيرودوت عند الكلام على هذا العصر بينما كانت ملكيتها فى العصر الثانى تنحصر كما ذكر ديودور فى ثلاث طبقات هم الكهنة والملوك ورجال الحرب . أما الاهالى فما كانوا إلا مستأجرين لهـا

ويظهر أن الخراج فى هذا العهد لم يكن سائرا على الطريقة التى كانت متبعة فى عصر الفراعنة . إذ بينما يقول هيرودوت إن أراضى الكهنة ورجال الحرب كانت معفاة منه فى عصر الفراعنة يقول لمبروزو فى الصفحة ٢٩٣ من مؤلفه إن الكتابة التى على حجر رشيد (عام ١٩٦ ق . م) ـ أى فى أواسط عهد البطالسة ـ تنبئ بأن الحكومة كانت تجبي إرتبا واحدا عن كل أرور من أراضى الكهنة المخصصة للزراعة أى خمس إردب عن كل ١٥ قيراطا و ١٨ سهما . أو بعبارة أخرى ثلاث كيلات ونصف كيلة (٦٠٫١/٢ لترا) عن كل فدان تقريبا

فاذا قدرنا متوسط محصول الفدان بعشرة أرادب

كما هــو الحال فى عصر الفراعنــة ـ وليس يوجـد مايمنعنا من هــذا التقـدير ـ كانت نسبــة الخراج على الاراضى الممتـازة ٣٪ تقريبـا

ويظهر أن هذه النسبــة مع كونهـا فرضت على أراض حفتهـا نعمة الامتيـاز منخفضــة جــدا . ومع ذلك فلا يجــوز لنـا استصغـارها لاسيما انه لايعزب عن بالنـا أن الملوك كما روى ديودور كانوا يمتلكون جــزءا من ثلاثة أجزاء من الأرض وكانوا لاينفقــون من ريعــه إلا فى حــوائجهم التى كانت قليــلة ، وأن طبقتي الكهنــة ورجال الحرب كانتـا تنفقــان من ريع الجزئين الباقيين فــيما يلزم محـال العبادة والحروب . وبهــذه الطريقة لم يكن المــلوك فى حاجــة إلى دخــل جسيم . ولذلك نرى إيرادات مصر وفى جملتهـا الخراج أقــل كثــيرا فى عصر البطــالسة منهـا فى العصــور الأخرى

وبمـا أن الأراضى كانت مقسمــة إلى ثلاثة أقسـام غير متسـاوية ـ كما ســبق قول ذلك ـ فسنحـاول الوصــول إلى معرفة مساحــة كل قسم منهـا على حدة بوجه التقريب

لقد سبق أن قــدرنا المســاحة المزروعة فى مصر فى عصر الفراعنــة بستة ملايين من الأفدنة . وبمـا أنه ليس ثم من داع يدعــونا إلى الظن بأن هــذا القدر من المساحة

حدثت فيه زيادة أو نقص فينبغى أن نعتبره المساحة التى كانت مزروعة فى عهد البطالسة وأن نعتبر محصول المزروعات على تباين أنواعها الذى كان يؤخذ عنه الخراج ستين مليون إردب ، وبذلك يكون متوسط محصول الفدان السنوى عشرة أرادب

ومتى تقرر ذلك ينبغى لنا أن نعين مقدار كل حصة من هذه الحصص الثلاث التى لم تكن متساوية

فالأولى خاصة بالكهنة وهى أهمها حسب شهادة ديودور وكانت حتما أكثر من الثلث ولنقدرها نحن ب ٢/٥٠٠/٠٠٠ فدان ونقدر محصولها بـ ٢٥/٠٠٠/٠٠٠ إردب . أما قيمة المربوط من الخراج على هذا القسم فمعلوم لدينا بكيفية لايتطرق اليها الشك كما سبق الايضاح وهذه القيمة هى ٣ ٪ . وعلى هذا تكون جملة خراج ال ٢٥ مليون اردب بواقع ٣ ٪ هى ٧٥٠/٠٠٠ اردب . وبضرب هذا العدد فى ٣٥ قرشا ثمن الاردب ينتج ٢٦٢/٥٠٠ ج.م وهو جملة خراج هذه الحصة بالنقود

واما الحصة الثانية الخاصة بالملوك فهى وان كانت مساحتها أقل من مساحة الحصة الأولى وذلك لمراعاة حرمة رجال الدين الواجبة إلا أنها كانت أزيد من الحصة الثالثة بلانزاع ونحن نقدر مساحتها بالثلث أى ٢/٠٠٠/٠٠٠ فدان ونقدر محصولها بـ ٢٠/٠٠٠/٠٠٠ اردب .

ولا حاجـــة بنا إلى القول بأن هـــذا القسم كان ولامراء معفى من الخراج

والحصة الثـــالثة الخاصـــة برجال الجيش والتي كانت بالضرورة أقل مقدارا من الحصتين الاوليين كانت مكونة من باقى المساحـــة أى من ١/٥٠٠/٠٠٠ فدان وكان محصولها ١٥/٠٠٠/٠٠٠ إردب . أما الخـــراج الذى كان مربوطا عليها فليس لدينا أى مستند نقف منـــه على تقـــديره . إلا أنه يلوح لنا أنه اذا كان مركـــز رجال الكهنوت المشرف الذى خول لهم الحصول على حصة تزيد فى المساحـــة على حصة المـــلوك جعلهم يدفعون ٣٪ فـــلا نكون مغالين اذا قدرنا نسبة ما كان يدفعـــه رجال الحـــرب ب ١٠ ٪ أى ١/٥٠٠/٠٠٠ إردب وبضرب هـــذه الكمية فى ٣٥ قرشا ثمن الاردب الواحـــد يكون الناتج ٥٢٥/٠٠٠ ج.م وهو قيمة خراج هـــذه الحصة السنوى

وعلى ذلك تكون جمـــلة الخراج فى هـــذا العصر ٧٨٧/٥٠٠ ج.م وذلك عن الاربعـــة ملايين الفـــدان المربوط عليها الخراج . وهذا المبلغ هو جملة خراج حصتين ويكون متوسـط خراج الفدان الواحد فيهما ١٩ $\frac{٧}{١٠}$ من القروش

الفصل الثالث

عصر الرومان

من سنة ٢٩ ق.م إلى ٣٩٥م

زار استرابون مصر فى عصر الرومان ووصفها من الوجهة الجغرافية وصفا غاية فى الدقة لكنه مع الأسف أمسك عن الكلام على مواردها المالية إمساكا تاما وقصر وصفه على أنها أصبحت الآن ولاية رومانية تدفع جزية جسيمة (راجع الكتاب ١٧ الفقرة ١٢)

ثم روى فى (الكتاب ١٧ الفقرة ١٣) أن دخل القطر فى عهد بطليموس أوليت بلغ ١٢/٥٠٠ تالان (٢/٧٠٠/٠٠٠ج.م). وعندئذ جالت بفكره ضخامة هذا الايراد فقال : أية المبالغ ياترى كان هذا القطر يعجز عن توريدها فى عهد حكومة الرومان القديرة وقد كان يورد من قبل قدرا طائلا كهذا فى عهد أسوأ الملوك وأردئهم ؟

هذا ومع ما كاله استرابون من عبارات الثناء والمديح على الادارة الرومانية فانه لم يذكر أى رقم عن ايرادات مصر فى عهدها

ومع التسليم بأن هذه الادارة كانت أجل وأرقى كثيرا

من إدارة أواخر ملوك البطالسة فانه يلوح لنا أن ضخامة الدخل التي ذكرها استرابون لايمكن أن تعزى كلها الى هذا السبب

وقد كان حكم الرومان لمصر يختلف كثيرا عن حكم اليونان لها . لأنه بينما كان ملوك البطالسة يعتبرون أنفسهم ملوكا وطنيين ويقنعون بما تدره أملاكهم عليهم من الخيرات دون التجائهم الى ربط ضرائب باهظة كان الرومانيون على العكس لاسيما أغسطس الذى صير البلد ملكا خاصا له واصطبغ بصبغة الفاتح والسيد الأجنبي ورمى وراء ظهره مصلحة الأهالى ورفاهتهم . وكان قلما يعبأ بمصالحهم أو ينظر إليها . ووجه كل همه لتسيير أحكامه عليهم بكيفية تجلب له كل مايستطاع من المنافع

وأيد استرابون مسألة وفاء النيل وغمر مائه جميع الاراضى ، الأمر الذى كان يسوغ جباية الخراج بتمامه بانتظام (راجع الكتاب ١٧ الفقرة ٢) فقال :

فى الأزمان السابقة لحكم بيترون Pétrone لما كانت مياه النيل ترتفع إلى أربعة عشر ذراعا كان الناس يعتبرون أن الفيضان بلغ النهاية القصوى وأنه أصبح فى حيز الامكان إنتاج أكبر محصول . ولما كانت المياه تصل الى ثمانية أذرع فقط كانوا على العكس يتوقعون نزول القحط . فتبدلت هذه الأحوال جميعها فى عهد بيترون بحيث أصبح فيضان النيل

إذا وصل إلى اثنى عشر ذراعا كان لابد من الحصول على اعظم محصول حتى أنه حدث فى سنة من السنين أن الفيضان لم يجاوز الثمانية أذرع ومع ذلك لم يشعر انسان بحدوث مجاعة وليس فى ذلك من عجب لأن هذا هو النتيجة الطبيعية للادارة الرشيدة .اه

وقال رينيه Reynier فى هذا الصدد (راجع كتاب مصر فى عهد حكم الرومان ص ١٣٧) :

لم يحدث أى تبديل أو تغيير فى نظام الزراعة بمصر لأن النظام السالف روعى فى وضعه الحالة الطبيعية للاقليم فى فصول السنة مراعاة دقيقة جعلته مرتبطا بها ارتباطا وثيقا لدرجة أنه لم يكن فى حيز الامكان إحداث تغيير أو تبديل فيه دون أن يجر ذلك الى إفساده . ولقد استطاع الرومان تبديل الالفاظ إلا أنهم اضطروا إلى إبقاء الأشياء على ماهى عليه ومع ذلك فان مجاوزتهم حد السلطة والمفاسد التى تركها ارتشاء الأشخاص الذين أظلتهم المحسوبية وعدم جدارة الامبراطرة ألحقت الأذى والضرر بالمزارعين والفلاحة

ومجاوزة حد السلطة هذه كانت تعديا على القانون ولم تكن بمثابة نظام جديد .اه

ومن الواضح الجلى أنه لم يحدث أى تغيير من الوجهة الادارية . ولكن يلوح لنا أنه لابد من أنه حدث

تغيير كلى فى ملكية الأراضى . فأغسطس حل بحكم الطبع محل البطالسة وامتلك جميع أراضيهم . ومن ثم يشك المرء فى أن طبقة الكهنة قد نالت فى عصره نفس المراعاة والامتيازات التى كانوا يتمتعون بها من قبل

أما طبقة رجال الحرب فبالطبع قد توارت أشباحها أمام جيش الاحتلال الرومانى الظافر . وماحل بأرض هاتين الطبقتين فغامض وغير معلوم لدينا

أما من جهة تقدير الخراج فان ماركاردت روى عنه فى كتاب (دليل المؤلفين الرومانيين ج ١٠ ص ٢٩٤) مايأتى :

استمر فرض الخراج الذى بواقع خمس المحصول لغاية القرن الخامس بعد الميلاد . ولما كان فى عهد البطالسة جانب من هذا الخراج يدفع نقدا والجانب الآخر يدفع عينا فلا يستبعد أن الجانب العيني فى عصر الرومان كان أكبر منه فى عصر البطالسة وأنه كان يستنزل من أصل الجزية كما كان الحال فى هذا العصر . وكذلك كان الشأن فى باقى المستحقات العينية بمصر فى زمن الامبراطورية مثل البلور وأوراق البردى والمنسوجات الكتانية والمشاقة وغير ذلك مما كان يحتاج إليه البلاط الملكى والمصالح

ويؤخذ من النص المتقدم أن مقدار ضريبة الخراج

الذى كان مقررا فى هـــذا العصر هو ٢٠٪ من المحصول وأن أسلوب الرى الذى كان معمولا به فى هذا الحـــين هو ذلك الأســـلوب العجيب الذى وصفه لنـــا استرابون . وكان من فوائده أنه متى بلغ الفيضان اثنى عشر ذراعا يكون الوصول إلى جني أكبر محصول من الأمور المحققة . وأنه إذا لم يصل إلا إلى ثمانية أذرع فقط لايشعر أحـــد بحلول مجاعة . ومن ثم ينبغى أن نكون واثقين من أن المساحة التى كانت تغمرها المياه والمحصول الذى كان ينتج منها لايقلان بلامراء عنهما فى عصر الفراعنة إن لم يكونا أزيد من ذلك . هذا ومع الاسترشاد بما جبى فى عصر العرب الذى كان بلانزاع أقل عمـــرانا وازدهارا من عصر الرومان نقـــدر أن القطر كان فى حالة تمكنه من أن يدفع بلا عناء خـــراجا قدره ٤/٥٠٠/٠٠٠ ج.م عن مسطح قدره ستة مـــلايين من الأفدنة أى بواقع ٧٥ قرشا عن الفدان الواحد

الفصل الرابع

عصر البيزانطيين

من سنة ٣٩٦ م الى سنة ٦٤٠ م

لايوجـد لدينا أى دليـــل نسترشد به بطريقة عامـــة فى معرفة الخـــراج أوالمساحة التى كان مربوطا عليها فى هذا العهـــد .

فيكفينا أن نقنع ببعض معلومات جزئية فى هذا الشأن :

تقـــول الآنسة روبارد فى كتاب (إدارة مصر المـــدنية فى عصرالبيزانطيين ص ٨٢) :

إن مقدار الخراج الذى كان يجبى نقـــدا من الولاية لم يكن بمعدل واحـــد لأن القاعـــدة التى بنى عليهـــا هى مقدار صلاحية الأرض ودرجات خصبها . والدليل على ماتقـــدم عريضة الشكوى التى قدمها ســـكان افروديتو إلى أمير طيبائيد (١) . فقد قالوا فيها إن تربة قريتهم رمليـــة قليلة الخصب والخراج المربوط عليها مساو للخراج المفـــروض على باقى أراضى المنطقة أى بواقع قيراطين عن الأرور من الارض الزراعية ، وثمانية قراريط عن الأرور من أرض الكروم . وهذا الذى ربط عليها وضعه مفتشون من قبـــل الامبراطورية كلفوا بتقـــدير الخراج على سائر أراضى الولاية

ونتج من قاعدة تقسيم ضريبة الخراج الى فئات متفـــاوتة حسب خصب التربة أن صار فى حيز الامكان تخفيض خراج قرية كـذا أو كـــذا من قـــرى الولاية سواء أكان ذلك بصفة نهائيـــة أو استثنائية أم بسبب رداءة المحصول . وكان متى تم تقـــدير الخـــراج على كل قسم من أقسام الولاية لايبقى لأجـــل تعيين الخراج الذى يفـــرض على كل قرية إلا تقدير مساحة أراضيها

(١) طيبائيد اسم اعالى مصر فى ذلك العهـــد

ومنذ عهـــد قسطنطين كانت القاعدة فى توزيع الخراج على النواحى عدة أطيان كل ناحيـــة حتى لو كانت بلقعــا يبابا وليس لها مالك ، مراعاة للتضامن فى المسئولية التى كانت ملقاة على ممولى الامبراطورية . وكانت الحكومة للوثوق من تحصيل الخراج ولدفع انحطاط الزراعـــة الذى كان آخـــذا فى الازدياد تلزم المزارعين البـــاقين بالقرية بعد هرب أصحاب الأطيان وتركهم الأراضى تخلصا من دفـــع خراجها ، أن يضعوا أيديهم على الأرض التى زايلها ملاكها والأرض البـــور . وعنـــدما قرر جوستنيان نظام الخراج توســـع فيه وأدمجه فى مجمـــوعة قرارات كبـــار المشرعين الرومانيين . واليك ترجمة مثال منقول من ورقة بردى وجدت بالقاهرة (رقم ٦٧٣١٣) بصدد نقـــل مسئولية الخراج :

عنـــدما يترك ذوو الأطيان أرضا عديمـــة الانتاج ليضعوا خراجها على كاهل أهل القرية كانوا يفقـدون بعملهم هـــذا حقوقهم فى جميـــع ممتلكاتهم بها . وبما أن السكان الآخـــرين الباقين فى تلك القرية كانوا ملزمين بدفع خراج الأرض المتروكة كانت الحـــكومـة تعوض هـــؤلاء بعـــض التعـــويض بمنحهم الأراضى الخصبة الـــتي ألزم ملاكها بالتنازل عنها . اه

وقالت المؤلفة أيضا فى الصفحة ١٢٤ :

إن مصر بسبب أن مزروعاتهـــا تحت رحمـــة

فيضانات النيـــل وأخطارها أصبحت أقل الأقطار استعدادا لتوزيع الخـــراج العيني بنسبة مساحـــة الاملاك . ولقد راعى قانون دبوكلتيان Dioclétien فى ذلك التقـاليد المصرية القـــديمة واستمرت مراعاة خصب الأراضـــى المربوط عليهـــا الخـــراج إلى القرن الســـادس . ففي مدينـــة انطـــايوبوليس مثـــلا قسمت الأطيـــان بحسب حالتهـــا إلى أرض معـــدة للزراعة وجزر ومستنقعات وكروم وبساتين

وعمـــل حساب أراتب القمح التي يجب جبايتها عن كل أرور من هذه الأقسام . ففرض على الأرور من الأرض المعدة للزراعـة ١ ١/٤ من الأراتب . وعلى الارور من الجُزُر ١ ١/٢ من الأراتب . ومن المستنقعات ١/٢ و ١/٢٠ و ١/٤٠ من الارتب . ومن البساتين ١/٢ و ١/٢ من الارتب (راجع ورقة بردى القاهرة رقم ٦٧٠٥٧) . اهـ

ويستخلص ممـــا سبق إيضاحه أن ضريبة الخـــراج كانت تجبى كما كان الحال فى كل الازمان نقدا وعينا

أما بلدة افـــروديتو (كوم اشقاو من قرى مـــديرية جرجا مركـــز طهطـــا) التي يتظـــلم ســـكانها من ربط قيراطـــين (٨ قروش) على كل أرور (١٥ قيراطـــا و ١٨ سهما) من أرض الزراعة (أى بواقع ١٥ قرشا عن الفدان الواحد تقريبا) فكان معدن تربتهـا كما يفهم من هذه الشكوى أدنى من المتوسط العام

لأطيان القطر

وأما ناحيـــة انطايو بوليس (قاو الكبيرة من قرى جرجا مركز طهطا) فكانت الضريبة العينية على كل أرور من أراضيها الزراعية ارتبا وربع ارتب من القمح (٣ كيلات تقـــريبا) أى بواقـــع خمس كيـــلات عن الفدان الواحـــد بوجـــه التقريب . فاذا فرضنا أن ثمن الاردب ٣٥ قرشا كان خراج الفدان الواحـــد أيضا ١٥ قرشا

ويظهـــر أن أراضى هـــاتين الناحيتين الواقعـــة كلتاهما على تخـــوم الأخرى لم تكن معـــدودة من الأراضى التى بلغت من الجـــودة مبلغـــا كبيرا كما يتبين ذلك من تظلم أهـــالى الناحية الأولى بل كانت أحـــط من المتوسط العام وإن كانت تعـــد فى أيامنا هذه من الأطيان الجيدة

وعلى ذلك نرى أن متوسط جبـــاية الخـــراج عن الفـــدان الواحـــد فى ذلك الوقت كان نحـــو الثلاثين قرشا . وبضرب هذا المتوسط فى ٦/٠٠٠/٠٠٠ فدان مساحة الاراضى المزروعة يكون النـاتج ١/٨٠٠/٠٠٠ ج.م وهو جملة الخـــراج فى هـــذا العهد

الفصل الخامس

عصر العرب

من سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) الى ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م)

تمهيد

الخراج

عندما تفتح البلاد عنوة يجوز للخليفة على مقتضى الشريعة الاسلامية أحد هذين الأمرين :

١ – وضع يده على أرضها وقسمتها بين الفاتحين

٢ – تركها تحت أيدى أهل البلاد وتوظيف الخراج عليها

أما إذا فتحها صلحا فيجب احترام ماصالح عليه أهلها احتراما كليا

ولما فتح العرب مصر أثار هذا الفتح مسألة معرفة ما اذا كانت فتحت عنوة أو صلحا مبنيا على عهد وشروط . ونتج عن ذلك جدل بين مختلفى المؤرخين فيما بعد . فبعضهم يميل إلى الرأى الأول وبعضهم ينتصر للثانى . على أننا نعترف بأنه يوجد مايدعو للانتصار لرأى كل فريق منهما

فرأى الفريق الأول مبني على أن البلد دافع عن نفسه بالقوة ، ثم رجع وسلم بعهد أبرم بين المقوقس وعمرو ،

وذلك حقيقة ماحصل . وبمقتضى هذا العهد التزم الأول بالنيابة عن أهل مصر أن يدفع جزية قدرها ديناران (١٢٠ قرشا) عن كل شخص . ولكن بما أنه قامت فيما بعد وقائع حربية فى ترنوط وكوم شريك وسلطيس والكريون وكثير من المدن ثم الاستيلاء عليها بقوة السلاح مثل سخا والخيس وسلطيس وقرطاسة ومصيل وبلهيب واسكندرية . فأنصار هذا الرأى يعتبرون العهد المبرم مع المقوقس قد أصبح فى حكم الملغى وأن البلاد يجب أن تعامل بحكم المفتوحة عنوة

وأما أنصار الرأى الثانى فيبنونه على أن العهد قد ربط البلاد كلها ولا يمكن أن تلغيه المقاومة فيما بعد ، وقد نفذ الشرط الاساسى فيه وهو جباية دينارين عن كل شخص . وهذا دليل على احترام هذا العهد . أما الاسكندرية فالكل أجمعوا على أنها أخذت عنوة وأن معاملتها يصح أن تكون على هذا الاعتبار

وقد عقد ابن عبد الحكم فى كتابه (فتوح مصر) فصلين لهذه المسألة ، خصص كلا منهما لكل من الرأيين السابقين. فجاء عن الرأى الأول بالصفحة ٨٨ ومابعدها تحت العنوان الآتى مانصه :

(ذكر من قال فتحت مصر عنوة)

وقال آخرون بل فتحت مصر عنوة بلا عهد ولا عقد . حدثنا عبد الملك بن مسلمة وعثمان بن صالح قالا حدثنا ابن لهيعة

عن يزيد بن ابى حبيب عمن سمع عبيد الله بن المغيرة بن ابى بردة يقول سمعت سفيان بن وهب الخولانى يقول إنا لما فتحنا مصر بغير عهد قام الزبير بن العوام فقال : اقسمها ياعمرو بن العاص . فقال عمرو : والله لاأقسمها . قال الزبير : والله لتقسمنها كما قسم رسول الله صلعم خيبر . قال عمرو : والله لاأقسمها حتى أكتب الى أمير المؤمنين . فكتب اليه عمر أقرها حتى يغزو منها حَبَل الحَبَلَة[1]. قال ابن لهيعة وحدثنى يحيى ابن ميمون عن عبيد الله بن المغيرة عن سفيان بن وهب بهذا إلا أنه قال فقال عمرو لم أكن لاحدث فيهم شيئا حتى أكتب الى عمر بن الخطاب فكتب اليه فكتب إليه بهذا . قال عبد الملك فى حديثه وان الزبير صولح على شىء أرضى به . حدثنا عبد الملك بن مسلمة وعثمان بن صالح قالا حدثنا ابن لهيعة عن عبد الله ابن هبيرة أن مصر فتحت عنوة . حدثنا عبد الملك حدثنا ابن وهب عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم قال سمعت أشياخنا يقولون إن مصر فتحت عنوة بغير عهد ولا عقد . قال ابن أنعم منهم أبى يحدثنا عن أبيه وكان ممن شهد فتح مصر . حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن وهب عن ابن أنعم قال : سمعت أشياخنا يقولون فتحت مصر عنوة بغير عهد ولا عقد . حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن أبى الأسود عن عروة أن مصر فتحت عنوة . حدثنا عبد الملك

---

(١) قال ابن الاثير فى النهاية : لما فتحت مصر أرادوا قسمتها . فكتبوا إليه (أى إلى عمر رضى الله عنه) فقال : لا حتى يغزو منها حبل الحبلة . يريد حتى يغزو منها اولاد الأولاد ويكون عاما فى الناس والدواب اى يكثر المسلمون فيها بالتوالد

ابن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن أبى قنان أيوب بن ابى العالية عن أبيه وأخبرنا عبد الملك بن مسلمة عن ابن وهب عن داود ابن عبد الله الحضرمى أن أبا قنان حدثه عن أبيه أنه سمع عمرو بن العاص يقول: لقد قعدت مقعدى هذا وما لأحد من قبط مصر على عهد ولا عقد إلا أهل انطابلس فان لهم عهدا يوفى لهم به . قال ابن لهيعة فى حديثه إن شئت قتلت وإن شئت خمست وإن شئت بعت . حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن عياض بن عبد الله الفهرى عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن أن عمرو بن العاص فتح مصر بغير عقد ولا عهد وأن عمر بن الخطاب حبس درها وصرها أن يخرج منه شىء نظراً للاسلام وأهله . حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن عبد الرحمن ابن شريح عن يعقوب بن مجاهد عن زيد بن أسلم قال: كان تابوت لعمر بن الخطاب فيه كل عهد كان بينه وبين أحد ممن عاهده فلم يوجد فيه لأهل مصر عهد . قال عبد الرحمن ابن شريح فلا أدرى أعن زيد حدث أم شىء قاله . فمن أسلم منهم فأمة ومن أقام فذمة . حدثنا أبو الأسود النضر ابن عبد الجبار وعبد الملك بن مسلمة قالا حدثنا ابن لهيعة عن عبد الملك بن جنادة كاتب حيان بن سريج من أهل مصر من موالى قريش قال كتب حيان إلى عمر بن عبد العزيز يسأله أن يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم فسأل

عمر عراك بن مالك فقال عراك : ماسمعت لهم بعهد ولا عقد وانما أخذوا عنوة بمنزلة العبيد . فكتب عمر الى حيان بن سريج أن يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم . قال وسمعت يحي بن عبد الله بن بكير يقول : خرج أبو سلمة بن عبد الرحمن يريد الاسكندرية فى سفينة فاحتاج الى رجل يقذف به فسخر رجلا من القبط فكلم فى ذلك فقال انما هم بمنزلة العبيد إن احتجنا اليهم . حدثنا عبد الملك بن مسلمة عن ابن لهيعة عن الصلت بن أبى عاصم أنه قرأ كتاب عمر بن عبد العزيز الى حيان بن سريج أن مصر فتحت عنوة بغير عهد ولاعقد . حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن عبد الرحمن بن شريح عن عبيد الله بن أبى جعفر أن كاتب حيان حدثه أنه احتيج الى خشب لصناعة الجزيرة . فكتب حيان الى عمر يذكر ذلك له وأنه وجد خشبا عند بعض أهل الذمة وأنه كره أن يأخذ منهم حتى يعلمه . فكتب اليه عمر خذها منهم بقيمة عدل فانى لم أجد لأهل مصر عهدا أفي لهم به . حدثنا عبد الرحمن قال حدثنا عبد الملك بن مسلمة قال حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب قال : كتب عمر بن عبد العزيز الى حيان بن سريج أن مصر فتحت عنوة بغير عهد ولا عقد . حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحي بن أيوب عن عبد الرحمن بن كعب بن أبى لبابة أن عمر بن عبد العزيز قال لسالم بن عبد الله : أنت تقول ليس لأهل مصر عهد ؟ قال نعم

حدثنا أسد بن موسى حدثنا ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن عمرو بن العاص كتب الى عمر بن الخطاب فى رهبان يترهبون بمصر فيموت أحدهم وليس له وارث. فكتب اليه عمر أن من كان منهم له عقب فادفع ميراثه الى عقبه، ومن لم يكن له عقب فاجعل ماله فى بيت مال المسلمين فان ولاءه للمسلمين . حدثنا يحي بن خلد عن رشدين ابن سعد عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب أنه قال: كان فتح مصر بعضها بعهد وذمة وبعضها عنوة فجعلها عمر بن الخطاب رضى الله عنه جميعا ذمة وحملهم على ذلك فمضى ذلك فيهم الى اليوم . اه

وجاء عن الرأى الثانى بالصفحة ٨٤ وما بعدها تحت العنوان الآتى مانصه:

(ذكر من قال ان مصر فتحت بصلح)

قال ثم رجع الى حديث موسى بن أيوب ورشدين ابن سعد عن الحسن بن ثوبان عن حسين بن شُفَيّ ان عمرا لما فتح الاسكندرية بقي من الأسارى بها ممن بلغ الخراج وأحصي يومئذ ستمائة ألف سوى النساء والصبيان . فاختلف الناس على عمرو فى قسمهم. فكان اكثر المسلمين يريدون قسمها فقال عمرو: لاأقدر على قسمها حتى أكتب الى أمير المؤمنين. فكتب اليه يعلمه بفتحها وشأنها وأن المسلمين طلبوا قسمها. فكتب اليه عمر: لاتقسمها وذرهم يكون خراجهم فيئا

للمسلمين وقـــوة لهم على جهاد عدوهم. فأقرها عمـــرو وأحصى أهلها وفـــرض عليهم الخراج. فكانت مصر كلهـــا صلحا بفريضة دينارين دينارين على كل رجـــل لايزاد على أحـــد منهم فى جزية رأسه أكثر من دينارين. الا انه يلزم بقدر مايتوسع فيه من الأرض والزرع الا الاسكنـــدرية. فانهم كانوا يؤدون الخـــراج والجـــزية على قدر مايرى من وليهم. لأن الاسكندرية فتحت عنوة بغير عهد ولا عقد ولم يكن لهم صلح ولا ذمة. حـــدثنا عثمان أخـــبرنا الليث قال: كان يزيد بن أبى حبيب يقول مصر كلهـــا صلح إلا الاسكندرية فانما فتحت عنوة. حـــدثنا عثمان ابن صالح عن بكر بن مضر عن عبيـــد الله بن ابى جعفـــر قال حدثنى رجل ممن أدرك عمرو بن العاص قال: للقبط عهـــد عند فلان وعهد عند فلان فسمى ثلاثة نفر. حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن أبى جعفر عن شيخ من كبراء الجند أن عهد أهل مصر كان عند كبرائهم. حـــدثنا هشام بن اسحق العامرى عن الليث بن سعد عن عبيـــد الله بن أبى جعفـــر قال: سألت شيخا من القـــدماء عن فتح مصر فقال: هاجرنا الى المـــدينة أيام عمر بن الخطاب وأنا محتـــلم فشهدت فتح مصر. قلت له فان ناسا يذكرون أنه لم يكن لهم عهد. فقال: مايبالى ألايصلى من قال انه ليس لهم عهـــد. فقلت: فهل كان لهم كتاب؟ فقال: نعم. كتب ثلاثة — كتاب عند طلما صاحب اخنا، وكتاب عند قزمان صاحب رشيد، وكتاب عنـــد يحنس

صاحب البرلس . قلت : كيف كان صلحهم ؟ قال : دينارين على كل انسان جزية وأرزاق المسلمين . قلت : فتعلم ما كان من الشروط ؟ قال : نعم . ستة شروط — لايخرجون من ديارهم ، ولاتنزع نساؤهم ، ولاكفورهم ، ولا أرضيهم ، ولايزاد عليهم . وحدثنا يحي بن عبد الله بن بكير حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب أنه حدثه عن ابى جمعة مولى عقبة قال كتب عقبة بن عامر الى معاوية بن أبى سفيان يسأله أرضا يسترفق فيها عند قرية عقبة . فكتب له معاوية بألف ذراع فى ألف ذراع فقال له مولى له كان عنده : انظر أصلحك الله ارضا صالحة . فقال عقبة ليس لنا ذلك . إن فى عهدهم شروطا ستة — ألا يؤخذ من أنفسهم شيء ، ولا من نسائهم ، ولا من أولادهم ، ولايزاد عليهم ، ويدفع عنهم موضع الخوف من عدوهم ، وانا شاهد لهم بذلك . حدثنا عبد الملك ابن مسلمة حدثنا ابن وهب عن أبى شريح عبد الرحمن بن شريح عن عبيد الله بن أبى جعفر عن أبى جمعة حبيب بن وهب قال : كتب عقبة بن عامر الى معاوية يسأله بقيعا فى قرية يبنى فيه منازل ومساكن . فأمر له معاوية بألف ذراع فى ألف ذراع . فقال له مواليه ومن كان عنده : انظر الى ارض تعجبك فاختط فيها وابتن . فقال : انه ليس لنا ذلك . لهم فى عهدهم ستة شروط منها أن لايؤخذ من أرضهم شيء ، ولايزاد عليهم ، ولا يكلفوا غير طاقتهم ، ولايؤخذ ذراريهم ، وأن يقاتل عنهم عدوهم من ورائهم . حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا يحي

ابن أيوب عن عبيد الله بن أبى جعفر عن رجل من كبراء الجند قال : كتب معاوية بن أبى سفيان الى وردان أن زد على كل رجل منهم قيراطا . فكتب وردان الى معاوية كيف نزيد عليهم وفى عهدهم أن لايزاد عليهم شيء ؟ فعزل معاوية وردان . ويقال ان معاوية انما عزل وردان كما حدثنا سعيد بن عفير أن عتبة بن أبى سفيان وفد الى معاوية فى نفر من أهل مصر وكان معاوية ولى عتبة الحرب ووردان الخراج وحويت بن زيد الديوان . فسأل معاوية الوفد عن عتبة . فقال عبادة بن صمل المعافرى : حوت بحر ياأمير المؤمنين ووعل بر . فقال معاوية لعتبة : اسمع ماتقول فيك رعيتك . فقال : صدقوا ياأمير المؤمنين . حجبتني عن الخراج ولهم علىّ حقوق واكره أن أجلس فأسئل فلا أفعل فأبخل . فضم اليه معاوية الخراج

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد ابن أبى حبيب وابن وهب عن عمرو بن الحرث عن يزيد ابن أبى حبيب عن عوف بن حطان أنه قال : كان لقريات من مصر منهم أم دنين وبلهيب عهد ، وأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما سمع بذلك كتب الى عمرو بن العاص يأمره أن يخيرهم . فان دخلوا فى الاسلام فذلك . وان كرهوا فارددهم الى قراهم . قال وحدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد ابن أبى حبيب عن يحي بن ميمون الحضرمى قال : لما فتح عمرو بن العاص مصر صولح على جميع من فيها من الرجال

من القبط ممن راهق الحلم الى مافوق ذلك ليس فيهم امرأة ولا صبي ولاشيخ على دينارين دينارين. فأحصوا لذلك فبلغت عدتهم ثمانية آلاف ألف

حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن وهب قال: سمعت حيوة بن شريح قال سمعت الحسن بن ثوبان الهمدانى يقول حدثنى هشام بن أبى رقية اللخمى أن عمرو بن العاص لما فتح مصر قال لقبط مصر ان من كتمنى كنزا عنده فقدرت عليه قتلته، وأن نبطيا من أهل الصعيد يقال له بطرس ذكر لعمرو أن عنده كنزا فأرسل اليه فسأله فأنكر وجحد فحبسه فى السجن وعمرو يسأل عنه هل يسمعونه يسأل عن أحد فقالوا لا انما سمعناه يسأل عن راهب فى الطور. فأرسل عمرو الى بطرس فنزع خاتمه من يده ثم كتب الى ذلك الراهب: أن ابعث الىّ بما عندك وختمه بخاتمه. فجاءه رسوله بقلة شامية مختومة بالرصاص ففتحها عمرو فوجد فيها صحيفة مكتوبا فيها مالكم تحت الفسقية الكبيرة. فأرسل عمرو الى الفسقية فحبس عنها الماء ثم قلع البلاط الذى تحتها فوجد فيها اثنين وخمسين اردبا ذهبا مضروبة. فضرب عمرو رأسه عند باب المسجد. فذكر ابن أبى رقية أن القبط أخرجوا كنوزهم شفقا أن يبغى على أحد منهم فيقتل كما قتل بطرس. حدثنا عثمان بن صالح حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب أن عمرو بن العاص استحل مال قبطي من قبط مصر لأنه

استقر عنده أنه يظهر الروم على عورات المسلمين ويكتب اليهم بذلك . فاستخرج منه بضعة وخمسين اردبا دنانير .

قال ثم رجع الى حديث يحي بن أيوب وخالد بن حميد قال ففتح الله أرض مصر كلها بصلح غير الاسكندرية وثلاث قريات ظاهرت الروم على المسلمين سُلْطَيس ، ومَصِيل وبَلْهِيب . فانه كان للروم جمع فظاهروا الروم على المسلمين . فلما ظهر عليها المسلمون استحلوها وقالوا هؤلاء لنا فئ مع الاسكندرية . فكتب عمرو بن العاص بذلك الى عمر بن الخطاب . فكتب اليه عمر : أن تجعل الاسكندرية وهؤلاء الثلاث قريات ذمة للمسلمين ، ويضربون عليهم الخراج ، ويكون خراجهم وما صالح عليه القبط كله قوة للمسلمين ، ولا يجعلون فيئا ولاعبيدا . ففعلوا ذلك الى اليوم . اه

ويستنتج من تلاوة ماتقدم أن عمر بن الخطاب أبى أن يجيب مطالب أولئك الذين كانوا تحت إمرة عمرو من مصادرة الاراضى وتقسيمها بينهم ، وأنه تركها لذويها وفرض عليهم الخراج

وبما أنه لم يذكر فى حكمه هذا الأسباب التى حملته على اصداره بطريقة واضحة فقد أدى ذلك الى حدوث الخلاف الذى سبقت الاشارة اليه بين مختلفي المؤلفين . إذ يرجح أنه بناه على ماله من الحق المخول له من الشريعة فى اتخاذ ماتقضى به المصلحة كما يحتمل انه بناه على أن البلد سلم بموجب معاهدة

ونحن نرى أن هذه المسألة تفسر بالطريقة الآتية وهى:

أن فتح العرب لمصر تم فى طورين:

الأول يبتدىء من وقت الاغارة عليها وينتهي بابرام المعاهدة مع المقوقس. وكانت مصلحة الروم فيه مرتبطة بمصلحة القبط كما كان العرب فى حالة حرب مع الاثنين بلا نزاع

والثانى يبتدىء من إبرام المعاهدة مع المقوقس وينتهى بالاستيلاء على الاسكندرية. وفيه فصل العرب القبط عن الروم فظلوا فى حالة حرب مع هؤلاء وعدوا القبط مرتبطين بالمعاهدة التى أبرمت مع المقوقس فكفوا عن قتالهم

وما ذكره ابن عبد الحكم فى كتابه بالصفحة ٧٠ وما بعدها حجة يركن إليها فى هذا الموضوع قال راويا عن عثمان بن صالح:

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يحي بن ميمون الحضرمى قال: لما فتح عمرو بن العاص مصر صالح عن جميع من فيها من الرجال من القبط ممن راهق الحلم الى مافوق ذلك ليس فيهم امرأة ولاشيخ ولاصبي فأحصوا بذلك على دينارين دينارين فبلغت عدتهم ثمانية آلاف ألف. قال وحدثني عبد الله بن صالح حدثنا الليث بن سعد

عن يزيد بن أبي حبيب أن المقوقس صالح عمرو بن العاص على أن يفرض على القبط دينارين دينارين على كل رجل منهم

ثم قال : وشرط المقوقس للروم أن يخيروا . فمن أحب منهم أن يقيم على مثل هذا أقام على ذلك لازما له مفترضا عليه ممن أقام بالاسكندرية وماحولها من أرض مصر كلها . ومن أراد الخروج منها الى ارض الروم خرج . وعلى أن للمقوقس الخيار فى الروم خاصة حتى يكتب الى ملك الروم يعلمه مافعل . فان قبل ذلك ورضيه جاز عليهم وإلاّ كانوا جميعا على ما كانوا عليه . وكتبوا به كتابا وكتب المقوقس الى ملك الروم كتابا يعلمه على وجه الأمر كله . فكتب إليه ملك الروم يقبح رأيه ويعجزه ويرد عليه مافعل ويقول فى كتابه : إنما أتاك من العرب اثنا عشر ألفا وبمصر من بها من كثرة عدد القبط مالا يحصى . فان كان القبط كرهوا القتال وأحبوا أداء الجزية الى العرب واختاروهم علينا ، فان عندك بمصر من الروم بالاسكندرية ومن معك أكثر من مائة ألف معهم العدة والقوة والعرب وحالهم وضعفهم على ماقد رأيت . فعجزت عن قتالهم ورضيت أن تكون أنت ومن معك من الروم فى حال القبط أذلاء ألا تقاتلهم أنت ومن معك من الروم حتى

تموت أو تظهــر عليهم . فانهم فيــكم على قدر كثرتكم وقوتكم وعلى قدر قلتهم وضعفهم كأ كلــة . فناهضهم القتــال ولا يكون لك رأى غــير ذلك . وكتب ملك الروم بمثــل ذلك كتــابا الى جماعــة الروم . فقال المقوقس لمــا أتاه كتاب ملك الروم : والله إنهــم على قلتهم وضعفهم أقــوى وأشد منــا على كثرتنا وقوتنا . إن الرجل الواحد منهم ليعــدل مائة رجــل منا وذلك أنهم قوم الموت أحب الى أحــدهم من الحيــاة . يقــاتل الرجــل منهم وهــو مستقتل يتمنى الا يرجع الى أهــله ولا بلده ولا ولده ، ويرون أن لهم اجــرا عظيما فيمن قتلوا منا ، ويقولون إنهم إن قتــلوا دخلوا الجنــة وليس لهم رغبة فى الدنيــا ولا لذة إلاّ قدر بلغــة العيش من الطعام واللباس . ونحن قوم نكره الموت ونحب الحيــاة ولذتها فكيف نستقيم نحن وهؤلاء وكيف صــبرنا معهم ؟ واعلمــوا معشر الروم والله إنى لاأخرج ممــا دخلت فيه ، ولا صالحت العرب عليــه . وإنى لأعــلم أنكم سترجعون غــدا الى رأيى وقولى وتتمنون أن لو كنتم أطعتمونى . وذلك أنى قــد عاينت ورأيت وعــرفت مالم يعــاين الملك ولم يره ولم يعرفه . ويحكم أما يرضى أحدكم أن يكون آمنــا فى دهــره على نفسه وماله وولده بدينارين فى السنة ؟ ثم أقبــل المقوقس الى عمــرو بن العاص فقــال له : إن الملك قد كــره مافعلت وعجــزنى وكتب إلىّ وإلى جماعة الروم أن لانرضى بمصالحتــك وأمرهم بقتــالك حتى يظفروا

بك أو تظفر بهم . ولم أكن لأخرج مما دخلت فيه وعاقدتك عليه ، وإنما سلطانى على نفسى ومن أطاعنى . وقد تم صلح القبط فيما بينك وبينهم ولم يأت من قبلهم نقض . وأنا متم لك على نفسى والقبط متمون لك على الصلح الذى صالحتهم عليه وعاهدتهم . وأما الروم فأنا منهم برىء . وأنا أطلب إليك أن تعطينى ثلاث خصال . قال له عمرو : ماهن ؟ قال : لاتنقض بالقبط وأدخلنى معهم وألزمنى مالزمهم وقد اجتمعت كلمتى وكلمتهم على ما عاهدتك عليه فهم متمون لك على ما تحب . وأما الثانية إن سألك الروم بعد اليوم أن تصالحهم فلا تصالحهم حتى تجعلهم فيئا وعبيدا فانهم أهل ذلك لأنى نصحتهم فاستغشونى ونظرت لهم فاتهمونى . وأما الثالثة أطلب إليك إن أنا مت أن تأمرهم بدفنونى فى أبى يُحَنَّس بالاسكندرية . فأنعم له عمرو بن العاص بذلك واجابه إلى ماطلب على أن يضمنوا له الجسرين جميعا ويقيموا لهم الانزال والضيافة والاسواق والجسور مابين الفسطاط الى الاسكندرية ففعلوا . وقال غير عثمان وصارت لهم القبط أعوانا كما جاء فى الحديث . اه

فيعلم من مطالعة ماتقدم أن المقوقس عندما أبرم المعاهدة مع عمرو حفظ حق الخيار فيها للروم فأبوها . واستمروا فى محاربة العرب حتى استولى هؤلاء على الاسكندرية . وترتب على رفضهم هذا أن

انفصل المقوقس ومعه القبط عن الروم ، وطلب من عمرو أن يعده والقبط مرتبطين بالمعاهدة فأجابه الى طلبه . ثم طلب منه أن يواصل الحرب مع الروم بلا مهادنة . وثبت بعد ذلك حصول هذا ثبوتا كليا من تحصيل الجزية بفريضة دينارين أى ١٢٠ قرشا عن كل نفس . وهذا كان الشرط الأساسى فى إبرام المعاهدة

وقال ابن عبد الحكم أيضا فى كتابه ص ٨٣ :

إن أهل سُلْطيس ومَصِيل وبلهيب ظاهروا الروم على المسلمين فى جمع كان لهم . فلما ظهر عليهم المسلمون استحلوهم وقالوا هؤلاء لنا فيء مع الاسكندرية . اه

وهذا يدل على أن استحلالهم كان لهذا السبب الخاص دون أن يكون له سبب آخر عام

أما مدينة الأسكندرية فقد أجمع مؤلفو العرب على أن استحلالها كان لاعتبارها مدينة رومية صرفة لا مصرية . ولهم الحق فى ذلك

ويظهر من جهة اخرى أن هذه الطريقة التى اتبعها عمر بن الخطاب كانت مبدأ سار عليه فى بلاد أخرى

قال أبو يوسف فى كتابه (الخراج ص ٣٧) عن أراضى سورية والعراق :

وقد سأل بلال (بن رباح) وأصحابه عمر

ابن الخطاب رضى الله عنه قسمة ماأفاء الله عليهم من العراق والشام ، وقالوا اقسم الأرضين بين الذين افتتحوها كما تقسم غنيمة العسكر . فأبى عمر ذلك عليهم ، وتلا عليهم هذه الآيات وهى :

١ — (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)

٢ — (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون)

٣ — (والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولايجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون)

٤ — (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالأيمان ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا . ربنا انك رؤوف رحيم)

ثم قال عمر : قد اشرك الله الذين يأتون من بعدكم فى هذا الفيء ، فلو قسمته لم يبق لمن بعدكم شيء . ولئن بقيت ليبلغن الراعى بصنعاء نصيبه من هذا الفيء ودمه فى وجهه

قال أبو يوسف: وحدثني بعض مشايخنا عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر رضى الله عنه كتب الى سعد (بن أبي وقاص) حين افتتح العراق : أما بعد ، فقد بلغني كتابك تذكر فيه أن الناس سألوك أن تقسم بينهم مغانمهم وما أفاء الله عليهم . فأذا أتاك كتابي هذا فانظر ماأجلب الناس عليك به الى العسكر من كراع ومال فاقسمه بين من حضر من المسلمين ، واترك الأرضين والأنهار لعمالها ليكون ذلك فى أعطيات المسلمين . فانك إن قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء . وقد كنت أمرتك أن تدعو من لقيت الى الاسلام قبل القتال . فمن أجاب إلى ذلك قبل القتال فهو رجل من المسلمين له مالهم وعليه ماعليهم وله سهم فى الاسلام . ومن أجاب بعد القتال وبعد الهزيمة فهو رجل من المسلمين وماله لأهل الاسلام لأنهم قد أحرزوه قبل إسلامه . فهذا أمرى وعهدى إليك

قال أبو يوسف : وحدثني غير واحد من علماء أهل المدينة قالوا : لما قدم على عمر بن الخطاب رضى الله عنه جيش العراق من قبل سعد بن أبي وقاص رضى الله تعالى عنه شاور أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فى تدوين الدواوين . وقد كان اتبع رأى أبي بكر فى التسوية بين الناس . فلما جاء فتح العراق شاور الناس فى التفضيل ورأى أنه الرأى فأشار عليه بذلك من رآه . وشاورهم فى

قسمة الأرضين التى أفاء الله على المسلمين من أرض العراق والشام . فتكلم قوم فيها وأرادوا أن يقسم لهم حقوقهم وما فتحوا . فقال عمر رضى الله تعالى عنه : فكيف بمن يأتى من المسلمين فيجدون الأرض بعلوجها قد اقتسمت وورثت عن الآباء وحيزت ، ماهذا برأى . فقال له عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه : فما الرأى ، ما الأرض والعلوج إلاّ مما أفاء الله عليهم. فقال عمر : ماهو الا كما تقول ولست أرى ذلك . والله لايفتح بعدى بلد فيكون فيه كبير نيل بل عسى أن يكون كلاّ على المسلمين . فاذا قسمت أرض العراق بعلوجها ، وأرض الشام بعلوجها فما يسد به الثغور ومايكون للذرية والأرامل بهذا البلد وبغيره من أهل الشام والعراق ؟ فأكثروا على عمر رضى الله تعالى عنه وقالوا : أتقف ماأفاء الله علينا بأسيافنا على قوم لم يحضروا ولم يشهدوا ، ولأبناء القوم ولأبناء أبنائهم ولم يحضروا ؟ فكان عمر رضى الله عنه لايزيد على أن يقول : هذا رأى . قالوا : فاستشر . قال فاستشار المهاجرين الأولين فاختلفوا . فأما عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه فكان رأيه أن تقسم لهم حقوقهم . ورأى عثمان وعلى وطلحة وابن عمر رضى الله عنهم رأى عمر . فأرسل إلى عشرة من الأنصار : خمسة من الاوس ، وخمسة من الخزرج من كبرائهم واشرافهم . فلما اجتمعوا حمد الله

وأثنى عليه بما هو أهــله ثم قال : إنى لم أزعجــكم إلا لأن تشتركــوا فى أمانتى فــيما حملت من أموركم . فانى واحــد كأحــدكم وأنتم اليوم تقرون بالحــق . خالفنى من خالفني ووافقنى من وافقنى، ولست أريد أن تتبعوا هذا الذى هواى . معكم من الله كتاب ينطق بالحق . فوالله لــئن كنت نطقت بأمر أريده ماأريد به إلا الحــق . قالوا : قل نسمع ياأمير المؤمنين. قال : قــد سمعتم كلام هؤلاء القوم الذين زعمــوا أنى أظلمهم حقوقهم . وإنى أعــوذ بالله أن أركب ظلما . لــئن كنت ظلمتهم شيئا هو لهم وأعطيته غيرهم ، لقد شقيت . ولكن رأيت أنه لم يبق شىء يفتح بعد أرض كسرى . وقد غنمنا الله اموالهم وأرضهم وعلوجهم . فقسمت ماغنموا من أموال بين أهــله وأخرجت الخمس فوجهته على وجهه وأنا فى توجيهه . وقد رأيت أن أحبس الأرضين بعلوجها ، وأضع عليهم فيها الخــراج، وفى رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فيئا للمسلمين — المقاتلة ، والذرية ، ولمن يأتى من بعــدهم . أرأيتم هــذه الثغور لابد لهــا من رجال يلزمونهــا ؟ أرأيتم هــذه المدن العظام كالشام والجزيرة والكوفــة والبصرة ومصر لابد لهــا من أن تشحن بالجيوش وإدرار العطاء عليهم ؟ فمن أين يعطى هؤلاء إذا قسمت الأرضون والعــلوج ؟ فقالوا جميعــا : الرأى رأيك ، فنعم ماقلت ومارأيت . إن لم تشحن هــذه الثغور وهذه المدن بالرجال وتجرى عليهم مايتقوون به رجع أهل الكفر

الى مـــدنهم . فقال : قد بان لى الأمر فمن رجـــل له جزالة وعقل يضع الأرض مواضعها ويضع على العـــلوج مايحتملون ؟ فاجتمعوا له على عثمان بن حنيف وقالوا : تبعثه إلى أهم ذلك ، فان له بصراً وعقلا وتجربة . فأسرع اليه عمر فولاه مساحة أرض السواد . فأدت جباية سواد الكوفة قبل أن يموت عمر رضى الله تعالى عنه بعام ، مائة ألف ألف درهم . والدرهم يومئذ درهم ودانقان ونصف . وكان وزن الدرهم يومئذ وزن المثقـــال

قال : وحدثنى الليث بن سعد عن حبيب بن أبى ثابت قال : إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجماعة من المسلمين أرادوا عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن يقسم الشام كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر ، وانه كان أشد الناس عليه فى ذلك الزبير بن العوام وبلال بن رباح . فقال عمر رضى الله تعالى عنه : إذن أترك من بعدكم من المسلمين لاشىء لهم . ثم قال : اللهم اكفنى بلالا وأصحابه . قال : فرأى المسلمون أن الطاعون الذى أصابهم بعمواس كان عن دعوة عمر . قال: وتركهم عمر رضى الله عنه ذمة يؤدون الخراج للمسلمين

قال : وحدثنى محمد بن اسحق عن الزهرى أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه استشار الناس فى السواد حين

افتتح . فرأى عامتهم أن يقسمه ، وكان بلال بن رباح من أشدهم في ذلك ، وكان رأى عمر رضى الله تعالى عنه أن يتركه ولا يقسمه ، فقال : اللهم اكفني بلالا وأصحابه . ومكثوا فى ذلك يومين أو ثلاثة أو دون ذلك . ثم قال عمر رضى الله تعالى عنه : انى قد وجدت حجة ـ قال الله تعالى فى كتابه : (وما أفاء الله على رسوله منهم . فما أوجفتم عليه من خيــل ولا ركاب ، ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير) حتى فرغ من شأن بنى النضير . فهذه عامة فى القرى كلها . ثم قال : (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتــامى والمساكين وابن السبيل كى لايكون دولة بين الاغنياء منكم . وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله إنّ الله شديد العقاب) . ثم قال : (للفقراء المهــاجرين الذين أخــرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا ، وينصرون الله ورسوله أولئــك هم الصادقون) . ثم لم يرض حتى خلــط بهم غيرهم ، فقــال : (والذين تبوؤا الدار والايمــان من قبلهم يحبــون من هاجــر اليهم ولايجــدون فى صدورهم حاجة ممــا أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصــة ، ومن يوق شح نفسه فأولئــك هم المفلحون) . فهــذا فيما بلغنا والله اعلم للأنصار خاصــة . ثم لم يرض حتى خلط بهم غــيرهم فقال : (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين

سبقونا بالأيمان ، ولاتجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم) . فكانت هذه عامة لمن جاء من بعدهم . فقد صار هذا الفيء بين هؤلاء جميعا فكيف نقسمه لهؤلاء وندع من تخلف بعدهم بغير قسم . فأجمع على تركه وجمع خراجه

قال أبو يوسف : والذى رأى عمر رضى الله عنه من الامتناع من قسمة الارضين بين من افتتحها عندما عرفه الله ماكان فى كتابه من بيان ذلك توفيقا من الله كان له فيما صنع وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين ، وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم . لأن هذا لو لم يكن موقوفا على الناس فى الأعطيات والأرزاق لم تشحن الثغور ولم تقو الجيوش على السير فى الجهاد ، ولما أمن رجوع أهل الكفر إلى مدنهم إذا خلت من المقاتلة والمرتزقة . والله أعلم بالخير حيث كان . اه

المساحة المفروض عليها الخراج

يستفاد مما دونه مؤرخو العرب أن مصر تم مسح أرضها خمس مرات فى عصرهم وهى :

المرة الأولى على يد ابن رفاعة عامل الخراج فى خلافة الوليد واخيه سليمان بن عبد الملك حوالى سنة ٩٧ هـ (٧١٥ م) (راجع كتاب فتوح مصر لابن عبد الحكم ص ١٥٦)

والثـــانية كانت على يد ابن الحبحـــاب فى خـــلافة هشام بن عبـــد الملك حوالى سنـــة ١١٠ هـ — ٧٢٩ م (راجـــع كتاب فضائل مصر للكندى ص ٢٠١)

والثالثـــة كانت على يد ابن مـــدبر فى خـــلافة المعتز بالله حوالى سنـــة ٢٥٣ هـ — ٨٦٧ م (راجـــع كتاب النجـــوم الزاهرة لأبى المحاسن ج ١ ص ٤٩)

والرابعـــة فى زمن السلطان المنصور حسام الدين لاچين فى سنة ٦٩٧ هـ — ١٢٩٨ م (راجـــع كتاب بدائـــع الزهور لابن اياس ج ١ ص ١٣٧)

والخـــامسة فى زمن السلطان الملك النـــاصر محمد بن قـــلاوون فى سنة ٧١٥ هـ — ١٣١٥ م (راجـــع خطط المقريزى ج ١ ص ٨٧ و ٨٨ وكتاب بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٩)

وسنتكلم عن هـــذه المساحات المختلفة فيما بعـــد كل واحدة منها على حـــدة فى الفصل الخاص بالحـــاكم الذى تمت فى عهـــده

الفـــدان

إن وحدة المقاييس التى كانت مستعملة فى مصر لقياس الأراضى عند ما فتحها العرب هى الأرور . ولكن سرعان ما رأينا مؤلفيهم يتكلمون عن الفدان

فها هو ابن عبد الحكم يذكر فى كتابه ص ١٥٣ ان عمرو بن العاص فرض ضريبة على أرض مصر الزراعية باعتبار الفدان . وهو مقياس لم يدخله العرب معهم عندما فتحوا مصر لأن المقياس المستعمل فى الشام والعراق كان الجريب لا الفدان

فيلوح من ذلك أن الفدان كان مقياسا وطنيا يستعمله القبط فى مصر وأن العرب أخذوه عنهم ولم يأتوا به من عندهم

ولم تكن مساحة الفدان فى الزمن الغابر مساوية لمساحته فى عصرنا هذا بل كانت أكبر منها. وإليك ما ذكره بعض المؤلفين عنها :

قال ابن مماتى فى كتابه (قوانين الدواوين ص ٣٢) :

اتفق أهل مصر على أن يمسحوا أرضهم بقصبة تعرف بالحاكمية طولها خمسة أذرع بالنجارى . فمتى بلغ الممسوح من الأرض أربعمائة قصبة سموه فدانا . اه

وقال القلقشندى فى كتابه (صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٤٦) تحت العنوان الآتى :

(ارض الزراعة)

قد اصطلح أهلها على قياسها بقصبة تعرف بالحاكمية كأنها

حررت فى زمن الحاكم بأمر الله الفاطمي فنسبت اليه. وطولها ستة أذرع بالهاشمى كما ذكره أبو القاسم الزجاجى فى « شرح مقدمة أدب الكاتب » . وخمسة أذرع بالنجارى كما ذكره ابن مماتى فى « قوانين الدواوين » وثمانية أذرع بذراع اليد كما ذكره غيرهما . وذراع اليد ست قبضات بقبضة انسان معتدل . كل قبضة أربعة أصابع بالخنصر والبنصر والوسطى والسبابة . كل اصبع ست شعيرات معترضات ظهرا لبطن على ماتقدم فى الكلام على الأميال . وقد تقدر القصبة بباعين من رجل معتدل وربما وقع القياس فى بعض بلاد الوجه البحرى منها بقصبة تعرف بالسندفاوية أطول من الحاكمية بقليل نسبة الى بلد تسمى سندفا بالقرب من مدينة المحلة . ثم كل أربعمائة قصبة فى التكسير يعبر عنها بفدان وهو أربعة وعشرون قيراطا كل قيراط ست عشرة قصبة فى التكسير . اه

ولأجل تعيين ماتساويه هذه القصبة من الامتار يلزمنا أولا أن نقدر ما يساويه الاصبع

لقد قدر جومار فى المذكرة العجيبة التي وضعها فى الطريقة المترية عند قدماء المصريين (كتاب وصف مصر ج ١ جدول ٨) مقدار الأصبع المستعمل فى ذراع مقياس النيل بالروضة بـ ٠٢٢ ر من المتر والأصبع المصرى والعربى بـ ٠١٩ ر من المتر فيكون متوسطها ٠٢٠ ر من المتر لكل أصبع تقريبا . وهذ المقدار يعادل متوسط أربعة أصابع انسان فعلا . وبضربه فى أربعة أصابع وضرب الناتج

فى ست قبضات ثم الناتج الثـــانى فى ثمانية أذرع يكون النـــاتج الأخـــير ٣٫٨٤ من الامتار وهو طول القصبة. وهذا المقـــدار مطابق لما سيذكر بعد مطابقة عجيبة :

إن المقياس المترى المحـــكم لهذه القصبة لم يتكلم عنـــه سوى جاكوتان Jacotin (كتاب وصف مصر جدول مساحة مصر ج ٢ ص ٥٧٣) قال :

الفـــدان مقياس زراعى بمصر . وتوجـــد أفدنة متباينة فى المساحـــة . والفدان الآتى بيانه هو الأكـــثر شيوعا فى سائر أنحـــاء مصر والأقرب الى الصحة ويعـــرف بفدان الرزق وهو عبارة عن مربع طول ضلعـــه ٢٠ قصبة . والقصبة مقيـــاس طولى يستعمل فى قياس الأراضى . ووجدت القصبة فى عهد الخلفاء وأقرها السلطان سليم الأول وحفظت بمسجد من مساجد الجيزة وقد اعترفت بها الجمعية التي اختيرت لمسح الاراضى وعايرتها فكان طولها $6 \frac{2}{3}$ من الاذرع البلدية والذراع البلدى يساوى ٠٫٥٧٧٥ من المتر . فعلى هذا الحساب يكون مقدار القصبة الطولية ٣٫٨٥ من الأمتار ، والمربعة ١٤٫٨٢٢٥ من الأمتار المربعة . وبضرب هذا المقدار فى ٤٠٠ مايساويه الفدان من القصبات المربعة يكون النـاتج ٥٩٢٩ مترا مربعا وهو مساحة الفدان . اه

وهذه المساحـــة يجب اعتبـــارها المساحـــة التى ذكرها جميـــع المؤلفـــين منـــذ فتـــح العـــرب مصر الى حـــكم محمد على .

أما تخفيض مساحة الفدان الى ٤٢٠٠ متر مربع أو ٣٣٣ ١/٣ قصبة مربعة فقد حدث فى عهد محمد على. وهـا هو مارواه بهذا الصدد مؤرخو عصره :

قال مانچان فى كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ٢ ص ٣٣٨) ماترجمته :

كانت القصبة القديمة طولها ٣٫٨٥ من الأمتار نخفضت إلى ٣٫٦٤ من الامتار وأصبح الفدان الآن يساوى ٣٣٣ ١/٣ قصبة مربعة . اهـ

وقال كلوت بك فى كتابه (نظرة عامة حول مصر ج ٢ ص ٥٠٠) :

إن مساحة الفدان ٣٣٣ ١/٣ قصبة مربعة . والقيمة المترية للقصبة ٣٫١٥ من الأمتار . فتكون مساحة الفدان ٤٠٨٣ مترا مربعا . اهـ

وقال يعقوب أرتين باشا فى كتابه (الملكية العقارية فى مصر ص ١٢٢) :

إن محمد على لما أمر بمسح الأراضى فى سنة ١٨١٣ م صدرت ارادته بأخذ متوسط لمساحة الفدادين الموجودة . فقدرت مساحة الفدان بـ ٣٣٣ ١/٣ قصبة مربعة . اهـ

وقال جرجس بك حنين فى كتابه (الاطيان والضرائب ص ١٠٩ و ١١٠)

وجد الفدان فى بعض البلاد بمقدار ٤٣٢ قصبة مربعة . وفى أكثر البلاد بمقدار ٤٠٠ قصبة مربعة . وفى بعض البلاد بمقدار ٣٢٤ و ٣١٠ و ٢٠٠ قصبة . فأراد المغفور له محمد على باشا تقرير وحدة جديدة لأقيسة الأطيان فى البلاد . فعقدت بأمره جمعية فى سنة ١٢٥٥ هـ (سنة ١٨٣٨ م) تألفت من بعض مشاهير المهندسين وهم لينان باشا وأدهم باشا وبهجت باشا وأزهرى أفندى وابراهيم أفندى وهبى ومحمد بك عبد الرحمن وقررت القصبة بمقدار ثلاثة أمتار وخمسة وخمسين جزءا من مائة جزء من المتر . وكان قد تقرر من قبل ذلك فى وقت اجراء المساحة العمومية على أطيان بلاد القطر اعتبار الفدان بمقدار ثلاثمائة وثلاث وثلاثين قصبة وثلث قصبة مربعة . وبذلك أصبح الفدان كما ذكرنا قبل عبارة عن مسطح من الأرض يمتد بمقدار ثمان عشرة قصبة وربع قصبة تقريبا فى كل من جهاته الأربع . وانه وان لم يعلم فى الوقت الحاضر على أى أساس بنوا رأيهم فى جعل مسطح الفدان بمقدار $\frac{1}{3}$٣٣٣ قصبة مربعة الا ان ذلك فى الغالب كان على متوسط الأقيسة المختلفة التى كانت متداولة وهو مايقرب الى الحقيقة . لأن الخمسة المعدلات المار ذكرها التى هى ٤٣٢ و ٤٠٠ و ٣٢٤ و ٣١٠ و ٢٠٠ يتكون من جمعها ١٦٦٦ ، وبقسمتها على

خمسة ينتج $\frac{١}{٥}$٣٣٣ فعدلوا الكسر بجعله ثلثا بدلا من خمس لسهولة الحساب وجعله كقاعدة راسخة فى الذهن بأن كل ألف قصبة ثلاثة أفدنة. وقد أخرجت الحكومة من حكم هذه القاعدة جميع الأراضى التى فى بعض جهات لم تف مسطحاتها من الأصل بهذا المعدل. فأمرت بالتعويل فيها على المقاسات المثبتة فى مستندات الملكية. أما تقدير طول القصبة على معدل ثلاثة أمتار وخمسة وخمسين سنتيمترا فواضح فى أمر صدر بعد ذلك من المرحوم سعيد باشا الى مدير الفيوم فى ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٨٧، بأنه لما طلبت جملة قصبات من جهات مختلفة، وجدت أطوالها مختلفة ولذلك أخذ متوسط هذه الأطوال المختلفة فكان بمقدار ٣٥٥ سنتيمترا. والظاهر فى نفس الأمر أن القصبة بمديرية جرجا كانت بطول ٣٥٠. وبمديرية الغربية كانت بطول ٣٥٥. وطبعا كانت فى جهة أخرى بطول ٣٦٠ حتى ان المتوسط بلغ ٣٥٥. وتأيد بأمر عال آخر فى ٢٨ ابريل سنة ١٨٩١ على ان ذات مقياس القصبة قد أبطلت نظارة المالية استعماله فى أعمالها المساحية من ابتداء سنة ١٨٩٩ بمنشور فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨، قررت فيه استبدال ذلك المقياس بسلسلة حديدية تسمى جنزيرا طوله مثل طول خمس قصبات. اه

فيرى مما تقدم أن مانچان وجرجس بك حنين وان اتفقا فى أن عدد قصبات الفدان $\frac{١}{٣}$ ٣٣٣ إلا أنهما

اختلفـــا فى طول القصبة . فالأول جعله ٣ر٦٤ من الأمتار والثانى ٣ر٥٥ من الأمتار ومع ذلك فـــلا ينبغى أن يساورنا أى شك فى صحـــة ما أبداه كل منهما

فمانچان يتكلم بصفـــة شاهـــد عيان . وأما رواية جرجس بك حنـــين فهى غاية فى الدقـــة وليس هنالك مجـــال للشك فى صحتهـــا ، لاسيما أن المـــركز الذى كان يشغـــله جرجس حنين بك فى وزارة الماليـــة كان يخوله أكثر من غيره أن يستـــق أصـــح الأنبـــاء وأصدقها فى هـــذا الموضوع

وقال جيرار Girard فى مـــذكرته عن المقاييس الزراعيـــة عنـــد قدماء المصريين فى (كتاب وصف مصر المجلد الأول ص ٣٥٠) :

انه عـــلاوة على القصبة الـــتى طولها ٣ر٨٥ من الأمتار الـــتى كان يستعملهـــا الأهالى فيما بينهم كانت توجـــد قصبـــة أخـــرى أقصر من الأولى بثلث ذراع ، طولهـــا ٣ر٦٥ من الأمتـــار وكانت تستعمل فى المعاملات التى كانت بين الأهالى والقبط كما كان يستعملها أيضا مساحو الحكومة . اه

ومـــا لاشك فيه أن مانچان يقصد القصبة الأخـــيرة . فانه لمـــا أمر محمد عـــلى بتخفيض عـــدد قصبات الفدان من ٤٠٠ إلى $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ وقـــتما صـــدرت ارادته بمسح الأراضى

أبـــقى طول القصبة المذكورة عـــلى حاله . وعـــلى ذلك تـكون مساحة هذا الفدان ٤٤٤١ مترا مربعا

وأما مقدار الفدان الذى ذكره كلوت بك فقد استحال علينـــا أن نجـــد ما يؤيده فى أى كتاب من كتب المؤلفـــين الآخرين . وبما انه ذكره بصفة شاهد عيان فلا يسعنا الا أن ننظر بعـــين الاعتبـــار الى مقدار ذلك الفـــدان وهـــو ٤٠٨٣ مـــترا مربعـــا

خلافة عمر بن الخطاب

سنـــة ٢٣ ﻫ (٦٤٤ م)

إن هـــذا الخليفة هو ثانى الخلفاء الراشدين الأربعـــة الذين خلفوا النبي صـــلى الله عليه وســـلم . وفى عهـــده فتح عمرو بن العـــاص مصر فى سنـــة ٢٠ ﻫ (٦٤٠ م)

وقـــد سبق القول بأن عمـــر رفض مصادرة أراضى مصر وتقسيمها بـــين المسلمين وأمر بربط الخراج عليهـــا وأن عمرو بن العـــاص قام بتنفيـــذ أوامره . وهـــاك ما رواه ابن عبـــد الحـــكم فى كتابه ص ١٥٢ و ١٥٣ بهـــذا الصدد قال :

وكان عمرو بن العـــاص لما استوسق له الأمر أقر قبطهـــا عـــلى جباية الروم . وكانت جبايتهم بالتعـــديل اذا عمرت القرية وكثر أهلهـــا زيد عليهم . وان قل أهلهـــا

وخربت نقصوا . فيجتمع عرفاء كل قرية وماروتها ورؤساء أهلها فيتناظرون فى العمارة والخراب حتى اذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة الى الكور . ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرى فوزعوا ذلك على احتمال القرى وسعة المزارع . ثم ترجع كل قرية بقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من الأرض العامرة فيبدرون فيخرجون من الأرض فدادين لكنائسهم وحماماتهم ومعدياتهم من جملة الأرض . ثم يخرج منها عدد الضيافة للمسلمين ونزول السلطان . فاذا فرغوا نظروا الى مافى كل قرية من الصناع والأجراء فقسموا عليهم بقدر احتمالهم . فان كانت فيها جالية قسموا عليها بقدر احتمالها . وقل ما كانت تكون الا الرجل المتاب أو المتزوج . ثم ينظرون مابقى من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض . ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم . فان عجز أحد وشكا ضعفا عن زرع أرضه وزعوا ماعجز عنه على الاحتمال . وان كان منهم من يريد الزيادة أعطى ماعجز عنه أهل الضعف . فان تشاحوا قسموا ذلك على عدتهم . وكانت قسمتهم على قراريط الدينار أربعة وعشرين قيراطا يقسمون الأرض على ذلك . وكذلك روى عن النبى صلعم انكم ستفتحون أرضا يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيرا . وجعل عليهم لكل فدان نصف اردب قمح وويبتين من شعير

إلاّ القرط فلم يكن عليه ضريبة . والويبة يومئذ ستة أمداد . اه

وقال أيضا بالصفحة ١٥٤ :

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن لهيعة عن يزيد بن ابى حبيب قال قال عمر بن عبد العزيز : أيما ذمى أسلم فان إسلامه يحرز له نفسه وماله ، وما كان من أرض فانها من فىء الله على المسلمين . حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا الليث بن سعد أن عمر بن عبد العزيز قال : أيما قوم صالحوا على جزية يعطونها فمن أسلم منهم كان أرضه وداره لبقيتهم . قال الليث وكتب الىّ يحيي بن سعيد أن ماباع القبط فى جزيتهم ومايؤخذون به من الحق الذى عليهم من عبد أو وليدة أو بعير أو بقرة أو دابة فان ذلك جائز عليهم جائز لمن ابتاعه منهم غير مردود اليهم إن أيسروا . وما أكروا من أرضهم فجائز كراؤه إلا أن يكون يضر بالجزية التي عليهم . فلعل الأرض أن ترد عليهم إن أضرت بجزيتهم . وإن كان فضلا بعد الجزية فانا نرى كراءها جائزا لمن تكارها منهم . اه

وقال ايضا بالصفحة ١٥٥ :

حدثنا عبد الملك بن مسلمة حدثنا ابن وهب عن محمد بن عمرو عن ابن جريج أن رجلا أسلم على عهد عمر بن الخطاب فقال : ضعوا الجزية عن أرضى . فقال عمر : لا إن

أرضك فتحت عنوة . قال عبد الملك وقال مالك ابن أنس ماباع أهل الصلح من أرضهم فهو جائز لهم. وما فتح عنوة فان ذلك لايشترى منهم أحد ولايجوز لهم بيع شيء مما تحت أيديهم من الأرض لأن أهل الصلح من أسلم منهم كان أحق بأرضه وماله . وأما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة فمن أسلم منهم أحرز إسلامه نفسه وأرضه للمسلمين ، لأن أهل العنوة غلبوا على بلادهم وصارت فيئا للمسلمين ، ولأن أهل الصلح إنما هم قوم امتنعوا ومنعوا بلادهم حتى صالحوا عليها . وليس عليهم إلا ماصالحوا عليه . ولا أرى أن يزاد عليهم ولايؤخذ منهم إلا مافرض عمر بن الخطاب . لأن عمر خطب الناس فقال : قد فرضت لكم الفرائض وسنت لكم السنن وتركتم على الواضحة . قال وأما جزية الأرض فلا علم لى ولا أدرى كيف صنع فيها عمر. غير أن قد أقر الأرض فلم يقسمها بين الناس الذين افتتحوها . فلو نزل هذا بأحد كنت أرى أن يسأل أهل البلاد أهل المعرفة منهم والأمانة كيف كان الأمر فى ذلك . فان وجد من ذلك علما يشفى وإلا اجتهد فى ذلك هو ومن حضره من المسلمين . اه

ويستنتج مما رواه ابن عبد الحكم أن عمرو ابن العاص فرض على كل فدان مزروع حبا نصف اردب قمح (٣ ويبات أو ٦ كيلات) و ويبتين من الشعير (٤ كيلات)

ومجمـــوع ذلك خمس ويبـــات أو عشر كيـــلات من الحبوب عن كل فدان مساحتـــه ٥٩٢٩ مترا مربعـــا . أى ثلاث ويبات ونصف ويبـــة أو سبـــع كيلات عن كل فدان مساحتـــه ٤٢٠٠ مـــتر مربع . أما الأرض المزروعـــة برسيما فلم يفرض عليها خراج

ولأجـــل أن نعرف قيمة هذا الخراج العيني يلزمنا تقدير عدد الأفدنة التي كانت تزرع قمحا وشعيرا

لقـــد سبق القول بأن عـــدد الأشخاص الذين فرض عليهم عمرو الجزية كان ٦/٠٠٠/٠٠٠ نفس. وأبنا أن هـــذا العـــدد لابد أن يكون ثلث السكان . وعـــلى ذلك يكون مجموعهم ١٨/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وإن كان ابن عبـــد الحكم قد نقل عن يحيى بن ميمون الحضرمى فى كتابه (فتوح مصر ص ٨٧) أن الاحصاء الذى عمله عمرو أسفر عن ٨/٠٠٠/٠٠٠ شخص فرضت عليهم الجزية. وعلى ذلك يكون مجموع عدد السكان ٢٤/٠٠٠/٠٠٠ نسمة. وسبق لنـــا القول أيضا بأن مجمـــوعا حاشدا كهذا لابد له من ٦ مـــلايين من الأفدنة المزروعة من بينها ٤ مـــلايين فـــدان تزرع قمحا وشعيرا . وبضرب هذا العـــدد فى ٧ كيلات خراج الفـــدان يكون النـــاتج ٢/٣٣٣/٣٣٣ إردبا . وبضرب هذا فى ٣٥ قرشا ثمن الاردب يكون الناتج ٨١٦/٦٦٦ ج.م تقريبا وهو جملة الخراج. ويكون خراج الفدان الواحد ١٣ ½ من القروش

وقال اليعقوبى فى تاريخـــه ج ٢ ص ١٧٦ و ١٧٧ :

فى هـــذه السنة فتح عمرو بن العاص الاسكندرية وسائر أعمال مصر واجتباها أربعة عشر ألف ألف دينار (٨/٤٠٠/٠٠ ج.م) من خراج رؤوسهم لـــكل رأس دينارا . وخراج غـــلاتهم من كل مائة إردب اردبين . اه

وبما أننا قـــدرنا المساحة المزروعة فى هـــذا العصر بستة مـــلايين من الأفدنة فليس يوجـــد ما لا يجعلنـــا نعتقد بأن المحصول كان كما فى عصر الفراعنـــة ستين مليون إردب حتى يمكن بذلك تموين عدد الســـكان الجسيم فى ذلك العصر

هذا وقـــد ذكر المسعودى كما جاء فى كتاب (الخطط التوفيقيـــة لعلى مبـــارك باشا ج ١٨ ص ٥ — وقـــد سبق ذكر ذلك — أن عمرو بن العـــاص بنى مقياسا بحـــلوان . وسبب بنائه لهـــذا المقياس أنه لما فتح مصر اتصل الى عـــلم أمير المؤمنـــين عمر بن الخطاب مايلـــق أهلها من الغلاء عند وقوف النيل عن الحد الذى فى مقياس لهم ، وان الاستشعار يدعوهم الى الاحتـــكار ، ويدعو الاحتكار الى تصاعـــد الاسعار بغـــير قحط . فكتب عمر بن الخطاب الى عمرو بن العـــاص يسأله عن شرح الحـــال . فأجابه عمرو : انى وجـــدت ماتروى به مصر حـــتى لايقحط أهلها ، أربعة عشر ذراعا . والحـــد الذى يروى منه سائرهـــا حتى يفضل عن حاجتهم ويبـــق عنـــدهم قوت سنة أخرى ، ستة عشر ذراعا . اه

ويعلم مما تقدم أنه عندما يبلغ الفيضان ستة عشر ذراعا يكون تقدير المحصول بستين مليون اردب تقديراً ليس فيه مغالاة . وتكون جملة الخراج باعتبار ٢٪ ١/٢٠٠/٠٠٠ إردب . وبضرب هذا فى ٣٥ قرشا ثمن الاردب يكون الناتج ٤٢٠/٠٠٠ ج.م وهو قيمة الخراج . ويكون خراج الفدان الواحد ٧ قروش

وقال البلاذرى فى كتابه (فتوح البلدان ص ٢١٤ و ٢١٥):

حدثنى ابراهيم بن مسلم الخوارزمى عن عبد الله بن المبارك عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبى حبيب عن أبى فراس عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : اشتبه على الناس أمر مصر . فقال قوم فتحت عنوة ، وقال آخرون فتحت صلحا والثلَج فى أمرها أن أبى قدمها فقاتله أهل اليونة ففتحها قهرا وأدخلها المسلمين . وكان الزبير أول من علا حصنها . فقال صاحبها لابى : إنه قد بلغنا فعلكم بالشام ووضعكم الجزية على النصارى واليهود واقراركم الأرض فى أيدى أهلها يعمرونها ويؤدون خراجها . فان فعلتم بنا مثل ذلك كان أرد عليكم من قتلنا وسبينا واجلائنا . قال فاستشار أبى المسلمين فأشاروا عليه بأن يفعل ذلك الا نفرا منهم سألوا أن يقسم الأرض بينهم . فوضع على كل حالم دينارين جزية إلا أن يكون فقيرا . وألزم كل ذى أرض مع الدينارين ثلاثة أرادب

حنطـــة ، وقسطى زيت ، وقسطى عسل ، وقسطى خـــل رزقا للمسلمين تجمـــع فى دار الرزق وتقسم فيهم . وأحصى المسلمون فألزم جميـــع أهل مصر لكل رجـــل منهم جبة صوف ، وبرنسا أو عمـــامة ، وسراويل ، وخفـــين فى كل عام أو عدل الجبة الصـــوف ثوبا قبطيـــا . وكتب عليهم بذلك كتابا ، وشرط لهم اذا وفوا بذلك أن لاتبـــاع نساؤهم وأبنـــاؤهم ، ولا تسبوا وان تقر أمـــوالهم وكنوزهم فى ايديهم . فكتب بذلك الى أمـــير المؤمنـــين عمر فأجازه وصارت الأرض أرض خراج. إلا أنه لما وقـــع هذا الشرط والكتاب ظن بعض النـــاس أنهـــا فتحت صلحا . قال ولمـــا فرغ ملك اليونة من أمر نفسه ومن معـــه فى مدينته صالح عن جميـــع أهل مصر على مثـــل صلح اليونة . فرضوا به وقالوا هـــؤلاء الممتنعون قـــد رضوا وقنعوا بهـــذا فنحن به أقنع لأننا فرش لامنعـــة لنا . ووضع الخراج على أرض مصر فجعـــل عـــلى كل جريب دينـــارا وثلاثة أرادب طعـــاما . وعلى رأس كل حالم دينارين. وكتب بذلك الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه . اه

وقد ذكر البـــلاذرى لفظ الجريب فى هـــذه العبارة لكنه أخطـــأ فى ذكره هنا. ونحن نرجح أنه خلط بين هـــذا والفدان . لأن الجريب الذى هو أقـــل من الفدان لم يستعمل فى مصر قط . أما ثمن الثـــلاثة الأرادب الـــتى ذكرها فهو ١٠٥ قروش عـــلى اعتبار أن ثمن الاردب ٣٥ قرشا. وباضـــافة

٦٠ قرشا قيمة الدينار المـــذكور معها إلى هذه القيمـــة يكون النـــاتج ١٦٥ قرشا وهو مقدار الخراج عن الفدان

ومن المحقق أن هذا الخراج لم يفرض الا عـــلى الاطيان المزروعة قمحا . وهذه الأطيان يمكن تقدير مساحتها بمليونى فدان ويكون جملة خراجها ٣/٣٠٠/٠٠٠ ج.م، ومتوسط خراج الفدان الواحد ٥٥ قرشا فى المساحة المزروعة جميعها وهى ستة ملايين فدان

وهذا المبلغ وإن كان يبدو لنا جسيما لاسيما إذا قورن بمـا ذكره المؤلفـــان السابق ذكرهما إلا اننـا نرى انفسنـــا مضطرين أن نذكره هنا مجاراة لهـــذا المؤلف

وقد تبدو قيمة هذا الخراج ضئيلة عند قياسها بالقيم الـتى جبيت فـيما بعد . والسبب فى ذلك هو أن المورد الرئيسى للايرادات وقـتما فتح العرب مصر كان الجزية . وبعد هذا الفتح أخذ الناس يدخلون فى الدين الاسلامى، وأخذ هذا المورد على أثر ذلك فى النضوب، فدعت الحالة الى ايجـاد موارد أخرى .

وها هى مبالغ الخراج الـتى حصلنا عليها فى عهد هذا الخليفة :

المؤلف	الخراج	المساحة المزروعة	متوسط خراج الفدان
	جنيهات مصرية	أفدنة	قروش
ابن عبد الحكم	٨١٦/٦٦٦	٦/٠٠٠/٠٠٠	١٣ $\frac{1}{2}$
اليعقوبى	٤٢٠/٠٠٠	»	٧
البلاذرى	٣/٣٠٠/٠٠٠	»	٥٥

خلافة سليمان بن عبد الملك

سنة ٩٩ هـ (٧١٧ م)

إن هـــذا الخليفة هو سابع خلفاء بـــنى أمية بدمشق . وقـــد مسحت أرض مصر أول مرة فى عصر العـــرب على يد ابن رفاعـــة الذى كان عاملا عليها فى خلافـــة الوليد وخلافة أخيه وهو هذا الخليفة ، حوالى سنة ٩٧هـ (٧١٥ م)

واليك ماذكره عنها ابن عبـــد الحـــكم فى كتابه ص ١٥٦ قال :

حدثنا عـــثمان بن صالح وعبد الله بن صالح قالا حدثنا الليث بن سعـــد قال : لمـــا ولى ابن رفاعة مصر خرج ليحصى عـــدة أهلها وينظر فى تعـــديل الخراج عليهم . فأقام فى ذلك ستة أشهر بالصعيـــد حتى بلغ أسوان ومعه جماعة من الأعوان والكتاب يكفونه ذلك بجد وتشمير ، وثلاثة أشهر بأسفل الأرض فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية . فلم يحص فيهـــا فى أصغر قرية منها أقـــل من خمسمائة جمجمة من الرجال الذين يفرض عليهم الجزية . اهـ

ولسوء الحظ ليس لدينـــا غـــير هذه العبـــارة أى مستند نقف منـــه على نتيجـــة هـــذه المساحـــة حتى ولو بوجـــه التقريب . وما ذكرنا هـــذا الفصل الا ابتغاء الاحاطة

بالتاريخ الذى حصلت فيه أول عملية لمسح الأراضى فى مصر بعد أن فتحها العرب

خلافة هشام بن عبد الملك

سنة ١٢٥ هـ (٧٤٣ م)

هذا الخليفة هو عاشر خلفاء بني أمية بدمشق، وفى عهده مسحت أرض مصر على يد ابن الحبحاب عامل الخراج، وهى المساحة الثانية التي ذكرها المؤرخون فى عهد حكم العرب

قال الكندى فى كتابه (فضائل مصر ص ٢٠١):

وولى خراجها (أى خراج مصر) ابن الحبحاب لأمير المؤمنين هشام. فخرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها عامرها وغامرها مما يركبه النيل، فوجد فيها ثلاثين ألف ألف فدان. اهـ

وقد جباها أربعة آلاف ألف دينار (٤٠٠/٠٠٠/٢ ج٠م)

وقال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٧٥:

لما ولى عبيد الله بن الحبحاب خراج مصر لهشام ابن عبد الملك خرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها عامرها وغامرها مما يركبه النيل، فوجد فيها مائة ألف ألف فدان. اهـ

وقال بالصفحة ٩٩:

فى خلافة هشام بن عبد الملك عندما ولى الخراج عبيد الله ابن الحبحاب خرج بنفسه ومسح العامر من أراضى مصر والغامر

مما يركبه ماء النيل، فوجـد قانون ذلك ثلاثين ألف ألف فدان سوى ارتفـاع الجرف ووسخ الأرض . فراكها كلها وعـدلها غاية التعـديل، فعقـدت معه أربعـة آلاف ألف دينـار (٤٠٠/٠٠٠/٢ ج . م). هـذا والسعر راخ والبـلد بغير مكس ولا ضريبة . اه

وينبغي عـلى مانرى تفسير المائة مليون فـدان بأنها المساحة العمومية لجميـع أراضى القطر، والثـلاثين مليون بالجزء المزروع . ومن الصعب معرفة أى مساحة أريدت للفدان فى هذا العدد الهائل. ولكن بما ان المؤلفين أوردوه فما علينـا الا ان نذكره. وبذا يصير خراج الفدان ٨ قروش

ولو حذف صفر من مقدار ال ٠٠٠/٠٠٠/٣٠ فدان التى ذكرها المقريزى فى عبارته الثانية لكان الباقى معقولا لاسيما إذا قوبل هذا الباقى بالمساحة المزروعة فى عهد الخلافـة الآتيـة

ولكن حيث إن هذا المقدار مدون بالحروف لا بالأرقام فلا نرى شيئا يسوغ لنا هذا الحذف

خلافة المأمون

سنة ٢١٨ هـ (٨٣٣ م)

هذا الخليفة هو سابع خلفاء بنى العباس ببغداد ، وفى عهده هبط مقدار المساحة إلى الحد المعقول

قال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ :

كان خــراج مصر إذا بلغ النيل سبع عشرة ذراعــا وعشر أصابــع، أربعة آلاف الف دينــار ومائتي الف وسبعة وخمسين الف دينــار (٢/٥٥٤/٠٠٠ ج.م) . والمقبوض عن الفدان دينارين (١٢٠ قرشــا) فى خلافة المــأمون وغيره . اه

فيستنتج من هــذا أن عــدد الأفدنة التى كان مفروضــا عليها الخــراج هــو ٢/١٢٨/٥٠٠ فدان مســاحة كل منهــا ٥٩٢٩ متراً مربعــا . وبتحويلهــا إلى أفدنة مساحة كل منهــا ٤٢٠٠ متر مربــع تصير ٣/٠٠٤/٧٣٢ فدانا . ويكون خــراج الفــدان الواحد ٨٥ قرشا

خلافة المعتز بالله

سـنة ٢٥٥ هـ (٨٦٩ م)

إن هذا الخليفة هــو الثالث عشر من خلفــاء بنى العباس ببغداد . وقد تم فى أيامــه على يد ابن المدبر مسح أرض مصر حوالى سنة ٢٥٣ هـ (٨٦٧ م) وهى المساحة الثــالثة فى عصر العرب

وهنــا نرجــع مرة أخرى إلى تدوين أرقام وهميــة

ذكرها أيضا مؤلفو العرب :

قال ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب (نشق الأزهار) لابن اياس ص ٣٧ :

لما ولى الأمير أحمد بن طولون على مصر وجدها خرابا وقد انحط خراجها حتى بقى ثمانمائة ألف دينار (٤٨٠/٠٠٠ ج٠م) . اه

وقال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩

تسلم (أحمد بن طولون) أرض مصر من أحمد ابن محمد بن مدبر وقد خربت أرض مصر حتى بقى خراجها ثمانمائة الف دينار (٤٨٠/٠٠٠ ج٠م) . اه

وقال فى ص ١٠٠ :

وآخر مااعتبر حال ارض مصر فوجد مدة حرثها ستين يوما ومساحة أرضها مائة الف الف وثمانين الف الف فدان. يزرع منها فى مباشرة ابن مدبر أربعة وعشرون الف الف فدان . وانه لايتم خراجها حتى يكون فيها أربعمائة الف وثمانون الف حراث يلزمون العمل فيها دائما . فاذا أقيم بها هذا القدر من العمال فى الأرض تمت عمارتها وكمل خراجها. وآخر ما كان بها مائة الف وعشرون الف مزارع . فى الصعيد سبعون الفا ، وفى أسفل الارض خمسون الفا . اه

وقال أبو المحاسن فى كتابه (النجوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩) :

وقيل إن أحمد بن المدبر المذكور اعتبر مايصلح للزراعة بمصر فوجده أربعة وعشرين الف الف فدان والباقى مستبحر وتلف من قلة الزراعة .اه

وبناء على ما تقدم تكون مساحة الارض المزروعة ٢٤ مليون فدان ، وقيمة الخراج ٤٨٠/٠٠٠ ج ٠م ، ويكون متوسط الخراج عن الفدان الواحد قرشين

ولو حذف صفر من عدد الافدنة البالغ ٢٤/٠٠٠/٠٠٠ لاصبح هذا العدد معقولا لاسيما اذا قورن بالعدد الذى ذكر فى عهد الخلافة السابقة . ولكن أنى لنا ذلك وهو مدون بالحروف لا بالارقام

وعلى ذلك لايوجد ما يسوغ لنا هذا الحذف

حكومة احمد بن طولون

سنة ٢٧٠ ﻫ (٨٨٤ م)

اشتهر عهد هذا الامير بالرفاهية واليسار اللذين حلا بالبلد ، وزادها اتساعا وانتشاراً تصرفاته الحسنة وادارته الرشيدة

قال ابن وصيف شاه كما جاء فى كتاب بدائع

الزهـــور لابن إياس ج ١ ص ٢٦٦ :

جبى خـراج مصر فى أيام الامير أحمـــد بن طولون مع وجـــود الرخاء أربعـــة آلاف الف دينـــار وثلاثمائة الف دينـــار (٢/٥٨٠/٠٠٠ ج٠م) . اه

حكومة الاخشيد محمد بن طغج
سنـــة ٣٣٤ ﻫ (٩٤٦ م)

هـــذا الامير هـــو أول أمراء الاسرة الاخشيديـــة

قال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ :

بلـــغ خـراج مصر فى أيام الامير أبى بكر محمـــد بن طغج الاخشيـــد الفى الف دينـــار (١/٢٠٠/٠٠٠ ج٠م) . اه

وقال أيضـــا فى هـــذه الصفحة :

والاخشيد أول من عمـــل الرواتب بمصر . وكان كاتبه ابن كلا قد عمل تقديراً عجز فيـــه المرتب عن الارتفـــاع مائتى الف دينـــار . فقال الاخشيد كيف نعمل ؟ قال : حـط مـــن الجرايات والارزاق فليس هـــؤلاء أولى من الواجب . فقـال غداً تجيئني وندبر هذا . فلما أتاه من الغـــد قال له الاخشيد : قـــد فكرت فيما قلت ، فاذا أصحـــاب الرواتب الضعفـــاء وفيهم المستورون وأبنـــاء النعم . ولست آخـــذ هـــذا النقص إلا

منك . فقال ابن كلا : سبحان الله ! فقال : تسبيحا . وما زال به الاخشيد حتى أخذ خطه بالقيام بذلك فعوتب على ما صنعه فقال : ياقوم اسمعوا إيش كان يعمل . جاءه أحمد بن محمد ابن الماردانى فقال له : مابينى وبين السلطان معاملة ، ولا للاخشيد علىّ طريق . وهذه هدية عشرة آلاف دينار للاخشيد ، والف دينار لك . فجاءنى وقال : لك قبل ابن الماردانى مطالبة ؟ فقلت : لا . فقال : هذه الف دينار قد جاءتك على وجه الماء . فأعطانى الفا ، وأخذ عشرة آلاف دينار . وأهدى الىّ محمد بن على الماردانى فى وقت عشرين الف دينار على يده فاستقللتها . فلما اجتمعنا عاتبته ، فقال لى : أرسلت اليك مائة الف دينار ، ولابن كلا كاتبك عشرين الف دينار . فأخذ المائة وأعطانى العشرين الفا . فذكرت قول محمد بن على له فقال : ما أبرد هذا حفظت لك المائة الف لوقت حاجتك تريدها ؟ خذها وأنا أعلم أنك تتلفها . اه

خلافة المعز لدين الله

سنة ٣٦٥ هـ (٩٧٥ م)

ان هذا الخليفة هو أول الخلفاء الفاطميين بمصر . وقد أورد المؤرخون ما جباه من الخراج فى ظرف عدة سنين . واليك ماقاله هؤلاء :

قال ابن وصيف شـــاه كما جاء فى كتاب نشق الازهـــار لابن اياس ص ٣٧ :

لما قدم جوهر القـــائد من الغرب فى أيام الخليفـــة المعز الفاطمي جـــبى خراج مصر فى أيام الفـــاطميين الف الف ومائتى الف دينـــار (٧٢٠/٠٠٠ ج . م) وذلك فى سنـــة ثمان وخمسين وثلاثمائة . اه

وأورد المقريزى فى خططه ج ١ ص ٩٩ عن السنة نفسها قيمة أخرى هى ٣/٢٠٠/٠٠٠ دينار (١/٩٢٠/٠٠٠ ج . م)

ونحن نرى أنه أخطأ بلا شك فى هـــذا المبلـــغ إذ أن غيره من المؤلفـــين ذكره بصفة متحصل عن السنين التى تلى هـــذه السنة . وهـــذا بالطبع أقرب إلى الصـــواب لان الفاتح عادة يجبي فى أول سنـــة أقل ممـــا يجبيـــه فى السنين التـــالية .

وقال ابن حوقل فى كتابه (المسالك والممالك ص ١٠٧ ومابعدها) :

وما لاشك فيه أنهـــا جبيت (أى مصر) لسنة ٣٥٩ هـ (٩٧٠ م) على يد أبى الحسن جـوهر عبـــد أمير المـؤمنين المعز لدين الله ثلاثة آلاف الف دينـــار ومائتي الف دينـــار (١/٩٢٠/٠٠٠ ج . م) . وذلك أنهم كانوا فيما سلف من الزمان يؤدون عن الفدان ثلاثة دنانير ونصفا (٢١٠ قروش)

وزائدا عن ذلك القليل الى نقص يسير. فقبض منهم فى هـــذه السنـــة المذكورة عن الفدان سبعة دنانير (٤٢٠ قرشا) ولذلك انعقد هـــذا المال بهذا الوفـــور . اه

وعلى هـــذا الحساب لابد أن يكون عدد الافدنة التي مساحة الواحد منها ٥٩٢٩ متراً مربعـــا هو ٤٥٨/١٤٣ فدانا. وبتحويلها الى أفدنة مساحـــة كل منهـا ٤٢٠٠ متر مربـــع تصير ٧٤٥/٦٤٦ فدانا. ويكون خراج الفدان الواحد $\frac{١}{٢}$ ٢٩٧ من القروش

ويظهر أن ذلك لايسوغ فى العقل الا بصعوبة . إذ أن عدد الافدنة قليل جداً ووحـــدة الخراج مرتفعة للغـــاية. ومع ذلك فهذا المـــؤلف رزين مدقق وكان من الذين عاشوا فى ذلك العصر

وذكر أبو المحاسن فى كتابه (النجـــوم الزاهرة ج ١ ص ٤٩):

ثم جبـــاه (أى الخراج) جـوهر القـــائد خادم المعـز العبيـــدى ثـــلاثة آلاف الف دينـــار ومائتى الف دينـــار (٠٠٠/٩٢٠/١ ج . م) فى سنة ستين وثلاثمائة (٩٧١ م) . اه

ويتضح من ذلك أن خـراج السنـــة المـــاضية ظـــل باقيـــا على ماهـــو عليـــه . واليـــك ملخـــص

مبالـــغ الخراج فى عهـــد هـــذا الخليفـــة :

السنة	الخراج بالجنيهات المصرية	المساحة بالافدنة	متوسط خراج الفدان بالقروش
سنة ٣٥٨ هـ	٧٢٠/٠٠٠		
« ٣٥٩ هـ	١/٩٢٠/٠٠٠	٦٤٦/٧٤٥	٢٩٧½
« ٣٦٠ هـ	١/٩٢٠/٠٠٠	»	»

خلافة المستنصر بالله

سنـــة ٤٨٧ هـ (١٠٩٤ م)

هذا الخليفة هو خامس الخلفاء الفاطميين بمصر. وقد أورد لنـــا أبو صالح الارمنى فى تاريخه (الكنائس) ص ١٠ ومـا بعدهـــا ، بيانا بخراج هـــذا العهـــد ذا فائـدة عظيمـة ، أوضح فيه النواحى والكفور بكل كورة ، لكنه مع الاسف أغفل فيه مساحة كل منهـــا

وقد ذكر فى هـــذا البيان أن الخـــراج المؤدى عنها هو ٣/٠٦١/٠٠٠ دينار (١/٨٣٦/٦٠٠ ج ٠ م) عـــدا المقدر عن مدينة الاسكندرية وثغر دميـــاط وتنيس وقفـــط ونقـــادة وبركة الحبش بظـــاهـــر مصر

ومقـــداره ٦٠/٠٠٠ دينـــار (٣٦/٠٠٠ ج٠م). ثم ذكر في ختـــام بيـــانه أن ذلك الخـــراج استخرج فى عهـــد الخليفة المستنصر بالله الفاطمي أيام ابن الكحال القاضى . وها هى عـــدة النواحي والكفور نقلا عن ذلك البيان :

الوجـــه البحـــرى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	مجموعها
الشرقيـــة	٢٩٤	١٥٨	٤٥٢
المرتاحيـــة	٤٨	٤١	٨٩
الدقهليـــة	٣٩	٣١	٧٠
الأبوانيـــة	٦		٦
جزيرة قوسنيّا	٦٨	٦	٧٤
الغربيـــة	١٤٩	١٦٥	٣١٤
السمنودية	٩٧	٣٢	١٢٩
المنوفيتـــين	٦٩	٣٢	١٠١
فوة والمزاحمتين	١٠	٣	١٣
النستراوية	٦		٦
نقل بعده	٧٨٦	٤٦٨	١٢٥٤

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	مجموعها
ماقبله	٧٨٦	٤٦٨	١٢٥٤
رشيد والجديدية وادكو	٣		٣
جزيرة بنى نصر	٤١	٢٣	٦٤
البحيرة	٨٧	٨٩	١٧٦
حوف رمسيس		١٠١	١٠١
المجموع	٩١٧	٦٨١	١٥٩٨

الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها	عدد كفورها	مجموعها
الجيزية	٧٠	٢٧	٩٧
الاطفيحية	١٣	٤	١٧
البوصيرية	١٣	١	١٤
الفيومية	٥٥	١١	٦٦
البهنساوية	٨٤	٢١	١٠٥
الأشمونين	٥٤	٥٧	١١١
الاسيوطية	٢٢	٣٢	٥٤
المجموع	٣١١	١٥٣	٤٦٤

جملة النواحي والقرى بالوجه البحرى والقبلى

الجهة	عدد النواحى	عدد القرى	مجموعها
الوجه البحرى	٩١٧	٦٨١	١٥٩٨
« القبلى	٣١١	١٥٣	٤٦٤
الجملة	١٢٢٨	٨٣٤	٢٠٦٢

وها هو خراج كل كورة أو مديرية نقلا عن البيان المذكور :

الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الشرقية	٦٩٤/١٢١	٤١٦/٤٧٣
المرتاحية	٧٠/٣٥٨	٤٢/٢١٤
الدقهلية	٣٥٠/٧٦١	٢١٠/٤٥٧
الأبوانية	٤/٧٠٠	٢/٨٢٠
جزيرة قوسنيّا	١٥٩/٦٦٤	٩٥/٧٩٨
الغربية	٤٣٠/٩٥٥	٢٥٨/٥٧٣
السمنودية	٢٠٠/٦٥٧	١٢٠/٣٩٤
المنوفيتين	١٤٠/٩٣٣	٨٤/٥٦٠
نقل بعده	٢/٠٥٢/١٤٩	١/٢٣١/٢٨٩

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
ماقبله	٢/٠٥٢/١٤٩	١/٢٣١/٢٨٩
فوه والمزاحمتين	٦/٠٨٠	٣/٦٤٨
النستراوية	١٤/٩١٠	٨/٩٤٦
رشيد والجديدة وادكو	٣/٠٠٠	١/٨٠٠
جزيرة بنى نصر	٦٢/٥٠٨	٣٧/٥٠٥
البحيرة	١٣٩/٣١٣	٨٣/٥٨٨
حوف رمسيس	٧	٤
المجموع	٢/٢٧٧/٩٦٧	١/٣٦٦/٧٨٠

الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الجيزية	١٢٩/٦٤١	٧٧/٧٨٥
الاطفيحية	٣٩/٤٤٩	٢٣/٦٦٩
البوصيرية	٣٩/٣٩٠	٢٣/٦٣٤
الفيومية	١٤٥/١٦٢	٨٧/٠٩٧
البهنساوية	٢٣٤/٨٠١	١٤٠/٨٨١
الأشمونين	١٢٧/٦٧٦	٧٦/٦٠٦
الأسيوطية	٦٦/٩١٤	٤٠/١٤٨
المجموع	٧٨٣/٠٣٣	٤٦٩/٨٢٠

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الوجه البحرى	٢/٢٧٧/٩٦٧	١/٣٦٦/٧٨٠
« القبلى	٧٨٣/٠٣٣	٤٦٩/٨٢٠
الجملة	٣/٠٦١/٠٠٠	١/٨٣٦/٦٠٠

ولم يذكر أبو صالح الأرمني فى بيانه خراج كورة الأسيوطية . والمبلغ الذى نراه أمامها فى الجدول السابق هو الباقى بعد طرح مجموع خراج الكور الأخرى من جملة الخراج حيث ظهر لنا بعد مقابلتها أنهما مختلفان

وقد ذكر المؤلف المذكور جملة النواحى والكفور وهى ٢١٨٦ ، منها ١٢٩٦ ناحية و ٨٩٠ كفرا وهذه الجملة تزيد ٦٨ ناحية و ٥٦ كفرا بمجموعها ١٢٤ ، على الجملة التى فى الجدول السابق

حكومة صلاح الدين الأيوبى

سنة ٥٨٩ هـ (١١٩٣ م)

ابتدأت حكومة هذا السلطان من سنة ٥٦٧ هـ (١١٧١م)

قال ابن مماتى فى كتابه (قوانين الدواوين ص ٢٩) إنه فى هذه السنة المذكورة كان خراج الفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا والمزروع قمحا هو ثلاثة أرادب . وبضرب هذا المقدار فى ٣٥ قرشا ثمن الاردب ينتج ١٠٥ قروش وهو خراج الفدان الواحد بالنقود . وبتحويل ذلك الفدان الى فدان مساحته ٤٢٠٠ متر مربع يصير خراج هذا الفدان الأخير ٢ $\frac{1}{8}$ من الأرادب عينا أو ٧٨ قرشا نقدا

وأورد لنا هذا المؤلف أيضا بيان الخراج الذى كان مربوطا على المحاصيل على اختلاف أنواعها عن سنة ٥٧٢ ﻫ (١١٧٦ م)

وخراج الستة المحاصيل الأولى منها ذكر قيمته بالارادب فقط . وقد قدرنا هذه القيمة بالنقود حسبما كانت تساوى فى ذاك الوقت تقديراً مرجحا . وهذا هو البيان ، والخراج المدون به هو عن الفدان الذى مساحته ٤٠٠ قصبة مربعة أو ٥٩٢٩ مترا مربعا :—

الزراعـــة الشتـــوية

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا		خراجه عينا
	دينار	قرش	إردب
قمح	...	٨٧	٢ ١/٢
شعير.............	...	٨٧	٢ ١/٢
فول	...	٨٧	٢ ١/٢
حمص	...	٧٥	٢ ١/٢
جلبان	...	٨٧	٢ ١/٢
عدس	...	١٠٠	٢ ١/٢
كتان............	٣	١٨٠	...
قرط (برسيم)	١	٦٠	...
بصل وثوم	٢	١٢٠	...
ترمس	١ ١/٤	٧٥	...

الزراعـــة الصيفيـــة

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا		خراجه عينا
	دينار	قرش	إردب
قصب شامى.........	١	٦٠	...

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا		خراجه عينا
	دينار	قرش	إردب
قصب السكر أول سنة	٥	٣٠٠	...
« « ثانى «	٢ ١/٥	١٣٢	...
بطيخ	٣	١٨٠	...
لوبيــــا	٣	١٨٠	...
سمسم.............	١	٦٠	...
قطن	١	٦٠	...
قلقاس	٤	٢٤٠	...
باذنجان	٣	١٨٠	...
نيــــل (نيلة)....	٣	١٨٠	...
فجــــل ولفت	١	٦٠	...
خس.............	٢	١٢٠	...
كرنب	٢	١٢٠	...
بصل............	٢	١٢٠	...

أشجــــار مختلفــــة

نوع المحصول	دينار	قرش	إردب
كروم	٥	٣٠٠	...
قصب فارسى	٣	١٨٠	...
أشجـــــار	٧	٤٢٠	...

وبتحـــويل خراج الفدان المذكور إلى خراج فدان مساحتـــه ٣٣٣ $\frac{١}{٣}$ من القصبات المربعة أى ٤٢٠٠ متر مربع يصير الخراج كالآتى :-

الزراعـــة الشتـــوية

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا	خراجه عينا
	قرش	إردب
قمح	٦١	١ $\frac{٢}{٣}$
شعير............	٦١	١ $\frac{٢}{٣}$
فول	٦١	١ $\frac{٢}{٣}$
حمص............	٥٢	١ $\frac{٢}{٣}$
جلبان	٦١	١ $\frac{٢}{٣}$
عدس	٧٠	١ $\frac{٢}{٣}$
كتان	١٢٧	...
قرط (برسيم)	٤٢	...
بصل وثوم	٨٥	...
ترمس	٥٣	...

الزراعـــة الصيفيـــة

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا	خراجه عينا
	قرش	إردب
قصب شامى........	٤٢	...

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا	خراجه عينا
	قرش	إردب
قصب السكر أول سنة (رأس)	٢١٢	...
« « ثانى « (خلفة)	٩٣	...
بطيخ	١٢٧	...
لوبيا	١٢٧	...
سمسم	٤٢	...
قطن	٤٢	...
قلقاس	١٦٩	...
باذنجان	١٢٧	...
نيــل (نيلة)....	١٢٧	...
فجــل ولفت	٤٢	...
خس	٨٥	...
كرنب	٨٥	...
بصل	٨٥	...

أشجـــار مختلفـــة

نوع المحصول	خراج الفدان نقدا	خراجه عينا
كروم	٢١٢	...
قصب فارسى	١٢٧	...
أشجـــار	٢٩٦	...

وقال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٨٧ :

قال القاضى الفاضل فى متجددات سنة خمس وثمانين وخمسمائة (١١٨٩ م) أوراق بما استقر عليه عبر البلاد من الاسكندرية إلى عيذاب إلى آخر الرابع والعشرين من شعبان سنة خمس وثمانين وخمسمائة خارجا عن الثغور وأبواب الأموال الديوانية والأحكار والحبس ومنقلوط ومنقباط وعدة نواح أوردت أسماءها ولم يعين لها فى الديوان عبرة من جملة أربعة آلاف ألف وستمائة ألف وثلاثة وخمسين ألفا وتسعة عشر دينارا (٨١١/٧٩١/٢ ج. م). اه

وإليك بيان المديريات وخراجها الذى ذكره :

الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	الخراج بالدينار	بالجنيه المصرى
الشرقية والمرتاحية والدقهلية وبوش	٩٢٣/١٩٠/١	٥٥٤/٧١٤
البحيرة	٥٧٦/١١٥	٣٤٦/٦٩
حوف رمسيس	٤٠٣/٩٢	٤٤٢/٥٥
نقل بعده	٩٠٢/٣٩٨/١	٣٤٢/٨٣٩

الكورة أو المديرية	الخراج	
	بالدينار	بالجنيه المصرى
ماقبله	١/٣٩٨/٩٠٢	٨٣٩/٣٤٢
فوة والمزاحمتين ...	١٠/١٢٥	٦/٠٧٥
النستراوية	١٥/٣٠٥	٩/١٨٣
جزيرة بنى نصر ...	١١٢/٦٤٦	٦٧/٥٨٨
جزيرة قوسنيا	١٣٠/٥٩٢	٧٨/٣٥٣
الغربية	٦٧٤/٦٠٥	٤٠٤/٧٦٣
السمنودية	٢٤٥/٤٧٩	١٤٧/٢٨٧
الدنجاوية	٤٦/٢٧٤	٢٧/٧٦٤
المنوفية	١٤٨/٣٤٧	٨٩/٠٠٨
المجموع	٢/٧٨٢/٢٧٥	١/٦٦٩/٣٦٣

الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	الخراج	
	بالدينار	بالجنيه المصرى
الجيزة	١٥٣/٢٠٤	٩١/٩٢٢
الاطفيحية ...	٥٩/٧٢٨	٣٥/٨٣٧
البوصيرية	٦٠/٤٦٦	٣٦/٢٨٠
نقل بعده	٢٧٣/٣٩٨	١٦٤/٠٣٩

الكورة أو المديرية	الخراج	
	بالدينار	بالجنيه المصرى
ماقبله	٢٧٣/٣٩٨	١٦٤/٠٣٩
الفيومية	١٥٢/٦٣٤	٩١/٥٨٠
البهنسية	٣٥٢/٦٣٤	٢١١/٥٨١
الواحات.........	٢٥/٠٠٠	١٥/٠٠٠
الاشمونين	١٤٧/٧٣٢	٨٨/٦٣٩
السيوطية عدا منفلوط ومنقباط	٧٢/٥٠٤	٤٣ ٥٠٢
الاخميمية	١٠٨/٨١٢	٦٥/٢٨٧
القوصية.........	٣٦٢/٥٠٠	٢١٧/٥٠٠
المجموع	١/٤٩٥/٢١٤	٨٩٧/١٢٨

جملة خراج الوجهين البحرى والقبلى

الجهة	الخراج	
	بالدينار	بالجنيه المصرى
الوجه البحرى	٢/٧٨٢/٢٧٥	١/٦٦٩/٣٦٣
« القبلى	١/٤٩٥/٢١٤	٨٩٧/١٢٨
الجملة	٤/٢٧٧/٤٨٩	٢/٥٦٦/٤٩١

ويرى من هذا البيان أن جملة المبالغ التى ذكرت أمام كل كورة وهى ٤/٢٧٧/٤٨٩ دينارا (٢/٥٦٦/٤٩١ ج٠م)،

تنقص عن القيمة الاجمالية التي ذكرها بمقدار ٥٣٠/٣٧٥ دينارا (٣١٨/٢٢٥ ج . م)

حكومة المنصور حسام الدين لاجين
سنة ٦٨٩ هـ (١٢٩٠ م)

إن هذا السلطان هو الرابع عشر من دولة المماليك البحرية ، وفى عهده مسحت أرض مصر المرة الرابعة فى حكم العرب

قال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٨٨ :

لما أفضت السلطنة الى المنصور لاچين راك البلاد . وذلك أن أرض مصر كانت أربعة وعشرين قيراطا ، فيختص السلطان منها بأربعة قراريط ، ويختص الأجناد بعشرة قراريط ، ويختص الأمراء بعشرة قراريط . وكان الأمراء يأخذون كثيرا من اقطاعات الأجناد ، فلا يصل الى الأجناد منها شيء . ويصير ذلك الاقطاع فى دواوين الأمراء ، ويحتمى بها قطاع الطريق ، وتثور بها الفتن ، ويقوم بها الهوشات ، ويمنع منها الحقوق والمقررات الديوانية ، وتصير مأكلة لأعوان الأمراء ومستخدميهم ، ومضرة على أهل البلاد التى تجاورها . فأبطل السلطان ذلك ، ورد تلك الاقطاعات على أربابها ،

وأخرجها بأسرها من دواوين الأمراء . وأول مابدأ به ديوان الأمير سيف الدين منكوتمر نائب السلطنة . اه

وقال ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور ج ١ ص ١٣٧) :

ثم دخلت سنة سبع وتسعين وستمائة (١٢٩٨ م)

وفيها راك السلطان البلاد المصرية وهو الروك الحسامى . وكان ابتداء ذلك فى سادس جمادى الأولى من السنة المذكورة . وكان المتكلم فى ذلك شخصا من المباشرين يقال له التاج الطويل . فشرع فى كتب قوائم بمساحة البلاد وأسمائها . وكانت البلاد المصرية مقسومة يومئذ على أربعة وعشرين قيراطا . منها أربعة قراريط للسلطان . ومنها عشرة قراريط للامراء والاطلاقات ، ومنها عشرة قراريط للجند كلهم . فرسم السلطان للمباشرين بأن يكفوا الامراء بعشرة قراريط مع الأجناد ، وزاد الذين قد تشكوا من الأجناد قيراطا ، وبقى للسلطان ثلاثة عشر قيراطا . فشكى الجند وضجوا من ذلك ، وكان المتكلم فى ذلك الأمير منكوتمر النائب . فصار يقابح الأمراء والجند أنحس مقابحة ، وعادى سائر العسكر بسبب ذلك . فنفرت قلوبهم عن السلطان لاجين ، وتمنى كل أحد زواله ، وكثر الدعاء عليه من الناس . وكان مملوكه منكوتمر من سيآت الدهر أظلم خلق الله تعالى وأنحسهم . فلما كان ثامن رجب من السنة المذكورة فرقت

المثالات بما تقرر عليه المال مع الأمراء والجند وهم غير راضين بذلك . اه

ولم يذكر المقريزى ولا ابن اياس شيئا آخر عن تفصيلات هذا الروك . غير أننا بواسطة كتاب (التحفة السنية) لابن الجيعان الذى هو عن الروك الذى بعده أى روك السلطان الناصر محمد بن قلاوون امكننا استنتاج هذه التفصيلات

فقد ذكر ابن الجيعان فى كتابه الآنف الذكر خراج الروك السابق عن القرى التى حدث فيها تغيير دون أن يذكر مصدر ذلك . غير أنه من النص الذى نقلناه عن ابن اياس سابقا والنص الآتى له بعد يعرف بالبداهة أن هذا الخراج يختص بالروك الحسامى

فقد قال ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور ص ١٥٩) عند الكلام على حوادث سنة ٧١٥ ﻫ (١٣١٥ م) :

انه فى هذه السنة راك الناصر محمد بن قلاوون البلاد المصرية وهو الروك الناصرى بعد الروك الحسامى ، فزاد عن الروك الحسامى فى مواضع ونقص فى مواضع . اه

واذن يكون الخراج السابق للذى ذكره ابن الجيعان هو خراج الروك الحسامى . وسيتضح فيما بعد أن خراج الروك

الناصرى ينقص عن خراج الروك الحسامى بوجه عام

وقد تتبعنا فى وضع تفصيلات الروك الحسامى الطريقة التى وضع بها الروك الناصرى . أما عدد النواحى والفدادين فقد أبقيناه على ما هو عليه لعدم وجود ما يفيد حدوث تغيير فيه خصوصا أن المدة مابين الاثنين قصيرة (١٧ سنة) لايتوقع فيها حدوث تغيير كبير . واليك بيان هذه التفصيلات :

عدد النواحى بكل كورة فى

الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ضواحى مصر	٢٦
القليوبية............	٦١
الشرقية	٣٩٦
الدقهلية والمرتاحية..	٢١٤
دمياط	١٤
الغربية	٤٧٧
المنوفية	١٣٣
نقل بعده	١٣٢١

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	١٣٢١
أبيار وجزيرة بنى نصر...	٤٩
البحيرة	٢٣١
فوة والمزاحمتين.........	١٦
النستراوية	٦
الاسكندرية	١٤
المجموع	١٦٣٧

عدد النواحي بكل كورة فى
الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
الجيزية	١٥٤
الاطفيحية	٥٢
الفيومية............	١٠٤
البهنساوية	١٥٩
نقل بعده	٤٦٩

الـــكورة أو المديرية	عـــدد نواحيهـــا
ماقبـــله	٤٦٩
الاشمـــونين	١٠٤
المنفـــلوطية..........	٥
الاسيـــوطية..........	٣٣
الاخميميـــة..........	٢٥
القـــوصية...........	٤٣
المجمـــوع	٦٧٩

جمـــلة عـــدد النواحى بالوجهـــين
البحرى والقبـــلى

الجهـــة	عـــدد نواحيها
الوجه البحـــرى	١٦٣٧
« القبـــلى	٦٧٩
الجمـــلة	٢٣١٦

خـــراج كل كورة أو مـــديرية فى
الوجـــه البحرى

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
ضواحي مصر	١٥٧/١٧٠	٩٤/٣٠٢
القليـــوبية......	٤٤٢/٤٧٤	٢٦٥/٤٨٤
الشرقيـــة	١/٣٧٣/٤٩٣	٨٢٤/٠٩٦
الدقهلية والمرتاحية	٦٤٤/٢٦٦	٣٨٦/٥٦٠
دميـــاط	٢٧/٠٦٦	١٦/٢٣٩
الغربيـــة	٢/١٨٢/٩٣٣	١/٣٠٩/٧٦٠
المنوفيـــة	٥٦٤/٦٨٨	٣٣٨/٨١٣
أبيار وجزيرة بنى نصر	١١٧/٤٧٥	٧٠/٤٨٥
البحـــيرة	٧٥٩/٤٢٨	٤٥٥/٦٥٧
فـــوة والمزاحمتين	٦٤/٤٥٨	٣٨/٦٧٥
النســـتراوية	٤٠/٦٨٠	٢٤/٤٠٨
الاسكندرية	٨٠/٧٩٢	٤٨/٤٧٥
المجمـــوع	٦/٤٥٤/٩٢٣	٣/٨٧٢/٩٥٤

خراج كل كورة أو مديرية فى الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	خراجها بالدينار	خراجها بالجنيه المصرى
الجيزية	٧٨٥/٤٣٤	٤٧١/٢٦٠
الاطفيحية	١٤٠/٧٥٢	٨٤/٤٥١
الفيومية......	٥٣٣/٠٢١	٣١٩/٨١٣
البهنساوية	١/١٧٨/٣٨٣	٧٠٧/٠٣٠
الاشمونين.....	٦٣٧/٤٩٦	٣٨٢/٤٩٨
المنفلوطية.....	٦٤/٣٧٥	٣٨/٦٢٥
الاسيوطية	٣٨٣/٨٣٢	٢٣٠/٢٩٩
الاخيمية	١٨٨/٦١٩	١١٣/١٧١
القوصية......	٤٤٩/٧٤٩	٢٦٩/٨٤٩
المجموع	٤/٣٦١/٦٦١	٢/٦١٦/٩٩٦

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	الخراج بالدينار	الخراج بالجنيه المصرى
الوجه البحرى....	٦/٤٥٤/٩٢٣	٣/٨٧٢/٩٥٤
« القبلى....	٤/٣٦١/٦٦١	٢/٦١٦/٩٩٦
الجملة	١٠/٨١٦/٥٨٤	٦/٤٨٩/٩٥٠

عدد الافدنة بكل كورة فى
الوجه البحـــرى

الكورة أو المديرية	عـــدد افـــدتهـــا	
	فدان مساحه ٥٩٢٩م.م	فدان مساحه ٤٢٠٠م.م
ضواحى مصر....	٢٠/٥٩٨	٢٩/٠٧٧
القليـــوبية.....	١١٣/٣٢١	١٥٩/٩٧٢
الشرقيـــة......	٥١٣/٩٧٠	٧٢٥/٥٥٥
الدقهليـة والمرتاحيـة	١٧٠/٥٨٨	٢٤٠/٨١٤
دميـــاط......	٩/١٩١	١٢/٩٧٤
الغربيـــة......	٥٥٧/١٧٦	٧٨٦/٥١٧
المنوفيـــة......	١٤٦/٠٥٦	٢٠٦/١٨٢
أبيار وجزيرة بنى نصر	١٠٠/٢٢٤	١٤١/٤٨٣
البحـــيرة......	٣١٨/١٩٦	٤٤٩/١٨٧
فـــوة والمزاحمتـين	١٢/٩٢٧	١٨/٢٤٨
النســـتراوية....	٧/٣٢٦	١٠/٣٤٢
الاســـكندرية ..	٣٢/١٧٢	٤٥/٤١٦
المجمـــوع	٢/٠٠١/٧٤٥	٢/٨٢٥/٧٦٧

عدد الافدنة بكل كورة فى

الوجه القبـــلى

الكورة أو المديرية	عـــدد أفـــدنتهـــا	
	فدان مساحته ٥٩٢٩م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠م.م
الجيزية..........	١٦٥/١٣٦	٢٣٣/١١٧
الاطفيحية	١٢٥/٢١٦	١٧٦/٧٦٣
الفيومية	١٥٥/٣٥٢	٢١٩/٣٠٥
البهنساوية	٣٥٧/١٢٦	٥٠٤/١٤٣
الاشمونين........	٢٠٩/١٣٩	٢٩٥/٢٣٥
المنفلوطية	٢٢/٧٩١	٣٢/١٧٣
الاسيوطية	١٣٤/٤٢٢	١٨٩/٧٥٩
الاخميمية	١٢٠/٦٢٠	١٧٠/٢٧٥
القوصية.........	٣٤٥/٠٩٣	٤٨٧/١٥٦
المجموع	١/٦٣٤/٨٩٥	٢/٣٠٧/٩٢٦

جملة الأفدنة بالوجهين البحرى والقبلى

الجهـــة	عـــدد الأفـــدنة	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
الوجه البحرى	٢/٠٠١/٧٤٥	٢/٨٢٥/٧٦٧
« القبلى.......	١/٦٣٤/٨٩٥	٢/٣٠٧/٩٢٦
الجمـــلة	٣/٦٣٦/٦٤٠	٥/١٣٣/٦٩٣

خراج الفدان بكل كورة فى
الوجـــه البحرى

الكورة أو المديرية	خراج الفـــدان	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م٠م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م٠م
	ص	ص
ضواحى مصر	٤٥٨	٣٢٤
القليوبية	٢٣٤	١٦٠
الشرقية	١٦٠	١١٢
الدقهلية والمرتاحية	٢٢٧	١٦٠ ١/٢
دمياط	١٧٦ ١/٢	١٢٥
الغربية	٢٣٥	١٦٦ ١/٢
المنوفية	٢٣٢	١٦٤
أبيار وجزيرة بنى نصر	٧٠	٥٠
البحيرة	١٤٣	١٠١ ١/٢
فوة والمزاحمتين ...	٢٩٩	٢١٢
النستراوية	٣٣٣	٢٣٧
الاسكندرية	١٥٠ ١/٢	١٠٦ ١/٢
متوسط خراج الفدان	١٩٣	١٣٧

خراج الفدان بكل كورة فى الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	خراج الفدان	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
	ط	ط
الجيزية	٢٨٥	٢٠٢
الاطفيحية	٦٧½	٤٨
الفيومية	٢٠٦	١٤٦
البهنساوية	١٩٨	١٤٠
الأشمونين	١٨٢½	١٢٩½
المنفلوطية	١٧٠	١٢٠
الأسيوطية	١٧١	١٢١
الاخميمية	٩٣½	٦٦½
القوصية	٧٨	٥٥
متوسط خراج الفدان	١٦٠	١١٣

المتوسط العام لخراج الفدان بالوجهين البحرى والقبلى

الكورة أو المديرية	متوسط خراج الفدان	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
	ط	ط
الوجه البحرى	١٩٣	١٣٧
« القبلى	١٦٠	١١٣
المتوسط العام لخراج الفدان	١٧٦½	١٢٥

حكومة الناصر محمد بن قلاوون

سنة ٧٤١ هـ (١٣٤١ م)

تولى هـــذا السلطان حـــكم مصر ثـــلاث مرات فى مـــدد ثلاث مختلفة واذا احتسبنا حكومته فى كل مرة كان فى المرة الثالثة الثامن عشر من سلاطـــين دولة المماليـــك البحرية

وفى عهـــد حكومته الثالثة أمر فى سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) بمسح أراضى الديار المصرية فـــكانت هـــذه هى المرة الخامسة والأخـــيرة التى تم فيها مسح أراضيهـــا والتى أخـــبرنا بهـــا مؤرخـــو العرب

وهـــذه المساحة الـــتى تسمى أحيانا بروك ابن الجيعان نسبة إلى اسم هـــذا المؤلف ، وأحيـــانا باسم روك الأشرف شعبان نسبة الى هـــذا السلطان الذى كان متوليا عـــلى مصر عام ٧٧٧ هـ (١٣٧٥ م) وهو العـــام الذى نوه عنـــه ابن الجيعان حيث قال إن كتابه يصف الحالة التي كانت عليها الأقاليم فى العام المذكـــور ، هذه المساحة لم تك فى الحقيقة إلا روك السلطـــان الناصر . وهـــذا الروك هو الذى قال عنـــه المقريزى انه كان من عمـــل هـــذا السلطان فى سنـــة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) وانه بقى معمولا به الى سنة ٧٨٤ هـ (١٣٨٢ م). وعلى هـــذا تكون مندمجة فى غضونه مدة حكم الأشرف شعبان

قال المقريزى فى خططه ج ١ ص ٨٨:

لما كانت الأيام الناصرية راك الناصر محمد البلاد.
قال جامع السيرة الناصرية - وفى سنة خمس عشرة وسبعمائة (١٣١٥ م) اختار السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون أن يروك الديار المصرية وأن يبطل منها مكوسا كثيرة ويفضل لخاص مملكته شيئا كثيرا من أراضى مصر. وكان سبب ذلك أنه اعتبر كثيرا من أخباز المماليك والحاشية الذين كانوا للملك المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير والأمير سلار وسائر المماليك البرجية، فاذا هى مابين ألف دينار الى ثمانمائة دينار. وخشى من قطع أخباز المذكورين فولد له الرأى مع القاضى فخر الدين محمد ابن فضل الله ناظر الجيش أن يروك ديار مصر ويقرر اقطاعات مما يختار، ويكتب بها مثالات سلطانية. فتقدم الفخر ناظر الجيش لدواوين الجيش بعمل أوراق بما عليه عبر النواحى ومساحتها وعين السلطان لكل إقليم من أقاليم ديار مصر أناسا وكتب مرسوما للأمير بدر الدين جنكل بن البابا أن يخرج لناحية الغربية ومعه أعزل الحاجب، ومن الكتاب المكين بن فرويته. وأن يخرج الأمير عز الدين أيدمر الخطيرى إلى ناحية الشرقية ومعه الأمير أيتمش المحمدى، ومن الكتاب أمين الدولة ابن قرموط. وأن يخرج الأمير بلبان الصرخدى والقليجى وابن طرنطاى وبيبرس الجمدار

إلى ناحيتي المنوفية والبحيرة . وأن يخرج البليلى والمرتينى إلى الوجه القبلى . وندب معهم كتابا ومستوفين وقياسين فساروا إلى حيث ذكر . فكان كل منهم إذا نزل بأول عمله طلب مشايخ كل بلد ودللاءها وعدولها وقضاتها وسجلاتها التى بأيدى مقطعيها ، وفحص عن متحصلها من عين وغلة وأصناف ، ومقدار ماتحتوى عليه من الفدن ومزروعها وبورها وما فيها من ترائب وبواق وخرس ومستبحر ، وعبرة الناحية وما عليها لمقطعيها من غلة ودجاج وخراف وبرسيم وكشك وكعك وغير ذلك من الضيافة . فاذا حرر ذلك كله ابتدأ بقياس تلك الناحية ، وضبط بالعدول والقياسين وقاضى العمل مايظهر بالقياس الصحيح ، وطلب مكلفات تلك القرية وغنداقها ، وفضل مافيها من الخاص السلطانى وبلاد الأمراء وإقطاعات الأجناد والرزق حتى ينتهي إلى آخر عمله . ثم حضروا بعد خمسة وسبعين يوما وقد تحرر فى الأوراق المحضرة حال جميع ضياع أرض مصر ومساحتها وعبرة أراضيها وما يتحصل عن كل قرية من عين وغلة وصنف . فطلب السلطان الفخر ناظر الجيش والتقى الأسعد ابن أمين الملك المعروف بكاتب سرلغى وسائر مستوفى الدولة وألزمهم بعمل أوراق تشتمل على بلاد الخاص السلطانى التى عينها لهم وعلى اقطاعات الأمراء . وأضاف

على عبرة كل بلد ماكان على فلاحيها من ضيافة لمقطعيها . وأضاف إلى العبرة مافى الأقطاع من الجوالى. وكتب مثالات للأجناد باقطاعات على هذا الحكم . فاعتد منها بما كان يصرف فى كلف حمل الغلال من النواحى الى ساحل القاهرة وما كان عليها من المكس . اه

وقد ألغى السلطان الناصر عددا كبيرا من الضرائب الجائرة وبذلك خفف عن البلاد الأعباء الثقيلة التى كانت رازحة تحتها . وإليك ماقاله المقريزى أيضا بالصفحة ٨٨ فى هذا الصدد :

وأبطل السلطان عدة مكوس منها مكس ساحل الغلة . وكان جل متحصل الديوان ، وعليه اقطاعات الأمراء والأجناد . ويتحصل منه فى السنة أربعة آلاف الف وستمائة ألف درهم . وعليه أربعمائة مقطع ، لكل منهم من عشرة آلاف الى ثلاثة آلاف ، ولكل من الأمراء من أربعين ألفا إلى عشرة آلاف . وكانت جهة عظيمة لها متحصل كثير جدا . وينال القبط منها منافع كثيرة لاتحصى ، ويحل بالناس من ذلك بلاء شديد وتعب عظيم من المغارم والظلم . فان مظالمها كانت تتعدد مابين نواتية تسرق ، وكيالين تبخس ، وشادّين وكتاب يريد كل منهم شيئا . وكان مقرر الاردب درهمين للسلطان ، ويلحقه نصف درهم غير ماينهب ويسرق .

وكان لهذه الجهة مكان يعرف بخص الكيالة فى ساحل بولاق ، يجلس فيه شاد وستون متعمما مابين كتاب ومستوفين وناظر ، وثلاثون جنديا مباشرون . ولا يمكن أحدا من الناس أن يبيع قدحا من غلة فى سائر النواحي . بل تحمل الغلات حتى تباع فى خص الكيالة ببولاق

ومما أبطل أيضا نصف السمسرة . وهو عبارة عن أن من باع شيئا من الاشياء فانه يعطى أجرة الدلال على ماتقرر من قديم عن كل مائة درهم درهمين . فلما ولى ناصر الدين الشيخى الوزارة قرر على كل دلال من دلالته درهما من كل درهمين . فصار الدلال يعمل معدله ، ويجتهد حتى ينال عادته ، وتصير الغرامة على البائع . فتضرر الناس من ذلك ، وأوذوا فلم يغاثوا حتى أبطل ذلك السلطان

ومما أبطل رسوم الولاية . وكانت جهة تتعلق بالولاة والمقدمين ، فيجبيها المذكورون من عرفاء الأسواق وبيوت الفواحش . ولهذه الجهة ضامن ، وتحت يده عدة صبيان ، وعليها جند مستقطعون وأمراء وغيرهم . وكانت تشتمل على ظلم شنيع وفساد قبيح وهتك قوم مستورين وهجم بيوت أكثر الناس

ومما أبطل مقرر الحوائص والبغال من المدينة وسائر أعمال مصر كلها من الوجه القبلى والبحرى .

فكان على كل من الولاة المقدمين مقرر يحمل فى كل قسط من أقساط السنة إلى بيت المال . عن ثمن حياصة ثلاثمائة درهم ، وعن ثمن بغل خمسمائة درهم . وعلى هذه الجهة عدة مقطعين ، ويفضل منها مايحمل . وكان يصيب الناس من هذه الجهة ما لا يوصف ، ويحل بهم من عسف الرقاصين مايهون معه الموت

ومن ذلك مقرر السجون . وهو عبارة عما يؤخذ من كل من يسجن . فللسجان على حكم المقرر ستة دراهم سوى كلف أخرى. وعلى هذه الجهة عدة مقطعين . ويرغب فيها الضمان ، ويتزايدون فى مبلغ ضمانها لكثرة مايتحصل منها . فانه كان لو تخاصم رجل مع امرأته أو ابنه رفعه الوالى إلى السجن . فبمجرد ما يدخل السجن ولو لم يقم به إلا لحظة واحدة أخذ منه المقرر . وكذلك كان على سجن القضاة أيضا

ومن ذلك مقرر طرح الفراريج . ولها ضمان عدة فى سائر نواحى أرض مصر يطرحون على الناس الفراريج . فيمر بضعفاء الناس من ذلك بلاء عظيم ، وتقاسى الأرامل من العسف والظلم شيئاً كثيرا . وكان على هذه الجهة عدة مقطعين . ولا يمكن أحدا من الناس فى جميع الأقاليم أن يشترى فروجا فما فوقه إلا من الضامن . ومن عثر عليه أنه اشترى أو باع فروجا من سوى الضامن جاءه الموت من

كل مكان ، وما هو بميت

ومن ذلك مقرر الفرسان . وهو عبارة عما يجبيه ولاة النواحي من سائر البلاد . فلا يؤخذ درهم مقرر حتى يغرم عليه صاحبه درهمين . ويقاسي الناس فيه أهوالا صعبة

ومن ذلك مقرر الأقصاب والمعاصر . وهو مايجبى من مزارعي قصب السكر ومن المعاصر ورجال المعاصر

ومن ذلك مقرر رسوم الأفراح . ويجبى من سائر النواحي . ولهذه الجهة عدة ضمان . ولا يعرف لهذه الجهة أصل البتة ، وانما يجبى بضرائب ينال الناس فيها مع المقرر غرامات وروعات

ومن ذلك حماية المراكب . وهي عبارة عما يؤخذ من كل مركب بتقرير معين يعرف بمقرر الحماية . وكانت هذه الجهة أشد ما ظلم به الناس . فيؤخذ من كل من ركب البحر للسفر حتى من السؤال والمكدين

ومن ذلك حقوق القينات . وهو عبارة عما يجمع من الفواحش والمنكرات ، فيجبيه مهتار الطشتخاناه السلطانية من أوباش الناس

ومن ذلك شد الزعماء . وهى جهة مفردة وحقوق السودان وكشف المراكب ومقرر ماعلى كل جارية أو عبد حين نزولهم بالخانات لعمل الفاحشة . فيؤخذ من كل ذكر وأنثى مقرر معين

ومتوفر الجراريف وهو مايجبى من سائر النواحى فيحمل ذلك مهندسو البلاد إلى بيت المال باعانة الولاة لهم فى تحصيل ذلك . وعلى هذه الجهة عدة مقطعين من الجند . ومقرر المشاعلية وهو عبارة عما يؤخذ عن كسح الأقنية وحمل مايخرج منها من الوسخ الى الكيمان . فكان اذا امتلأ سراب جامع أو مدرسة أو مسمط أو تربة أو منزل من منازل سائر الناس لايمكنه ولو بلغ من العظمة ماعسى أن يبلغ التعرض لذلك حتى يأتيه ضامن الجهة ويقاوله على كسح ذلك بما يريد . وكان من عادة الضامن الاشتطاط فى السوم وطلب اضعاف القيمة . فان لم يرض ربّ المنزل بما طلب الضامن وإلا تركه وانصرف . فلا يقدر على مقاساة ترك الوسخ ، ويضطر إلى سؤاله ثانيا . فيعظم تحكمه ويشتد بأسه إلى أن يرضيه بما يختار حتى يتمكن من كسح فنائه ورفع ماهنالك من الأقذار

ومن ذلك إبطال المباشرين من النواحى . وكانت

بلاد مصر كلها من الوجهين القبلى والبحرى ما من بلد صغير وكبير إلا وفيه عدة من كتّاب وشادّ ونحو ذلك. فأبطل السلطان المباشرين ، وتقدم بمنعهم من مباشرة النواحى إلا من بلد فيها مال السلطان فقط . فأراح الله سبحانه الخلق بابطال هذه الجهات من بلاء لايقدر قدره ولا يمكن وصفه . اه

وقال فى ص ٩١ :

وما زال الأمر بمصر على ما رسمه الملك الناصر فى هذا الروك إلى أن زالت دولة بنى قلاوون بالملك الظاهر برقوق فى شهر رمضان سنة أربع وثمانين وسبعمائة . فأبقى الأمر على ذلك إلا أن أشياء منه أخذت تتلاشى قليلا قليلا إلى أن كانت الحوادث والمحن فى سنة ست وثمانمائة حيث حدث من أنواع التغيرات وتنوع الظلم مالم يخطر ببال أحد . وسيمر بك جمل من ذلك عند ذكر أسباب خراب إقليم مصر إن شاء الله تعالى . اه

وقال ابن إياس فى كتابه (بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٩) عند الكلام على حوادث سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) انه فى هذه السنة راك السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون البلاد المصرية وهو الروك الناصرى

وهـــذا الروك كان محكما فى بابه ولم يكن فقط أكثر استيفاء من المساحات التى سبقته فى العهد العربى بل كان عملا متقنا تفتخر به أى مصلحة من مصالح المساحة الحالية. غير أنه ترك فيه فراغ صغير هو إغفال ذكر خراج بعض النواحى ومساحتها. ومع ذلك فهذا النقص لم يكن لحسن الحظ كبيرا إذ أن خراج معظم النواحى ومساحتها قد ذكرا فيه كما يتضح ذلك فى البيان الآتى :

النواحى التي ذكر خراجها ومساحتها	١٨٢٨
« « ذكرت مساحتها ولم يذكر خراجها......	٢٣١
« « ذكر خراجها ولم تذكر مساحتها........	١٩٧
« « لم يذكر خراجها ولا مساحتها	٦٣
الجملة	٢٣١٩

وقد استطعنا أن نسد هذا الفراغ بأخذنا متوسط المساحة للنواحى التى ذكرت مساحتها فى كل مديرية على حدة ، وضربنا هذا المتوسط فى عدد النواحي التى لم تذكر مساحتها

وبما أن النواحى الأولى تكون أغلبية النواحى كلها — ٢٠٥٩ ناحية مقابل ٢٦٠ ناحية — فلا ريب

عندنا أن النتيجة التى حصلنا عليها بواسطة هذه العملية لاتبعد عن الحقيقة كثيرا

وأما الخراج فقد سهل علينا أمره إذ ذكر ابن الجيعان جملة الخراج عن الكور كلها ما عدا المنفلوطية . فاتبعنا فى استخراج خراجها الطريقة التى اتبعناها فى تعيين مساحة الكور التي لم تذكر مساحتها . وهذا السهو الذى وقع فى كورة المنفلوطية لم يكن له تأثير كبير لأن ابن الجيعان ذكر مساحة أربع نواح من النواحى الخمس التي تتكون منها هذه الكورة وخراجها . وإليك بيان الروك المذكور :

عدد النواحى بكل كورة فى
الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ضواحى مصر	٢٦
القليوبية	٦١
الشرقية	٣٩٦
الدقهلية والمرتاحية	٢١٤
دمياط	١٤
نقل بعده	٧١١

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	٧١١
الغربية	٤٧٧
المنوفية	١٣٣
أبيار وجزيرة بنى نصر....	٤٩
البحيرة	٢٣١
فوة والمزاحمتين	١٦
النستراوية	٦
الاسكندرية	١٤
المجموع	١٦٣٧

عدد النواحى بكل كورة فى
الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
الجيزية	١٥٤
الاطفيحية	٥٢
الفيومية	١٠٤
البهنساوية	١٥٩
نقل بعده	٤٦٩

الكورة أو المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	٤٦٩
الأشمونين	١٠٤
المنفلوطية	٥
الأسيوطية............	٣٣
الاخميمية	٢٥
القوصية..............	٤٣
المجموع	٦٧٩

جملة النواحي بالوجهين
البحرى والقبلى

الجهة	عدد نواحيها
الوجه البحرى	١٦٣٧
« القبلى..........	٦٧٩
الجملة	٢٣١٦

خراج كل كورة أو مديرية فى
الوجـــه البحرى

الكورة أو المديرية	خـــــــــــــــــــراجها	
	بالدينـــــار	بالجنيه المصرى
ضواحي مصر	١٥٣/٠٧٥	٩١/٨٤٥
القليـويـة	٤١٩/٨٥٠	٢٥١/٩١٠
الشرقيـــة......	١/٤١١/٨٧٥	٨٤٧/١٢٥
الدقهليـة والمرتاحيـة	٥٩٦/٠٧١	٣٥٧/٦٤٣
دميـــاط.......	١١/١٠٠	٦/٦٦٠
الغربيـــة.......	١/٨٤٤/٠٨٠	١/١٠٦/٤٤٨
المنوفيـــة	٥٧٤/٦٢٩	٣٤٤/٧٧٧
أبيار وجزيرة بنى نصر	١٠٠/٢٣٢	٦٠/١٣٩
البحـــيرة	٧٤١/٢٩٤	٤٤٤/٧٧٦
فـــوة والمزاحمتين	٥٦/٨٤٦	٣٤/١٠٨
النســـتراوية....	٤٣/٥٠٠	٢٦/١٠٠
الاسكندرية	١١/٠٠٠	٥/٦٠٠
المجمـــوع	٥/٩٦٣/٥٥٢	٣/٥٧٨/١٣١

خراج كل كورة أو مديرية فى
الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	خراجها	
	بالدينار	بالجنيه المصرى
الجيزية	٦٢/٠٠٠	٣٧/٢٠٠
الاطفيحية	١٤٣/٩٩٧	٨٦/٣٩٨
الفيومية	١٦٤/٠٥٠	٩٨/٤٣٠
البهنساوية	١/٣٠٢/٦٤٢	٧٨١/٥٨٥
الاشمونين	٧٦٢/٠٤٠	٤٥٧/٢٢٤
المنفلوطية	٤٧/٥٠٠	٢٨/٥٠٠
الاسيوطية	٣٢٣/٩٢٠	١٩٤/٣٥٢
الاخميمية	٢٤٣/٩٢٥	١٤٦/٣٥٥
القوصية	٤١٤/٦٦٣	٢٤٨/٧٩٨
المجموع	٣/٤٦٤/٧٣٧	٢/٠٧٨/٨٤٢

جملة خراج الكور بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	خراجها	
	بالدينار	بالجنيه المصرى
الوجه البحرى ...	٥/٩٦٣/٥٥٢	٣/٥٧٨/١٣١
« القبلى	٣/٤٦٤/٧٣٧	٢/٠٧٨/٨٤٢
الجملة	٩/٤٢٨/٢٨٩	٥/٦٥٦/٩٧٣

عـــدد الأفـــدنة بكل كورة فى
الوجـــه البحـــرى

الكورة أو المديرية	عـــدد أفدنتهـــا	
	فدان مساحه ٥٩٢٩ م م	فدان مساحه ٤٢٠٠ م م
ضواحى مصر	٢٠/٥٩٨	٢٩/٠٧٧
القليوبية	١١٣/٣٢١	١٥٩/٩٧٢
الشرقية	٥١٣/٩٧٠	٧٢٥/٥٥٥
الدقهلية والمرتاحيــة	١٧٠/٥٨٨	٢٤٠/٨١٤
دمياط	٩/١٩١	١٢/٩٧٤
الغربية.........	٥٥٧/١٧٦	٧٨٦/٥١٧
المنوفية.........	١٤٦/٠٥٦	٢٠٦/١٨٢
أبيار وجزيرة بنى نصر	١٠٠/٢٢٤	١٤١/٤٨٣
البحيرة.........	٣١٨/١٩٦	٤٤٩/١٨٧
فوة والمزاحمتين ...	١٢/٩٢٧	١٨/٢٤٨
النستراوية	٧/٣٢٦	١٠/٣٤٢
الاسكندرية	٣٢/١٧٢	٤٥/٤١٦
المجموع	٢/٠٠١/٧٤٥	٢/٨٢٥/٧٦٧

عـــدد الأفدنة بـــكل كورة فى
الوجه القبـــلى

الكورة أو المديرية	عـــدد أفدنتهـــا	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
الجيزية	١٦٥/١٣٦	٢٣٣/١١٧
الاطفيحية	١٢٥/٢١٦	١٧٦/٧٦٣
الفيومية	١٥٥/٣٥٢	٢١٩/٣٠٥
البهنساوية	٣٥٧/١٢٦	٥٠٤/١٤٣
الأشمونين	٢٠٩/١٣٩	٢٩٥/٢٣٥
المنفلوطية	٢٢/٧٩١	٣٢/١٧٣
الاسيوطية	١٣٤/٤٢٢	١٨٩/٧٥٩
الاخميمية	١٢٠/٦٢٠	١٧٠/٢٧٥
القوصية	٣٤٥/٠٩٣	٤٨٧/١٥٦
المجموع	١/٦٣٤/٨٩٥	٢/٣٠٧/٩٢٦

جمـــلة الأفدنة بالوجهين البحرى والقبلى

الجهـة	عـــدد أفدنتهـا	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
الوجه البحرى ...	٢/٠٠١/٧٤٥	٢/٨٢٥/٧٦٧
« القبـلى	١/٦٣٤/٨٩٥	٢/٣٠٧/٩٢٦
الجمـلة	٣/٦٣٦/٦٤٠	٥/١٣٣/٦٩٣

خراج الفدان بكل كورة فى
الوجه البحرى

الكورة أو المديرية	خراج الفدان	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م٠م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م٠م
	ص	ص
ضواحي مصر	٤٤٦	٣٣٦
القليوبية	٢٢٢	١٥٧ ١/٢
الشرقية	١٦٥	١١٦ ١/٢
الدقهلية والمرتاحية	٢٩٥	١٤٨ ١/٢
دمياط	٧٢ ١/٢	٥١
الغربية	١٩٨ ١/٢	١٤٠ ١/٢
المنوفية	٢٣٦	١١٧
أبيار وجزيرة بنى نصر	٦٠	٤٢ ١/٢
البحيرة	١٣٩ ١/٢	٩٩
فوة والمزاحمتين ...	٢٦٤	١٨٧
النستراوية	٣٣٦	٢٥٣ ١/٢
الاسكندرية	٢٠ ١/٢	١٤ ١/٢
متوسط خراج الفدان	١٧٨ ١/٢	١٢٦ ١/٢

خراج الفدان بكل كورة فى الوجه القبلى

الكورة أو المديرية	خراج الفدان	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
	ص	ص
الجيزية	٢٢٥	١٦٠
الاطفيحية	٦٩	٤٩
الفيومية	٦٣	٤٥
البهنساوية	٢١٩	١٥٥
الأشمونين	٢١٨ ١/٢	١٥٥
المنفلوطية	١٢٥	٨٨
الأسيوطية	١٤٤ ١/٢	١٠٢
الاخميمية	١٢١	٨٦
القوصية	٧٢	٥١
متوسط خراج الفدان	١٢٥ ١/٢	٨٩

المتوسط العام لخراج الفدان بالوجهين البحرى والقبلى

الكورة أو المديرية	متوسط خراج الفدان	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
	ص	ص
الوجه البحرى	١٧٨ ١/٢	١٢٦ ١/٢
« القبلى	١٢٥ ١/٢	٨٩
المتوسط العام لخراج الفدان	١٥٢	١٠٧ ٣/٤

الفصل السادس

عصر العثمانيين

من سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) الى ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م)

لايوجد لدينا عن هذا العصر سوى مبلغين أحدهما خاص بأوائل حكمهم والثانى بآخره

فالأول ذكره ابن اياس فى كتابه (بدائع الزهور ج٣ ص ٢٦٦) حيث قال :

وقد بلغني ممن أثق به أنه كان متحصل خراج مصر فى دولة ابن عثمان لما ملكوها ألف ألف دينار وثلاثمائة ألف دينار (٧٨٠/٠٠٠ ج.م) ومن المغل ستمائة ألف إردب منها ثلاثمائة ألف إردب قمح وثلاثمائة ألف إردب شعير وفول وغير ذلك . اهـ

وبما أن هذا المؤلف توفى سنة ٩٣٠ هـ (١٥٢٣ م) والفتح العثمانى كان سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) فيكون الخراج الذى ذكره هو عن السبع السنوات الأولى من هذا العصر . فاذا قدرنا ثمن الاردب من ال ٦٠٠/٠٠٠ اردب التي ذكرها بـ ٣٥ قرشاً كان ثمن هذه الكمية ٢١٠/٠٠٠ ج.م ، وباضافة هذا الى المبلغ الأول تكون جملة الخراج ٩٩٠/٠٠٠ ج.م

ولم يذكر ابن اياس المساحة التى فرض عليها هذا الخراج

وأما الثانى فقد ذكره علماء الحملة الفرنسية فى كتاب (وصف مصر) واليك ما قاله لانكريت Lancret فى مذكرته عن طريقة فرض الخراج ص ٢٣٦ من هذا الكتاب :

قد تم ترتيب الأموال الأميرية فى عهد السلطان سليم على أن الأقرب الى الصواب أن ذلك كان فى عهد من خلفه كما يعلم مما أبديته فيما سلف . ويظهر أنه بعد أن فتح الأتراك مصر أرادوا أن يفرضوا خراجا على الأراضى برسم السلاطين بالآستانة . فوجدوا أن السجلات أحرقت ، ودعت الحال الى الاسترشاد بمعلومات الاوجاقلى الجاويشية ، وتقرر الخراج فعلا بناء على هذه المعلومات ، وتم توزيعه على كل قرية بدون التفات الى عدد الأفدنة . وبعد ذلك اقتسم الملتزمون فيما بينهم هذه العهدة بحسب اتساع مناطقهم . وهذا التقسيم الذى تم فى أول عهد الفتح هو الذى ما زال معمولا به الى الآن . وقد تم بطريقة غير عادلة مطلقا ، حتى أن الخمسين ميديا من المال الحر كان عليها من الأموال الأميرية ميديان تارة أو اكثر الى عشرين ميديا تارات أخرى . وفرض السلطان سليمان على الوجه القبلى أموالا أميرية تؤخذ عينا من المحاصيل لتزويد فرقة عساكر الاوجاقلى التى كان أعيد تنظيمها حديثاً . اهـ

وقال فى الصفحة ٢٤٦ :

قسمت الضريبة فى الوجه القبلى الى قسمين رئيسيين هما المال أو الرسوم المحصلة نقداً والخراج الذى يجبى عينا ، وكلاهما يحصله الملتزمون . فالأول يؤخذ عن الذرة والثانى عن الشعير والقمح وغيره . وعلى ذلك كانت الحالة تستدعى سنويا مسح أرض هذين النوعين للتمكن من عمل الحساب حسب التقدير المعين لهما فى كل قرية ومعرفة مايجب أن يدفعه كل مزارع للملتزم . وهذا التقدير كان يختلف باختلاف القرى . اه

ثم قال فى الصفحة ٢٥٤ :

ويقسم المال الأميرى الى قسمين رئيسيين المال الشتوى والمال الصيفى . فايرادات الأول تؤخذ عن محاصيل الفول والشعير والقمح ، وتزيد قيمتها على قيمة المال الصيفى ، وتجبى قبله . وما يحصل منها يخصص للانفاق على الشؤون الداخلية التى هى دائما أول مايتطلب عناية الحكومة . أما دخل المال الصيفى فكان يؤخذ فيما بعد عن مزارع الأرز ، وتخصص قيمته للمصروفات الخارجية . اه

وقال استيف فى مذكرته عن المالية المصرية بكتاب (وصف مصر ج ١ ص ٣٠٦) :

لم يتوصل الترك الى تقرير خراج مصر إلا بعد جهد عظيم وكثير من البحث والتنقيب . وبما أن المماليك كانوا أحرقوا محفوظات الحكومة فقد حاول السلطان سليم أن يعتاض عنها بمعلومات عمال الحكومة القديمة . فاستطاع أن يعرف ما يدره الخراج من هؤلاء العمال الذين كانوا يوزعون على كل ممول بيانا بما هو مربوط عليه بالزامهم أن يسلموا السجلات التي كانت تحت أيديهم . ومع ذلك لم تفده هذه الطريقة الفائدة التي كان يرتجيها . فأمر بعمل روك عام للقطر فى المديريات والمدن والقرى ومسحت كل دائرة منها بالفدان ولكن يجب الاعتراف بأن أعمال هذه المساحة لم تتم على الوجه المطلوب . فقد كان يوجد بكل المديريات تقريبا ممتلكات وقرى ما زالت مسطحاتها مجهولة للحكومة الى الآن . اه

وقال فى الصفحة ٣٣١ :

يرجع الفضل فى وجود الزراعة بمصر الى فيضان النيل الذى لولاه لما كانت تربتها خصبة ولأتلفتها الرمال وصيرتها صحراء جرداء . ودرجة الفيضان فى هذا البلد الذى لايسقيه الغمام أبدا هى المقياس الوحيد للأعمال والمحاصيل الزراعية . والقاعدة المتبعة فى تحصيل الخراج هى أن الفلاحين لايلزمون بدفعه الا إذا غمرت المياه الأراضى .

ولكن الحكومة كانت تكتفى بفتح الخليج لهم لاثبات ذلك والزامهم بالخراج . فنشأ عن هذه الطريقة أن كانت الأراضى لاتعفى من الضريبة ابدا حتى فى السنين الرديئة الفيضان . وكان الباب العالى لايسمح مطلقا بحدوث أى تخفيض فى الأموال الأميرية ، وكذلك لم يكن الولاة أكثر منه تساهلا فى مال الكشوفية . وعندما يكون الفيضان ناقصا أو زائدا ويكون المحصول تبعا لذلك ضئيلا أو رديئا ، يكف الملتزم عن المطالبة ويؤجل التحصيل . ثم ينشط عادة فى العام التالى الى جبايته مع تحصيل المتأخر فى السنة الماضية . وبما أنه لم يكن هناك نظام يلزم البكوات أو الملتزمين باجراء تخفيض فى الضرائب عندما يكون المحصول سيئا ، كانت العاطفة البشرية وعسر الفلاح فى أغلب الأحيان هما اللذان يقدران المبالغ التى يضعونها عن كاهله . اه

وقال استيف بصدد الخراج انه استمر على ما هو عليه من وقت حكم السلطانين سليم وسليمان فلم يحدث فيه سوى زيادة طفيفة فى عهد حكم السلاطين أحمد ومحمد ومصطفى ، بلغ مقدارها ٧/٤١٢/٨٩٣ ميديا (١٥/٠٠٠ ج . م) تقريبا . وبذلك وصلت قيمة هذا الخراج إلى ٢٧/٢٩٦/١٩٢ فرنكا (١/٠٥٢/٩٥١ ج . م) عينا ونقدا . وبمقارنة هذا المبلغ بالقيمة التي ذكرها ابن اياس وهى ٩٩٠/٠٠٠ ج . م نجد

فى مبلغ استيف زيادة قدرها ٦٢/٩٥١ ج. م وهذا مما يؤيد دقة المعلومات التى رواها استيف . والفرق بين الـ ١٥/٠٠٠ ج. م والـ ٦٢/٩٥١ ج. م يرجح أنه حدث من تقدير ثمن الحبوب أو سعر الميدى الذى لم تكن قيمته ثابتة على حال واحدة

وقال استيف أيضا إن طريقة توزيع الخراج كانت فى أغلب المديريات غير عادلة والسبب اما فساد عملية التوزيع أو طروء تلف أو إصلاح على الأرض نفسها . لانك بينما ترى أطيان ناحية خصبة مفروضا عليها مبلغ يسير ، ترى أطيان أخرى أقل منها سعة وخصبا مفروضا عليها مبلغ كبير. ولكن متى علمنا أن هذا التوزيع حدث منذ ثلاثة قرون بطل عجبنا وتبين لنا أن ظهور هذا الفساد فى التوزيع لم يكن سوى أمر طبيعى

أما المساحة التى أجراها السلطان سليم فليس لدينا لسوء الحظ أى مستند نقف منه على أى نتيجة لها . ولم يشر التاريخ كذلك الى مساحة أخرى عملت أثناء هذه الفترة . ومع كل فان مهندسى الحملة الفرنسية مسحوا أرض مصر ، ومن المرجح كثيرا أن المساحة المزروعة التى وجدوها هى نفس المساحة التى كانت تزرع قبل ذلك بسنين قلائل

ولقد وجد الفرنساويون مساحة الأرض المزروعة ٦٧١/٢١٧/٣ فدانا مسطح كل منها ٥٩٢٩ مترا مربعاً أى ٢٧٩/٥٤٢/٤ فدانا مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر مربع . وبناء على ذلك نكون قد حصلنا مع خراج قدره ٩٥١/٠٥٢/١ ج.م على متوسط قدره ٣٣ قرشا للفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا و٢٣ قرشا للفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع

الفصل السابع

عصر الفرنسيين

من سنة ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م) الى ١٢١٦ هـ (١٨٠١ م)

وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر عندما كان القطر فى أحط درك من الوجهتين الزراعية والمالية . ولا يخفى أن هاتين المسألتين مرتبطتان ببعضهما بحكم الطبيعة ارتباطا لا انفكاك له لاسيما فى بلد كمصر أساس معيشته الزراعة

ومع أن علماء الحملة الفرنسية قتلوا كثيرا من المشروعات النافعة بحثا وتمحيصا ، واتخذت هذه المشروعات

بعد سفر الحملة اساسا لجميع الأعمال العظيمة التى تمت بمصر ، فقد تعذر على الحملة نفسها تنفيذ أى مشروع منها لقصر المدة التى أقامتها بمصر ولانشغالها بصد الغارات التي كانت تلاقيها من الخارج حتى أن الانسان لايخطىء محجة الصواب إذا قال إن الحملة تركت مصر بالحالة التى وجدتها عليها . ومع هذا فالعلم لا يستطيع أن ينكر على أولئك العلماء ما سطرته أيديهم البيضاء من الأعمال المجيدة ذات النتائج الباهرة التى تركوها ميراثا للخلف ، وما أسدوه من العوارف بتدوين كتاب « وصف مصر » وغير ذلك من المآثر التى لا يمحيها كر الأيام ومر الاعوام . أضف الى ذلك دقة نظرهم وبعده لدرجة يستطيع معها المرء أن يقرر بدون أن يفتات على الحقيقة أنهم استشفوا بثاقب فكرهم من وراء حجب الغيب حاجات الأجيال القادمة

وقد وصف مساحة هذا البلد أمير الألاى جاكوتان (Jacotin) فى بيانه الذى وضعه عن مساحة القطر المصرى فى كتاب (وصف مصر ج ٢ ص ٥٧١) فقال :

إن مصر من جزيرة فيله الى القاهرة لا تعتبر إلا واديا طويلا ضيقا يتجه من الجنوب الى الشمال بين خطى العرض ٢٥ً ١َ ٢٤° و ٨ً ٢َ ٣٠°.

وفى وسط هذا الوادى يجرى النيل . ويبلغ طوله من النقطة التى يدخل منها أرض مصر الى أن يصب فى البحر مائة وثلاثة وعشرين مريا متر أى مائتين وستة وسبعين فرسخا وثلاثة أرباع الفرسخ

ويتغير قبيل القاهرة اتجاه الجبال التى تحد هذا الوادى . فالجبال التى على الشاطىء الأيمن للنيل تتجه نحو الشرق وتمتد الى قرب السويس . بينما التي على الشاطىء الأيسر وهى أقل كثيرا من الأولى فى الارتفاع تميل نحو الشمال الغربى وتنخفض انخفاضا بينا عند دنوها من البحر

وعلى مسافة ٣١ كيلو متر من شمال القاهرة يتفرع النيل الى فرعين يكونان مع الأراضى المحصورة بين مصبيهما فى البحر مثلثا كان يعرف عند القدماء باسم (الدلتا) . ويوجد أيضا ترع أخرى متفرعة من النيل ومن فرعيه تكون مثلثا آخر فيه تنحصر الدلتا من الجهتين وهو يختلف قليلا عن الأول فى الارتفاع إلا أن قاعدته أكبر كثيرا . وهذه القاعدة تحدها الأطراف القصوى التي يمكن أن يصل اليها ماء النيل أى من طرف بحيرة مريوط الغربى قرب برج العرب الى مصب الفرع البيلوزى المعروف الآن بفرع الطينة

قرب بيلوز . وتقع هاتان النقطتان بين خطى الطول ٣٠ً ١٤َ ٢٧° و ٣٠ً ١٦َ ٣٠° والمسافة التى بينهما على خط مستقيم ومقدارها ٢٩١ كيلو متر أى $65\frac{47}{100}$ من الفراسخ . ويبلغ طول شاطىء البحر الذى يفصلهما ٣٧٨٫٩ من الكيلو مترات أو $85\frac{1}{4}$ من الفراسخ

ومن الخطأ أن يظن أن هذه المسافة هى اتساع شاطىء مصر . فهذا الشاطىء يمتد من الشرق الى الغرب أكثر من ذلك كثيرا . ومصر فى خرط فطاحل علماء تقويم البلدان وبالأخص فى خرط انڤيل (Anville) واقعة بين خطى الطول ٣٠َ ٢٦° و ٢٠َ ٣٢° ومتوسط عرضها ١١٠ فراسخ وموقعها بين درجتى العرض ٢٥ً ١َ ٢٤° و ٠ً ٣٧َ ٣١° يجعل طولها ١٩٠ فرسخا . ويمكن تقدير مسطحها بعشرين ألف فرسخ مربع أى زهاء ثلاثة أرباع سطح فرنسا الحالى . غير أنه يلزم التمييز فى هذه المساحة الشاسعة بين الأراضى القابلة للزراعة التى يمكن ريها بماء النيل وتلك التى لايمكن أن يصل اليها فيضانه وهى عبارة عن صحراوات رملية قاحلة قضت عليها الطبيعة أن تظل أبد الدهر عقيمة . فالذى حسبناه بالهكتار أو المقياس الجديد هو السطح الذى يمكن أن يستمد الخصب من ماء النيل . ويقدر مسطحه على أكبر تقدير بجزء من اثنى عشر جزءا

من مجمـــوع أراضى مصر . ولقد قسمنا هـــذا السطح كالآتى :

١ — الأراضى الــتى تشغلها المـــدائن والقرى والعزب والمساكن والمـــدافن والأراضى الفضــــاء وغيرها

٢ — الأراضى المزروعـــة والقابلة للزرع عـــلى وجه العموم . وهـــذه لم يمكن تحـــديدها الا بطريقـــة تقريبيـــة لأن مساحتها تختلف باختـــلاف قوة الفيضان

٣ — مساحـــة الأراضى غـــير المزروعـــة والـــتى يمكن اصلاحها وزرعهـــا

٤ — مساحـــة أراضى جزائر النيـــل الـــتي يجب اعتبارها على وجه العمـــوم أرضا مزروعة أو قابـــلة للزراعة . ومساحـــة هذه الجزر تتغـــير أيضا بحسب فيضانات النيـــل

٥ — مساحـــة الترع وضفافهـــا والجسور والسكك وكل ما له عـــلاقة بها

٦ — مساحـــة الخرائب وبقايا المـــدن والآثار القديمة

٧ — مساحـــة النهر عنـــد فيضانه

٨ — مساحـــة البحـــيرات والبرك والمستنقعات وذلك عنـــد الفيضان أيضا

٩ — مساحـــة الرمال والشواطىء وتـــلال الرمـــل الواقعـــة فى الجهات المنقطعـــة عن الصحراء والتى يمكن

غمرها بمـــاء النيل

وتقسيم أجـــزاء الخريطة إلى ديسيمترات مربعـــة يساوى كل منهـــا عشرة آلاف هكتار ، قـــد سهل كثيرا عمليـــة استخراج هـــذه المساحات . فقـــد رسم عـــلى مادة شفافـــة ديسيمتر مربـــع واحد ، ثم قسم كل ضـــلع من أضلاعـــه إلى خمسين جزءا متساوية ومـــدت من جميـــع نقط التقسيم خطـــوط موازية للأضـــلاع ، فنشأ من ذلك انقسام الديسيمتر إلى ٢٥٠٠ جزء كل منها يعـــادل ٤ هكتارات . وبعـــد ذلك نقل هـــذا المربع بالتـــوالى عـــلى جميع أجزاء الخريطـــة وما تحتويه ، ثم أحصى مايوجـــد بكل جزء من المربعات ذات الأربعـــة هكتارات ، وضرب عـــددها فى ٤ فنتج المسطـــح بالهكتارات

وهـــذه الطريقة فى استخراج المسطحـــات تكون قرينـــة الصحة غاية فى الضبط عنـــدما تكون الرسوم ذات مقـــاييس كبيرة . وقـــد استعملت فى خـــريطة مصر فـــلم تصـــل إلا إلى نتيجـــة تقريبية هى ربـــع مربع أو هكتار واحـــد . وفى هـــذا من الدقة ما هو فوق الكفاية فى موضوعنـــا

وتم تحويـــل النتائج الرئيسية من هذه العمليـــات الحسابيـــة إلى مريامـــترات وفراسخ الفرسخ منهـــا يساوى

٢٥ درجـــة ، واربانات الواحـــد منهـــا يساوى ١٠٠ برش والبرش يساوى ٢٠ قـــدما ، ثم إلى فـــدادين

والمريا مـــتر المربع	يساوى	٠٠٠٠ ر ١٠٠٠٠	هكتار
والفرســـخ	« »	٣٠٨٦ ر ١٩٧٥	»
والاربانت	» »	٤٢٢١ ر ٠	»
والفـدان	» »	٥٩٢٩ ر ٠	»

والفدان هـو المقيـــاس الزراعي بمصر . وتوجـــد أفـــدنة متباينة فى المساحـــة . والفدان الذى نتكلم عنـــه الآن هو الفدان الاصـــلى والأكثر شيـــوعا فى سائر أنحاء مصر . ويعرف بفدان الرزق وهـــو عبـــارة عن مربع طول ضلعـــه ٢٠ قصبة . والقصبـة مقيـاس طولى يستعمل فى قياس الأراضى . وقد وجـدت القصبة فى عهـــد الخلفـــاء وأقرها السلطان سليم الأول وحفظت بمسجـــد من مساجـــد الجـــيزة . وقـــد اقرتها اللجنـــة الـــتى اختـــيرت لمسح الأراضى وقاستهـا فكان طولها $6\frac{2}{3}$ من الأذرع البـــلدية ، والذراع البـــلدى يساوى ٥٧٧٥ر٠ من المـــتر . فعـــلى هـذا الحساب يكون مقـــدار القصبـة الطولية ٨٥ر٣ من الأمتار ، والمربعـــة ١٤ر٨٢٢٥ من الأمتار المربعـــة . وبضرب هـــذا المقـــدار فى ٤٠٠ مايساويه الفدان من القصبات المربعـــة يكون الناتج ٥٩٢٩ مـــترا مربعا وهو مساحة الفدان . اهـ

وقال فى ص ٥٧٦ :

إذا ألقى الانسان نظرة واحـــدة على الخريطـــة علم أن هذه المساحة لابد أنها كانت عظيمة جـــدا فى الأزمان التى كانت تخصب فيها فيضـــانات النيـل مساحـة كبرى . وليست الصحـــراء هى وحـــدها التى أغارت على الأراضى التى لايصل اليهـــا ماء النيـــل الآن بـل طغى ماء البحر على جانب آخر واكتسح السدود التي كانت توقفـه عند الحـــدود التى رسمتهـــا له يد الانسان فتحولت أجزاء من الأراضى المنتجـــة إلى بحـــيرات ومستنقعات

ومن الأسبـــاب التى أدت أيضاً الى انتقاص أرض الزراعـــة الأتربة التى تستخرج من تطهـــير الترع والقمامات وانقـاض المـــدائن والقرى . فكثير من الترع كان يجف ماؤهـــا سنة كامـــلة فكانت تطهر سنويا ويلـــقى الطمي الذى يستخرج منهـــا على حافتيها فيكون على مر السنـــين والأيام أكواما ومرتفعات هائلة وينتج من جراء ذلك صرف نفقـــات طائلة لتطهيرهـا . حتى لقد وجد أن تركها وحفـــر ترع أخرى بجانبهـــا فى أرض صالحـــة للزراعة أكثر فائدة ، ولكن إذا استعملت طرق أخـــرى للرى أحـــكم من المتبعة الآن ووضع عليهـــا مراقبة شديدة مع إتقـان فى الأعمـــال تلاشت جميع هـــذه التصرفات السيئة وأصبـــح من السهولة بمكان أن تزرع الأراضى التى تشهـــد أطلال بلادهـــا وقراهـــا

شهادة صادقة بأنها كانت فيما مضى من الزمن مزروعة . اه

وأورد چاكوتان فى بيانه أيضا تفاصيل لمسطحات القطر على اختلاف أنواعها وتجدها ملخصة بهذا الجدول ومقدرة بالفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا وبالفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع :

مساحة عامة لمديريات القطر

الوجه البحرى

المديرية	مساحتها بالأفدنة	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
القليوبية..........	١٣٦/٠٩٠	١٩٢/١١٤
الشرقية	٦٧٦/٤٣٨	٩٥٤/٩٠٦
الدقهلية	٣٧٤/٦٢٠	٥٢٨/٨٣٩
دمياط	٤٧٢/٤٥٧	٦٦٦/٩٥٢
الغربية..........	٧٦٢/٥٨٤	١/٠٧٦/٥١٥
المنوفية..........	٣٠٥/٨٦٩	٤٣١/٧٨٦
رشيد..........	٤٠٠/٠٠٧	٥٦٤/٦٧٧
البحيرة..........	٥٩٣/١٩٩	٨٣٧/٤٠٠
المجموع	٣/٧٢١/٢٦٤	٥/٢٥٣/١٨٩

الوجه القبلى

المديرية	مساحتها بالأفدنة	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م م
الجيزية	١٥٥/٨٢٢	٢١٩/٩٧٠
اطفيح	٥٧/٢٣١	٨٠/٧٩١
الفيوم	٢١٤/٧٩٥	٣٠٣/٢١٩
بنى سويف	٣٥٥/٠١١	٥٠١/١٥٣
المنية	٢٢٣/٥٣٢	٣١٥/٥٥٢
اسيوط	٣١٥/٤٥٨	٤٤٥/٣٢١
جرجا	٢٢٢/٣٨٥	٣١٣/٩٣٣
قنا..........	٢٧٦/٧٥٢	٣٩٠/٦٨١
المجموع	١/٨٢٠/٩٨٦	٢/٥٧٠/٦٢٠

جملة مساحة المديريات بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	مساحتها بالأفدنة	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م م
الوجه البحرى	٣/٧٢١/٢٦٤	٥/٢٥٣/١٨٩
« القبلى	١/٨٢٠/٩٨٦	٢/٥٧٠/٦٢٠
الجملة	٥/٥٤٢/٢٥٠	٧/٨٢٣/٨٠٩

والجـــدول الآتى يبين مساحـــة القطر

بحسب طبيعـــة أرضه :

نوع الأرض	المساحـــة بالأفـــدنة	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م٠م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م٠م
مدن وقرى ومساكن	٧٣/٠٥٨	١٠٣/١٣٤
أراض مزروعـــة وأراض قابلة للزراعـــة	٣ ٢١٧/٦٧١	٤/٥٤٢/٢٧٩
أراض غير قابلة للزراعـــة	٧٤٩/١٤٠	١/٠٥٧/٥٣٦
جزائر النيل	٣٦/٦١٣	٥١/٦٨٥
ترع وجسور.....	١٢٠/٥٦٧	١٧٠ /٢٠٠
خرائب وأطلال...	١٦/٣١٦	٢٣/٠٣٣
ترع النهر	١٥٨/٩٤١	٢٢٤/٣٧٢
بحيرات وبرك ومستنقعات	٩٤٢/٨١٠	١/٣٣٠/٠٣٣
رمال	٢٢٧/١٣٤	٣٢٩/٦٣٧
المجموع	٥/٥٤٢/٢٥٠	٧/٨٢٣/٨٠٩

وهذا الجدول يبين مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة فى كل مديرية:

الوجــه البحــرى

المـــديرية	مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة بالأفدنة	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م م
القليوبية	١١٥/٣٠٥	١٦٢/٧٧١
الشرقية	٣٢٧/٦٢٣	٤٦٢/٤٩٥
الدقهلية	٢٣١/٥٢٠	٣٢٦/٨٢٩
دمياط	١٠٠/٩٢٧	١٤٢/٤٧٦
الغربية	٤٠٥/٥٤٦	٥٧٢/٤٩٥
المنوفية	٢٧٨/٨٢٦	٣٩٣/٦٠٩
رشيد	١٤٧/٩٢٤	٢٠٨/٨١٩
البحيرة	٢٦٩/٥٤٨	٣٨٠/٥١٢
المجموع	١/٨٧٧/٢١٩	٢/٦٥٠/٠٠٦

الوجــه القبــلى

المـــديرية	مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة بالأفدنة	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م م
الجيزية	١١٦/١٥١	١٦٣/٩٦٧
اطفيح	٢٤/٦٢٥	٣٤/٧٦٢
نقل بعده	١٤٠/٧٧٦	١٩٨/٧٢٩

المديرية	مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة بالأفدنة	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
ماقبله	١٤٠/٧٧٦	١٩٨/٧٢٩
الفيوم	١٠١/٨٨٥	١٤٣/٨٢٩
بنى سويف	٢٧٩/٥٤٣	٣٩٤/٦١٤
المنية	١٩٥/٤٥٩	٢٧٥/٩٢٤
اسيوط..........	٢٦٩/٧٠٨	٣٨٠/٧٤٣
جرجا	١٦١/٤٠٣	٢٢٧/٨٤٨
قنا	١٩١/٦٧٨	٢٧٠/٥٨٦
المجموع	١/٣٤٠/٤٥٢	١/٨٩٢/٢٧٣

جملة مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة

بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	مساحة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة	
	فدان مساحته ٥٩٢٩ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
الوجه البحرى ...	١/٨٧٧/٢١٩	٢/٦٥٠/٠٠٦
« القبلى	١/٣٤٠/٤٥٢	١/٨٩٢/٢٧٣
الجملة	٣/٢٢٧/٦٧١	٤/٥٤٢/٢٧٩

وقال استيف فى الجزء الخاص بالايرادات فى مدة احتلال الفرنسيين عن سنة ١٧٩٩ م ما ملخصه :

ان الخراج فى هذه السنة تقيد بمبلغ ٣٩٩/٥٤٣/٢٢ فرنكا (٦١٣/٨٦٩ ج . م) نقدا وعينا . اه

واننا مع الأسف لم نحصل على بيان ماجبى من كل مديرية . وليس فى وسعنا إلا أن نعين لهذا الخراج المساحة الواردة فى الجدول الأخير ونقسمه على عدد فدادينها فينتج لدينا خارج قدره ٢٧ قرشا وهو قيمة الخراج عن الفدان الذى مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا . ويكون مقدار الخراج عن الفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع هو ١٩ قرشا

وأما بيان النواحى وعددها فقد وجدناه فى الفهرس الجغرافى لمسيو جومار بالمجلد الثانى ص ٧٨٩ وها هو :

بيـان نواحى المديريات بالوجه البحـــرى

المـــديرية	عـــدد نواحيهـــا
القليوبيـــة	١٧١
الشرقيـــة............	٤١٤
الدقهليـــة............	٢٤٣
دميـــاط	٢٦٤
المنوفيـة..............	٢٧٧
الغربيـــة	٣٠٥
رشيـــد	١٣٦
البحـــيرة............	٢٠٨
المجموع	٢٠١٨

بيـان نواحى المـــديريات بالوجه القبـــلى

المـــديرية	عـــدد نواحيهـــا
الجـــيزية............	١٤٦
اطفيـــح	١١٨
بنى سويف	٢٨٧
نقل بعده	٥٥١

المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	٥٥١
الفيوم	١٠٣
المنية	٢٦٩
أسيوط...........	٣٣٥
جرجا	٢٢٣
قنا...............	٤٦٣
المجموع	١/٩٤٤

جملة نواحى المديريات فى الوجهين البحرى والقبلى

الجهة	عدد النواحى
الوجه البحرى.......	٢/٠١٨
« القبلى	١/٩٤٤
الجملة	٣/٩٦٢

الفصل الثامن

الاسرة المحمدية العلوية

من سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥ م) الى ١٣٤٣ هـ (١٩٢٣ م)

عصر الوالى محمد على

سنة ١٢٦٤ هـ (١٨٤٨ م)

قال مانچان فى كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ٢ ص ٣٣٧):

نزع الوالى محمد على ملكية جميع الملتزمين ورتب معاشاً لكل منهم يساوى دخله الأصلى الذى كان مدونا فى سجلات الروزنامجى وكانت كل قرية مقسمة الى أربعة وعشرين قسما يسمى كل منها قيراطا. وكثيرا ماتكون هذه القراريط بين عدة أشخاص

ولما مسحت الحكومة أطيان كل ملكية بالفدان وجدت مساحتها على وجه العموم ضعف المساحة التى كانت فى سجلات المال فقررت ترتيب الخراج على هذه الزيادة. وقد نتج هذا الفرق من ان الملتزمين فى المعاملات التى كانت تجرى بينهم كانوا يتحاسبون بمقتضى ما تحتويه مستندات كل منهم، متبعين فى ذلك

الأسلوب الذى ألفوه من عمل الحساب بالقراريط . وهى طريقة تنتج دواماً عددا من الأفدنة أقل بكثير من العدد الحقيقى . واذا أجريت عملية المساحة فالقياس القبطى وشيخ البلد يتواطآن على أن يسلبا جزءا لهما

فظهر من كل هذا أن الملتزم الذى كان يورد خراج مائة فدان كان يتمتع فى الحقيقة ونفس الأمر بضعف خراج هذه المساحة . فاستولى الوالى على كل ما كان للملتزمين وأمر الروزنامجى بأن يدفع لهم ايراد النصف حسب ضريبة الخراج القديمة وهو يساوى ثلث مايدفع الآن

ومع كل فقد حفظ الحق للملتزمين بأن يتصرفوا حسبما يشتهون فى أراضى الوسايا فيمكنهم تأجيرها لغيرهم أو زراعتها دون أن يؤدوا خراجا عنها . وأما المعاش الذى رتبه الوالى لهم ليعوضهم به بعض دخلهم فكان محصورا فى صاحبه طالما عاش ولا يجوز له أن يورثه لبنيه

وقد ألغيت جميع الأموال المقررة ولم يبق منها سوى المال الأميرى الذى كان يختلف باختلاف الأرض رداءة وجودة ، والذى كان يضعه الدفتردار ثم يعرض نتيجة عمله هذا على الوالى ليوافق عليه

وأما الأراضى الشراقى فكانت جميعها معفاة من الخراج. ومع ذلك فكانت طريقة وضعه عرضة للتغيير والتبديل وليس فيها شيء ثابت متمش على وتيرة واحدة ، وكان تبديلها حسب الحاجات والظروف

وفى سنة ١٢٣٦هـ (١٨٢١ م) كان عدد القرى والأفدنة التى فرض عليها الخراج وقيمة مافرض منه على كل مديرية كالآتى :

عدد القرى

الوجه البحرى

المديرية	عدد قراها
القليوبية	١٤٠
الشرقية	٣١٠
الدقهلية	٣١٥
المنوفية	٣١٢
الغربية	٣٦٠
البحيرة	٢٨٠
المجموع	١/٧١٧

الوجـــه القبـــلى

المـــديرية	عـــدد قراهـــا
الجـــيزة	١٢٠
الاطفيحيـــة..........	٨٠
بنى سويف	٣٦٧
الفيـــوم	٦٦
المنيـــة	٢٥٠
أسيـــوط............	٣٠٦
جرجـا	٣٧٤
اسنـــا..............	١٩٥
المجموع	١/٧٥٨

جمـــلة القرى بالوجهين البحرى والقبـــلى

الجهـــة	عـــدد قراهـــا
الوجـــه البحرى	١/٧١٧
« القبـلى.........	١/٧٥٨
الجمـــله	٣/٤٧٥

عـــدد الأفدنة المفروض عليهـــا خراج

الوجـــه البحـــرى

المديرية	عدد الأفدنة المفروض عليها خراج	
	فدان مساحته ٤٤٤١ م٠م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م٠م
القليوبية	٨٠/٠٠٠	٨٤/٥٩٠
الشرقية	١٦١/٢٠٤	١٧٠/٤٥٤
الدقهلية	١٥٥/٨٦٠	١٦٤/٨٠٣
المنوفية	١٩٤/١٥٠	٢٠٥/٢٩١
الغربية	٢٢٥/٩٦٠	٢٣٨/٩٢٦
البحيرة	١٠٠/٧٩٢	١٠٦/٥٧٦
المجموع	٩١٧/٩٦٦	٩٧٠/٦٤٠

الوجـــه القبـــلى

المديرية	عدد الافدنة المفروض عليها خراج	
	فدان مساحته ٤٤٤١ م٠م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م٠م
الجيزة	٨٥/٩٠٠	٩٠/٨٢٩
الاطفيحية	٥٥/٠٠٠	٥٨/١٥٦
بني سويف	١٣١/٢٦٠	١٣٨/٧٩٢
نقل بعده	٢٧٢/١٦٠	٢٨٧/٧٧٧

المديرية	عدد الافدنة المفروض عليها خراج	
	فدان مساحته ٤٤٤١ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
ماقبله	٢٧٢/١٦٠	٢٨٧/٧٧٧
الفيوم	٧٠/٢٠٠	٧٤/٢٢٨
المنية	١٤٨/٣٤٠	١٥٦/٨٥٢
اسيوط	١٧٨/٥٨٤	١٨٨/٨٣١
جرجا	١٩٠/٤٠٠	٢٠١/٣٢٥
اسنا	١٤٣/٩٠٠	١٥٢/٢٥٢
المجموع	١/٠٠٣/٥٨٤	١/٠٦١/٢٦٥

جملة الافدنة المفروض عليها خراج بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	عدد الأفدنة المفروض عليها خراج	
	فدان مساحته ٤٤٤١ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
الوجه البحرى	٩١٧/٩٦٦	٩٧٠/٦٤٠
« القبلى	١/٠٠٣/٥٨٤	١/٠٦١/٢٦٥
الجملة	١/٩٢١/٥٥٠	٢/٠٣١/٩٠٥

وهذا الجدول يبين جملة الخراج عن كل مديرية وخراج الفدان الذى مساحته ٤٤٤١ مترا مربعا والذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع

ومتوســـط خراج كل منهما :

الوجه البحـــرى

المـــديرية	جمـــلة خراجها	خـــراج الفدان			
		فدان مساحته ٤٤٤١ م.م		فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م	
	جنيـــه مصرى	بارة	قرش	بارة	قرش
القليوبية	٣٠/٨٠٠	٢٠	٣٨	١٦	٣٦
الشرقية	٤٨/٦٣٩	٥	٣٥	٢١	٢٨
الدقهلية	٤٦/١١٦	٢٥	٢٩	٣٩	٢٧
المنوفية.....	٦٧/٥٣٥	٣٠	٣٤	٣٦	٢٢
الغربية	٧٩/٤٣٦	٥	٣٥	١٠	٣٣
البحيرة.....	٢٥/٢٧٠		٢٥	٢٨	٢٣
		المتوســـط		المتوســـط	
		ـــ	ـصـ	ـــ	ـصـ
المجموع	٢٩٧/٧٩٦	٢٠	٣٢	٢٧	٣٠

الوجه القبلى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان			
		فدان مساحة ٤٤٤١ م٠م		فدان مساحة ٤٢٠٠ م٠م	
	جنيه مصرى	بارة	قرش	بارة	قرش
الجيزة	٣٢/٧٥٧	١٠	٣٨	٢	٣٦
الاطفيحية ..	١٦/٩١٢	٣٠	٣٠	٣	٢٩
بني سويف ..	٥٨/٢١٩	١٥	٤٤	٣٨	٤١
الفيوم	٢٣/٦٩٢	٣٠	٣٣	٣٧	٣١
المنية	٥١/٩٧٧		٣٥	٦	٣٣
أسيوط	٦٢/٣٢٩		٣٥		٣٣
جرجا	٦٦/٦٨٥		٣٥	٥	٣٣
اسنا	٥٠/١٧٤	٣٥	٣٤	٣٨	٣٢
		المتوسط		المتوسط	
		—	ص	—	ص
المجموع	٣٦٢/٧٤٥	٥	٣٦	٧	٣٤

جملة الخراج بالوجهين البحرى والقبلى والمتوسط العام لخراج الفدان

الجهة	جملة الخراج بالجنيهات	متوسط خراج الفدان بالقروش			
		فدان مساحة ٤٤٤١ م٠م		فدان مساحة ٤٢٠٠ م٠م	
		—	ص	—	ص
الوجه البحرى	٢٩٧/٧٩٦	٢٠	٣٢	٢٧	٣٠
» القبلى	٣٦٢/٧٤٥	٥	٢٦	٧	٣٤
		المتوسط العام		المتوسط العام	
		—	ص	—	ص
الجملة	٦٦٠/٥٤١	١٥	٣٤	٢٠	٣٢

وأما محصول الفدان الواحد فأورد عنه مانچان في كتابه ج ٢ ص ٣٤٤ وما بعدها البيان الآتي :

نوع المحصول	محصول الفدان
	أرادب
قمح	من ٢ إلى ٨
شعير	« ٤ « ١٥
فول	« ٤ « ١٠
عدس	« ٤ « ٧
ذرة صيفية	« ٤ « ١٠
« شامية	« ٤ « ٧
حمص	« ٣ « ٧
ترمس	« ٣ « ٧
حلبة	« ٦ « ٨
كتان	« ٣ « $٣\frac{١}{٢}$
	ضريبة وزنها ٤٤٥ أقة
أرز دمياطي	من ٢ إلى ٥
	ضريبة وزنها ٣١٠ أقق
أرز رشيدى	من ٤ إلى ٦
	قناطير
قطن	٤
دخان	١٠
	قطار ارادب
زعفران	$\frac{١}{٢}$ ٢ محصول و ٣ تقاوى

ثم تكلم مانچان عن كيفية استغلال الأرض في مصر فقال :

إن الطمى الذى يرسب من ماء النيل على الأرض سنويا يحيي مواتها ، ويساعد على خصبها ونمو مزروعاتها دواما . ولهذا لايريحها الفلاحون ولا يدعونها وقتا بدون زراعة ، بل يكتفون بتنويع المزروعات فيها . فالأرض التى تزرع فى سنة قمحا مثلا تزرع فى السنة التى تليها شعيراً أو فولا أو ذرة أو عدسا . ويزرع الشعير فى الاراضى التى تقل رطوبتها عن غيرها . لان الأرض الجافة لاتعوقه عن النمو

ويزرع الفلاحون البرسيم بعد القمح لأن أرض المراعى الصناعية تكتسب قوة بسبب مكث البهائم فيها مدة أشهر الربيع

ويزرعون القرطم مع التبغ ، وفى بعض الأحيان مع الترمس والحلبة والحمص . وتنمو هذه النباتات فى كل مكان تزرع فيه بلافرق

وتلى زراعة قصب السكر زراعة الذرة وبعد هذه الكتان ثم النيل (النيلة) الذى يبقى نباته فى الارض ثلاث سنوات .

وأما محاصيل القطر المصرى من الحبوب سنة ١٨٢١ م

فقـــدرها كالآتى :

نوع المحصـــول	كميــــة المحصـــول بالأرادب
قمح.............	١/٢٠٠/٠٠٠
فول.............	١/٢٠٠/٠٠٠
شعـــير............	٦٠٠/٠٠٠
عـــدس	١٢٠/٠٠٠
ذرة صيفية...........	٨٠٠/٠٠٠
« شـامية	١٥٠/٠٠٠
حلبـــة...........	١٣٠/٠٠٠
حمص.............	٨٠/٠٠٠
ترمس	٤٠/٠٠٠
المجموع	٤/٣٢٠/٠٠٠

وكان ثمن مبيع الأردب منها كالآتى :

نوع المحصـــول	ثمن الاردب منه بالقروش
	ص
قـــح...........	٥٠
فـــول	٣٠
ذرة	٣٢
حمـــص	٢٧
ترمس	١٨

وقال كلوت بك فى كتابه (نظرة عامة حول مصر ج ٢ ص ٢٠٣) :

كان دخل الضرائب الذى يرد خزانة محمد على ثلاثة أقسام وهى :

(١) الخراج أو ضريبة الأطيان

(٢) فريضة الرؤوس

(٣) ايرادات الجمارك

ثم تكلم عن ضريبة الأطيان فقال :

لما استولى السلطان سليم على مصر قام بمسح القسم الأكبر من أرضها ، وتقرر ترتيب قيمة الخراج ، وتعيين مايجب على كل ملتزم تحصيله حسبما أظهرته نتيجة هذه المساحة

وتنقسم ضريبة الأطيان الى ثلاثة اجزاء . الأول وهو أعظمها خاص بالميرى والثانى خاص بالكشوفية والثالث فائض الالتزام . فالمال الأميرى حق للسلطان ومال الكشوفية حق للبك أو الكاشف حاكم الاقليم . وفائض الالتزام الذى كان بين الزيادة والنقصان كان دفعه محتما فى كل سنة أسوة بالمال الأميرى ومال الكشوفية . وكان يجبى على ذمة الملتزمين ، ولا يكون لهؤلاء حق فيه الا بعد سداد مطلوب السلطان وحكام الأقاليم . وهؤلاء الملتزمون فرضوا ايضا لأنفسهم رسوما على الفلاحين عرفت باسم (البرانى) كانوا يحتمون عليهم دفعها

· ولم تكن جميع الأراضى المصرية خاضعة للخراج بل كان بعضها معفى منه والبعض الآخر مفروضا عليه . فالأراضى التى عرفت باسم الرزق كانت معفاة منه ، مثل الأراضى البور التى لاتأتى بمحصول . أما الأراضى الرديئة وهى التى كان يمتلكها الملتزمون أو الفلاحون فكان مفروضاً عليها ضريبة متوسطة القيمة أى أقل مما كان مفروضا على الأراضى الجيدة . وأما أراضى الأثر والأوسية فكانت الضرائب تفرض عليها بحسب حالتها . وأراضى الأثر هى التى كان مفروضا عليها الضريبة المسماة بالبرانى

أما الآن فلا يوجد فارق بين أرض وأخرى بل جميعها متساو فى الغرم ومربوط عليه خراج واحد هو المال الأميرى . ويقدر متوسط الخراج فى الوقت الحاضر بعشرة فرنكات عن الفدان . فالأرض ذات الخصب المزيد يفرض عليها عادة من ١٤ الى ١٦ فرنكا عن الفدان . والتى أقل منها خصبا يفرض عليها من ٦ الى ٨ فرنكات . ومنذ زمن يسير أعطى الوالى أناسا قادرين على الزراعة مايقرب من ٢٠٠/٠٠٠ فدان من الأراضى غير المزروعة وأعفاها من الأموال الأميرية . ويتجمع نصف دخل محمد على من ضريبة الخراج . اه

ثم دون كلوت بالصفحة ٢٦٤ بيانا بالأراضى المزروعة والممكن زرعها فى مصر ومساحتها بالأفدنة التى مسطح كل منها ٤٠٨٣ مترا مربعا . وقد ذكرنا ذلك فى البيان الآتى مع مايقابلها من الأفدنة التى مسطح كل منها ٤٢٠٠ متر مربع

ومع أنه أغفل ذكر السنة التى أجرى فيها احصاء هذه الأراضى فمن رأينا أنها سنة ١٨٣٣ م بلا شك . لأنها هى السنة التى أورد دخلها فى مؤلفه :

بيان أراضى مصر المزروعة والقابلة للزراعة

الوجه البحرى

المديرية	مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة	
	فدان مساحته ٤٠٨٣ م م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م م
القليوبية	٢٩٠/٠٠٠	٢٨١/٩٢١
الشرقية	٣٦٠/٠٠٠	٣٤٩/٩٧١
الدقهلية	٣٢٠/٠٠٠	٣١١/٠٨٦
المنوفية	٣٠٠/٠٠٠	٢٩١/٦٤٣
الغربية	٤٥٠/٠٠٠	٤٣٧/٤٦٤
البحيرة	٢٤٥/٠٠٠	٢٣٨/١٧٥
المجموع	١/٩٦٥/٠٠٠	١/٩١٠/٢٦٠

الوجـــه القبـــلى

المـــديرية	مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة	
	فدان مساحته ٤٠٨٣ م٠م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م٠م
الجـــيزة	٢٥٤/٠٠٠	٢٤٦/٩٢٤
بنى سويف	١٣٩/٤٠٠	١٣٥/٥١٧
الفيوم	١٢٤/٠٠٠	١٢٠/٥٤٦
الفشن	١٦١/٠٠٠	١٥٦/٥١٥
بنى مزار........	١٤٨/٢٠٠	١٤٤/٠٧٢
المنية	١٥٢/٨٠٠	١٤٨/٥٤٣
مــــلوى........	١٠٠/٣٦٧	٩٧/٥٧١
منفلوط	٩٨/٩٦٤	٩٦/٢٠٨
اسيوط..........	١٦٣/٥٥٤	١٥٨/٩٩٨
سوهاج	١٣٤/١٦٩	١٣٠/٤٣٢
جرجا	١٠١/٢١٧	٩٨/٣٩٧
فرشوط.........	٩٨/٨٢٨	٩٦/٠٧٥
قنـا	١٠٢/٣٩٠	٩٩/٥٣٧
اسنـــا.........	٤٧/٣٣٧	٤٦/٠١٨
المجموع	١/٨٢٦/٢٢٦	١/٧٧٥/٣٥٣

جمــلة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعــة

بالوجهين البحــرى والقبــلى

الجهـــة	مساحة أراضيها المزروعة والقابلة للزراعة	
	فدان مساحته ٤٠٨٣ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
الوجه البحرى	١/٩٦٥/٠٠٠	١/٩١٠/٢٦٠
« القبــلى	١/٨٢٦/٢٢٦	١/٧٧٥/٣٥٣
الجمــلة	٣/٧٩١/٢٢٦	٣/٦٨٥/٦١٣

أما مساحة الأراضى غــير المزروعــة فقد ذكــرها جمــلة واحدة وذلك كالآتى :

الجهـــة	مساحة أراضيها غير المزروعة	
	فدان مساحته ٤٠٨٣ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
الوجه البحرى	١/٥٨١/٠٠٠	١/٥٣٦/٩٥٨
« القبـلى	١/٦٤١/٧٧٤	١/٥٩٦/٠٣٩
الجملة	٣/٢٢٢/٧٧٤	٣/١٣٢/٩٩٧

وباضافة مساحة هذه الأراضى الى مساحة الأراضي المزروعة يكون مجموع المساحتين كالآتى :

الجهة	أراضيها المزروعة وغير المزروعة	
	فدان مساحته ٤٠٨٣ م.م	فدان مساحته ٤٢٠٠ م.م
الوجه البحرى	٣/٥٤٦/٠٠٠	٣/٤٤٧/٢١٨
« القبلى	٣/٤٦٨/٠٠٠	٣/٣٧١/٣٩٢
المجموع	٧/٠١٤/٠٠٠	٦/٨١٨/٦١٠

وأما محاصيل الأراضى فى سنة ١٨٣٣ م فقد أورد عنها مانچان فى كتابه (مختصر تاريخ مصر ج ٣ ص ١٦٢) البيان الآتى :

نوع المحصول	كمية المحصول
	بأرادب القاهرة
قمح	١/٤٥٠/٠٠٠
فول..............	٧٠٠/٠٠٠
شعير	٦٥٠/٠٠٠
ذرة..............	١٦٠/٠٠٠

نوع المحصول	كمية المحصول
	بأرادب القاهرة
ذرة صيفية	٧٥٠/٠٠٠
عدس	٧٠/٠٠٠
حمص	٢٥/٠٠٠
ترمس	٢٠/٠٠٠
حلبة	٦٠/٠٠٠
أرز رشيدى	٣٠/٠٠٠
أرز دمياطى	٥٠/٠٠٠
بذر كتان	٢٢/٠٠٠
بذر خس	٨/٠٠٠
سمسم	١٨/٠٠٠
بذر قرطم	١/٥٠٠
	بالقناطير
قطن شجيرات	١١٠/٠٠٠
قطن نبات	٤/٥٠٠
سكر	٨/٥٥٨
زعفران	٥٨٣
حناء	٣٥/٠٠٠

نوع المحصـــول	كميـــة المحصـــول
	بالقناطير
كتان.............	١٨/٠٠٠
شمـــع عسل..........	٥٠٠
عسل..............	٢/٤٠٠
ملح البارود............	١٥/٧٨٤
	بالأقق
نيـــل (نيلة).........	٧٧/٣٠٠
أفيون.............	١٤/٥٠٠
حـــرير.............	٦/١٥٠ و ٣٠٠

ولم يذكـر كلوت بك الضريبـة العقـارية لسنة ١٨٣٣ م إلا جمـلة واحدة فقـال إنهـا بلغت ٢٨/١٢٥/٠٠٠ فرنك (٩٢٢/٠٨٤/١ ج٠م) . وبقسمة هـذا المبلغ على المساحـة المزروعة يكون النـاتج ½ ٢٨ من القروش وهـو متوسـط خـراج الفدان الذى مساحتـه ٤٠٨٣ مـترا مربعـا . ويكون متوسـط خراج الفـدان الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع هـو ½ ٢٩ من القروش

الخـــديوى توفيــق

سنة ١٣٠٩ هـ (١٨٩٢ م)

نورد لك هنـــا السنين الأولى من حكم هــذا الخديوى لأنها تمثــل الحالة الوسطى لمصر بين عهــد سمــو الوالى محمد على وعهدنا هــذا كما أنها تمثــل حالة البــلاد قبيل الاحتــلال الانكليزى تماما . وقد كان عــدد النواحي حسبما جاء فى إحصــاء عام ١٨٨٢ م كالآتى :ـــ

الوجـــه البحـــرى

المـــديرية	عـــدد نواحيهـــا
القليوبية................	١٦٣
الشرقية	٤٣٥
الدقهلية	٤٤٣
المنوفية...............	٣٣١
الغربية	٥٤٧
البحيرة...............	٣٠١
المجموع	٢/٢٢٠

الوجـه القبـلى

المـديرية	عـدد نواحيهـا
الجـيزة	١٦٧
بنى سويف	١٦٨
الفيـوم	٩١
المنية	٢٦٧
أسيـوط..........	٣١٩
جـرجا	١٨٩
قنـا............	١٠٩
اسنـا............	١٠٧
المجموع	١/٤١٧

جمـلة عدد النـواحي بالوجهين البحـرى والقبـلى

الجهـة	عـدد النـواحى
الوجـه البحـرى	٢/٢٢٠
« القبـلى	١/٤١٧
الجمـلة	٣/٦٣٧

أما عدد الأفدنة المفروض عليها خراج فى سنة ١٨٨١ م والتي مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر مربع فكان فى كل مديرية كالآتى :

الوجه البحرى

المديرية	عدد أفدنتها المفروض عليها خراج
القليوبية	١٨٥/٦٧٧
الشرقية	٤٢٠/٥١٢
الدقهلية	٤٥٣/٦١٧
المنوفية	٣٣٨/٨٩٣
الغربية	٨١٢/٨٨٦
البحيرة	٣٩٨/١٢٧
المجموع	٢/٦٠٩/٧١٢

الوجه القبلى

المديرية	عدد أفدنتها المفروض عليها خراج
الجيزة	١٧٤/٤٩٦
بنى سويف	٢٢٧/١٤٢
نقل بعده	٤٠١/٦٣٨

المديرية	عدد أفدنتها
ماقبله	٤٠١/٦٣٨
الفيوم	١٩٤/٠٠٩
المنية	٣٦٨/٦١٤
اسيوط	٤١٣/٢٤٥
جرجا	٣٢٠/٤٢٦
قنا..............	٢٧٣/٢٠٠
اسنا	١٣٣/٥٦٢
المجموع	٢/١٠٤/٦٩٤

جملة الافدنة بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	عدد أفدنتها
الوجه البحرى	٢/٦٠٩/٧١٢
« القبلى	٢/١٠٤/٦٩٤
الجملة	٤/٧١٤/٤٠٦

وأما جملة خراج كل مديرية وخراج الفدان فيها الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع فكانا فى سنة ١٨٨١ م كالآتى :

الوجه البحرى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
	جنيه	ص
القليوبية	٢٥٦/٢٦٦	١٣٨
الشرقية	٣٧٣/٢٦٢	٨٦
الدقهلية.........	٤٧٤/٣٨١	١٠٤ ١/٢
المنوفية..........	٥٢٤/٢٩٦	١٥٥ ١/٢
الغربية	٨٨٩/٦٣٨	١٠٩ ١/٢
البحيرة.........	٣٥٨/٩٨٦	٩٠
المجموع	٢/٨٧٦/٨٢٩	المتوسط ص ١١٠

الوجه القبلى

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
	جنيه	ص
الجيزة	١٩٣/٥٩٢	١١١
بنى سويف	١٨٧/٩٦٢	٨٣
الفيوم	١٠٦/٥٨٨	٥٥
المنية	٢٦٣/٦٢٣	٧١ ١/٢
نقل بعده	٧٥١/٧٦٥	

المـــديرية	جملـــة خراجهـــا	خراج الفدان
	جنيـــــه	ص
ماقبـــله	٧٥١/٧٦٥	
أسيـــوط........	٥٠٧/٠٥٩	١٢٣
جرجا	٣٧٤/٧٦٠	١١٧
قنـــا	٢٨٥/٤٣٢	١٠٤ ١/٢
اسنـــا..........	٨٤/٦٧٣	٦٣ ١/٢
المجموع	٢/٠٠٣/٦٨٩	المتوسط ص ٩٥

جملة الخراج والمتوسط العام لخراج الفدان بالوجهـــين
البحـــرى والقبـــلى

الجهـــة	جملة خراجها	متوسط خراج الفدان
	جنيـــــه	ص
الوجـه البحـرى	٢/٨٧٦/٨٢٩	١١٠
« القبـلى	٢/٠٠٣/٦٨٩	٩٥
الجملة	٤/٨٨٠/٥١٨	المتوسط العام ص ١٠٣ ١/٢

الملك فؤاد الأول

سنـــة ١٣٤٢ هـ (١٩٢٣ م)

إن عهد هذا الملك يبين لنا الحالة الحاضرة للموضوع الذى نبحث فيـــه

فعدد نواحى كل محافظة ومديرية حسب إحصاء سنة ١٩١٧ م هـــو كالآتى :

الوجـــه البحـــرى

المحـــافظـــات

المحـــافظة	عـــدد نواحيهـــا
القاهرة	١٨١
الاسكندرية	١٠٧
قنـــاة السويس	١٩
دميـــاط	٤
السويس	٢
شبه جزيرة سيناء	٤
الصحـــراء الشرقيـــة ...	٢٦
« الغربيـــة ...	١٩
المجموع	٣٦٢

المـــديريات

المديرية	عـــدد نواحيهـــا
القليوبيـــة	١٦٥
الشرقيـــة...........	٣٦٤
الدقهليـــة...........	٤٠٥
المنوفيـــة...........	٣٠٨
الغربيـــة	٥٢٠
البحـــيرة...........	٣٢٠
المجموع	٢/ ٠٨٢

الوجـــه القبـــلى

المـــديريات

المـــديرية	عـــدد نواحيهـــا
الجيزة	١٥٣
بنى سويف	١٧٧
الفيوم	٩٧
المنيـــة	٢٦١
نقل بعده	٦٨٨

المديرية	عدد نواحيها
ماقبله	٦٨٨
اسيوط	٢٨٠
جرجا	٢٢٨
قنا..............	١٣٩
اسوان	٨١
المجموع	١/٤١٦

جملة نواحي المحافظات والمديريات بالوجهين البحري والقبلي

الجهة	عدد النواحي
المحافظات	٣٦٢
الوجه البحري....	٢/٠٨٢
« القبلي	١/٤١٦
الجملة	٣/٨٦٠

وأما عدد الأفدنة المربوط عليها الخراج

فى سنة ١٩٢١ م والتى مساحة كل منها ٤٢٠٠ متر مربع

فهـــو فى كل مـــديرية كالآتى :

الوجـــه البحـــرى

المـــديرية	عـــدد أفدنتهـــا
القليوبية	٢٠١/٧٠٠
الشرقيـــة............	٦٠٦/٨٠٠
الدقهلية	٥١٨/٠٠٠
المنوفيـــة............	٣٤٧/٤٠٠
الغربيـــة	٩٢٣/٣٠٠
البحـــيرة...	٧٤٥/٧٠٠
محافظة القنـــال........	١/٧٠٠
المجموع	٣/٣٤٤/٦٠٠

الوجـــه القبـــلى

المـــديرية	عـــدد أفدنتهـــا
الجـــيزة	١٨٠/٦٠٠
بنى ســـويف	٢٢٥/٢٠٠
الفيـــوم	٣٣١/٨٠٠
المنيـــة	٣٧٨/٧٠٠
نقل بعده	١/١١٦/٣٠٠

المديرية	عدد أفدنتها
ماقبله	١/١١٦/٣٠٠
اسيوط	٤١٢/٢٠٠
جرجا	٣٠٩/٧٠٠
قنا..............	٣٣٣/٩٠٠
اسوان............	٩٩/٠٠٠
المجموع	٢/٢٧١/١٠٠

جملة الأفدنة بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	عدد أفدنتها
الوجه البحرى	٣/٣٤٤/٦٠٠
« القبلى......	٢/٢٧١/١٠٠
المجموع	٥/٦١٥/٧٠٠

وفى هذه السنة كانت جملة الخراج لهذه الأفدنة

وخـــراج الواحـــد منها بكل مديرية كالآتى :

الوجــه البحــرى

المــديرية	جملة خــراجها	خراج الفدان
	جنيــــه	ص
القليـوبية	٢٩٣/٧٠٥	١٤٥ $\frac{١}{٢}$
الشرقيـــة............	٤٦٩/٧٨٩	٧٧ $\frac{١}{٢}$
الدقهليـــة............	٤٨٤/١١٤	٩٤ $\frac{١}{٢}$
المنـــوفية............	٥٤٤/٤٩٢	١٥٧
الغربيـــة	٨٥٤/١٩٠	٩٢ $\frac{١}{٢}$
البحـــيرة............	٥٢٠/١٣٠	٧٠
محافظة القنال	١/٠٤٢	٦١
المجموع	٣/١٦٧/٤٦٢	المتوســط ص ٩٥

الوجــه القبـــلى

المــديرية	جملة خــراجها	خراج الفدان
	جنيــــه	ص
الجـــيزة	٢١٢/٠٧٤	١١٧ $\frac{١}{٢}$
بنى سويف	٢٥٦/٧٨١	١١٤
نقل بعده	٤٦٨/٨٥٥	

المديرية	جملة خراجها	خراج الفدان
	جنيه	ص
ماقبله	٤٦٨/٨٥٥	
الفيوم	١٨٩/٣٤١	٥٧
المنية	٣٧٠/٠٥٢	٩٨
اسيوط............	٣٩٧/٧٠٨	١/٢ ٩٦
جرجا	٢٥٥/٧١٤	١/٢ ٨٢
قنا	٢٤٠/١١٧	٧٢
اسوان............	٤٥/٤١١	٤٦
المجموع	١/٩٦٧/١٩٨	المتوسط ص ٨٦

جملة الخراج والمتوسط العام لخراج الفدان
بالوجهين البحرى والقبلى

الجهة	جملة خراجها	متوسط خراج الفدان
	جنيه	ص
الوجه البحرى	٣/١٦٧/٤٦٢	٩٥
« القبلى......	١/٩٦٧/١٩٨	٨٦
الجملة	٥/١٣٤/٦٦٠	المتوسط العام ص ٩١

وقد جاء فى مذكرة السير مردخ ماكدونلد مستشار وزارة الأشغال العمومية عن أعمال مراقبة النيل فى سنة ١٩١٩ م :

أن مساحة الأرض المزروعة والقابلة للزراعة بمصر هى ٧/٣٠٠/٠٠٠ فدان

يستنزل منها ماهو مخصص لتربية الأسماك وقدره ٢٠٠/٠٠٠ فدان فيكون الباقى ٧/١٠٠/٠٠٠ فدان

يستنزل منه المساحة المفروض عليها خراج وهى ٥/٦٠٠/٠٠٠ فدان فيكون الباقى ١/٥٠٠/٠٠٠ فدان

وهذا المقدار هو المساحة الغير المزروعة الآن من أرض مصر والقابلة للزراعة فى المستقبل

اجمال عام لقسم الخراج

وانا لمجملون فى الجداول الآتية ما تضمنه هذا القسم :

جدول رقم (١)

ان عدد النواحى مدنا أو قرى الذى أورده المؤلفون على اختلافهم فى عهد من ذكروه من الحكام وبحسب العصور كالآتى :ـ

عصر الفراعنة

المصادر	الحكام	عدد النواحى
هيرودوت	أمازيس	٢٠/٠٠٠
ديودور	الفراعنة	١٨/٠٠٠

عصر البطالسة

المصادر	الحكام	عدد النواحى
ديودور	بطليموس لاغوس	٣٠/٠٠٠

عصر العرب

المصادر	الحكام	عدد النواحى
ابن عبد الحكم	سليمان بن عبد الملك ...	١٠/٠٠٠
أبو صالح الأرمنى	المستنصر بالله	٢/١٨٦
ابن الجيعان	حسام الدين لاچين	٢/٣١٦
« «	الناصر محمد..........	٢/٣١٦

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	عدد النواحى
چومار	الجمهورية الفرنسية	٣/٩٦٢

عصر الاسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	عدد النواحى
مانچان............	الوالى محمد على........	٣/٤٧٥
إحصاء سنة ١٨٨٢ م	الخديوى توفيق.......	٣/٦٣٧
« « ١٩١٧ م	السلطان فؤاد الأول...	٣/٨٦٠

جـــدول رقم (٢)

ان مساحة الأراضى المفروض عليهـــا خراج فى مصر والتي أوردهـــا المؤرخون على اختـــلافهم فى عهد من ذكروه من الحـــكام كانت فى كل من عصورهم كالآتى :

عصر الفراعنـــة

المصـــادر	الحـــكام	المساحة بالأفدنة
تقدير	زمن الفراعنـــة	٦/٠٠٠/٠٠٠

عصر البطـــالسة

المصـــادر	الحـــكام	المساحة بالأفدنة
تقدير	البطالسة	٤/٠٠٠/٠٠٠

عصر الرومان

المصـــادر	الحـــكام	المساحة بالأفدنة
تقدير	الرومان	٦/٠٠٠/٠٠٠

عصر البيزانطيين

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
تقدير	البيزانطيون	٦/٠٠٠/٠٠٠

عصر العرب

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
تقدير	عمر بن الخطاب	٦/٠٠٠/٠٠٠
الكندى	هشام بن عبد الملك ...	٣٠/٠٠٠/٠٠٠
المقريزى	المأمون	٣/٠٠٤/٧٣٢
«	المعتز بالله	٢٤/٠٠٠/٠٠٠
ابن حوقل	المعز لدين الله	٦٤٦/٧٤٥
ابن الجيعان ..	حسام الدين لاچين ...	٥/١٣٣/٦٩٣
« «	الناصر محمد	٥/١٣٣/٦٩٣

عصر العثمانيين

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
أميرالألاى چاكوتان	العثمانيون	٤/٥٤٢/٢٧٩

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
أمير الألاى جاكوتان	الجمهورية الفرنسية	٤/٥٤٢/٢٧٩

عصر الأسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	المساحة بالأفدنة
كلوت بك سنة ١٨٣٣ م	الوالى محمد على	٣/٦٨٥/٦١٣
احصاء الحكومة سنة ١٨٨١ م	الخديوى توفيق	٤/٧١٤/٤٠٦
» » » ١٩٢١ م	السلطان فؤاد الأول ...	٥/٦١٥/٧٠٠

جدول رقم (٣)

إن قيمة الخراج التى أوردها مختلفو المؤرخين فى عهد من ذكروه من الحكام كانت فى كل من

عصـــورهم كالآتى :—

عصر الفراعنـــة

المصـــادر	الحـــكام	الخراج بالجنيه المصرى
ماسبيرو (تقدير ١٠٪)	الفراعنة	٢/١٠٠/٠٠٠
الآنسة هارتمان (٢٠٪)	»	٤/٢٠٠/٠٠٠
ابن خرداذبة	»	٥٦/٠٠٠/٠٠٠
أبو صالح الأرمنى....	يوسف بن يعقوب....	١٤/٧٦٠/٠٠٠
ابن وصيف شاه.....	منقاوس	٦٢/٨٠٠/٠٠٠
» » »	فرعون موسى........	٤٣/٢٠٠/٠٠٠
المقريزى	الريان بن الوليد	٥٨/٢٠٠/٠٠٠
»	»	٦٠/٠٠٠/٠٠٠
أبو المحاسن	كيقاوس...........	٦٠/٠١٨/٠٠٠

عصر البطـــالسة

المصـــادر	الحـــكام	الخراج بالجنيه المصرى
لمبروزو (تقدير)	البطالسة	٧٨٧/٥٠٠

عصر الرومان

المصـــادر	الحـــكام	الخراج بالجنيه المصرى
ماركاردت تقدير (٢٠٪)	الرومان	٤/٥٠٠/٠٠٠

عصر البيزانطيين

المصـــادر	الحـــكام	الخراج بالجنيه المصرى
ج. رويارد (تقدير)	البيزانطيون	١/٨٠٠/٠٠٠

عصر العرب

المصـــادر	الحـــكام	الخراج بالجنيه المصرى
ابن عبد الحكم.......	عمر بن الخطاب......	٨١٦/٦٦٦
اليعقوبى...........	« «	٤٢٠/٠٠٠
البلاذرى	« «	٣/٣٠٠/٠٠٠
الكندى.....	هشام بن عبد الملك ...	٢/٤٠٠/٠٠٠
المقريزى	المأمون...........	٢/٥٥٤/٠٠٠

المصــــادر	الحـــكام	الخراج بالجنيه المصرى
ابن وصيف شاه	المعتز بالله	٠٠٠/٤٨٠
« « «	احمد بن طولون	٠٠٠/٥٨٠/٢
المقريزى	الاخشيد محمد	٠٠٠/٢٠٠/١
ابن حوقل	المعز لدين الله	٠٠٠/٩٢٠/١
أبو صالح الأرمنى	المستنصر بالله	٦٠٠/٨٧٢/١
المقريزى	صلاح الدين الأيوبى ..	٨١١/٧٩١/٢
ابن الجيعان.........	حسام الدين لاچين	٩٥٠/٤٨٩/٦
« «	الناصر محمد	٩٧٣/٦٥٦/٥

عصر العثمانيين

المصــــادر	الحـــكام	الخراج بالجنيه المصرى
ابن اياس	الحكومة العثمانية	٠٠٠/٩٩٠
استيف	« «	٩٥١/٠٥٢/١

عصر الفرنسيين

المصــــادر	الحـــكام	الخراج بالجنيه المصرى
استيف	الجمهورية الفرنسية	٦١٣/٨٦٩

عصر الاسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	الخراج بالجنيه المصرى
كلوت بك سنة ١٨٣٣ م	الوالى محمد على	١/٠٨٤/٩٢٢
احصاء الحكومة سنة ١٨٨١ م	الخديوى توفيق......	٤/٨٨٠/٥١٨
« « « ١٩٢١ م	السلطان فؤاد الأول ..	٥/١٣٤/٦٦٠

جدول رقم (٤)

وكان خراج الفدان الذى مساحته ٤٢٠٠ متر مربع كما نوه عنه مختلفو المؤلفين فى عهد من ذكروه من الحكام وبحسب العصور كالآتى:

عصر الفراعنة

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير ١٠٪	الفراعنة	ص ٣٥
تقدير ١٠٪	«	٧٠

عصر البطالسة

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	البطالسة	ق ١٩ ٧/١٠

عصر الرومان

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	الرومان	ق ٧٥

عصر البيزانطيين

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
تقدير	البزانطيون	ق ٣٠

عصر العرب

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
		ص
تقدير	عمر بن الخطاب	١٣ ١/٢
«	« « «	٧
«	« « «	٥٥
الكندى	هشام بن عبد الملك ...	٨
المقريزى	المأمون	٨٥
«	المعتز بالله	٢
ابن حوقل	المعز لدين الله	٢٩٧ ١/٢
ابن الجيعان	حسام الدين لاچين	١٢٥
« «	الناصر محمد	١٠٧ ٣/٤

عصر العثمانيين

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
		ص
استيف	العثمانيون	٢٣

عصر الفرنسيين

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
		ص
استيف	الجمهورية الفرنسية	١٩

عصر الاسرة المحمدية العلوية

المصادر	الحكام	خراج الفدان بالقروش
		ص
كلوت بك سنة ١٨٣٣	الوالى محمد على	٢٩ ١/٢
إحصاء الحكومة فى سنة ١٨٨١	الخديوى توفيق	١٠٣ ١/٢
« « « « ١٩٢١	السلطان فؤاد الأول...	٩١

خاتمـــة

ان مساحـــة الأراضى القـابلة للزراعـــة فى القطر المصرى هى ٧/١٠٠/٠٠٠ فدان عـــدا ٢٠٠/٠٠٠ فدان تربى فيهـا الاسماك . والمقدار الأول قسمان :

(١) ٥/٦٠٠/٠٠٠ فدان تجبي منهـا الضرائب باعتبـــار أنهـــا مزروعـــة

(٢) ١/٥٠٠/٠٠٠ فـــدان غير مزروعـة الآن وقابلة للزراعـــة فى المستقبل

وجمـــلة سكان مصر حسب احصـــاء سنة ١٩١٧ م هى ١٢/٧١٨/٢٥٥ شخصا فيكون لكل فـدان شخصان وربع . وأكثر المـــديريات ســـكانا بالنسبة لمساحتهـــا مديرية المنوفيـــة اذ يخـــص كل ثلاثة من سكانهـــا فدان واحـــد وما زال عدد السكان منـــذ احصاء سنـة ١٩١٧م فى ازدياد مطرد . فاذا تركنـــا سنى الحرب الاستثنائية جانبا نجـــد زيادة عـــدد المواليد على عـــدد الوفيات فى سنة ١٩٢١م حسب تقـــدير مصلحـــة الاحصـــاء بلغت ٢٢٤/٤٥٩ وفى سنة ١٩٢٢ م ٢٤٣/٥٣٦ نسمة

وكلمـــا زاد عـــدد السكان كثر ازدياد عـــدد المواليد

على عدد الوفيات طبعاً . ولا ريب عندنا فى أن متوسط هذه الزيادة يبلغ سنويا ٢٥٠/٠٠٠ بدون أدنى مبالغة

وليس فى مديرية المنوفية — وهى أخصب أرض مصر — قطعة لاتزرع ومع ذلك فكثير من سكانها يهاجرون لأنهم لايجدون مايقوم بمعيشتهم فيها . على أننا مع هذا نسلم بقاعدة كفاية الفدان الواحد من كل أرض زراعية فى مصر لمتوسط معيشة ثلاثة أشخاص فنقول بناء على هذه القاعدة :

إن الأرض المزروعة فى مصر ومقدارها ٥/٦٠٠/٠٠٠ فدان تكفى لمعيشة ١٦/٨٠٠/٠٠٠ نسمة . وبعد تعداد النفوس سنة ١٩١٧ م بلغ مجموع زيادة المواليد على الوفيات ٨٧١/٧٧٠ بتقدير مصلحة الاحصاء . فاذا أضفنا الى ذلك زيادة سنة ١٩٢٣ م ومقدارها ٢٥٠/٠٠٠ وأضفنا المجموع الى احصاء سنة ١٩١٧ م يكون عدد السكان فى نهاية سنة ١٩٢٣ م ١٣/٨٠٠/٠٠٠ نسمة . وبطرحه من ١٦/٨٠٠/٠٠٠ نسمة وهو العدد اللازم لاستثمار المساحة المقرر عليها ضرائب يكون الباقى ٣/٠٠٠/٠٠٠ نسمة وهو عجز يسد بزيادة السكان السنوية . فاذا سلم لنا أنها ٢٥٠/٠٠٠ سنويا يتلاشى هذا العجز بعد اثنتى عشرة سنة على أننا نقول إن عشر سنوات فقط تكفي لذلك إذا جرت الأمور فى مجراها الطبيعى

واذا أعدت المساحة الغير المزروعة الآن للزراعة

وهى تشمل الجزء الشمالى واقليم البحيرات للدلتا ومقدارها كما مر ١/٥٠٠/٠٠٠ لزمها من السكان ٤/٥٠٠/٠٠٠ وهو مقدار يتلاشى بزيادة السكان فى مدى ثمانى عشرة سنة فتكون السنوات اللازمة للاشاة العجز كله ثلاثين سنة أو بالحرى خمسا وعشرين سنة أى ربع قرن أو نصف العمر الغالب للانسان . وعلى ذلك نجد أنفسنا أمام إحدى حالتين وهما :

الأولى : اذا لم تجفف مياه اقليم البحيرات ولم يعد للزراعة وصلنا الى آخر حد لاستطاعة القطر تحمل سكانه فى مدة اثنتي عشرة سنة على الأكثر

الثانية : اذا جففت مياهه وأعد للزراعة وصلنا الى الحد المذكور فى مدة ثلاثين سنة على الأكثر

وهاتان المدتان حتى أطولها أقرب الينا من حبل الوريد . ومعظم النسل الحاضر سيرى بعيني رأسه انقضاء هذه السنين . فماذا نصنع بعدئذ والزيادة مستمرة فى السكان ؟

لاريب أنه يجب علينا منذ الآن التفكير فى حل لهذه المعضلة الاجتماعية المتوقعة وهو ماسنفرد له هذا البحث :

الجزء المروى أو الممكن ريه من القطر المصرى

على شكل شريط طويل دقيق ينتهي طرفه الشمالى بشكل مروحة عند البحر الأبيض المتوسط وهذه هى التى تسمى الدلتا

وهذا الجزء المروى يحد بصحراء العرب شرقا وصحراء لوبية غربا. وليس فى الامكان رى أرض الصحراوين المذكورتين بمياه النيل لارتفاعها وعدم استواء سطحها فسيستمر جدبها لهذا العائق الذى لايمكن تذليله الى ماشاء الله . ومن المستحيل فى مصر الانتفاع بأرض لايرويها النيل . فليس هناك احتمال لتوسع زراعى من هاتين الجهتين

وفى الجهة الشمالية البحر. فاذا وجهنا زيادة عدد سكاننا الى هذه الوجهة وافترضنا ارتحالها الى ماوراء البحار وتركنا جانبا كراهة المصرى الغربة فاننا لانجد مايحقق لها أى رغد من العيش للبون الشاسع بين البلادين مناخا وطبيعة وجنسية ولغة وديانة. فهذه الجهة فى حكم المسدودة

أما المورد الصناعى للمعيشة ففضلا عن أن مصر تنقصها المواد الأولية لتكون الصناعة فيها زاهرة يانعة فانه مورد محدود من المستحيل أن ينتفع به عدد عظيم من السكان فى مصر . ولنفرض أنهم نصف مليون أو مليون فانه يستغرق بزيادة السكان فى مدى أربع سنوات فقط . ومتى انقضى هذا الأجل القصير نجد أنفسنا أمام المعضلة بعينها من جديد

وحاشا أن نقصد تثبيط الهمم عن الصناعة بهذا الكلام وانما القصد فقط بيان عدم كفاية هذا المورد وأنه لايحل المشكل الذى نحن بازائه

فالمنفذ الوحيد المفتوح أمامنا هو جهة الجنوب حيث يوجد إقليم واسع ذو سكان قليلى العدد وأرض من طبيعة أرض مصر تروى بنفس النيل ولا يفصلها عنا فاصل بل هى ومصر جسم واحد

واقليم كهذا حالته المعيشية وثمار أرضه مماثلة لقطرنا المصريون وحدهم هم الذين فى استطاعتهم جعله فى حالة سعادة ورفاهية

وبالاختصار هو بيئة مناسبة لأمزجة المصريين على قدر ماهم أنفسهم موافقون لهذه البيئة . وهو الذى يسع الزيادة المستمرة لسكان مصر مدى مائة عام بدون أدنى مضايقة

فالسودان هو باب السلام الوحيد الذى ظل مفتوحا لمصر على مصراعيه منذ الأزمان الخالية ويجب أن يبقى كذلك إلى الأبد لأنه لازم لها لزوم الروح للجسد

والى هذا الغرض يجب أن تصوب جميع جهود الذين فى يدهم حظ مصر وفى قلبهم يضمرون لها النفع والمصلحة

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
الغلال التي كانت على مصر للقسطنطينية وقيمتها فى عهد جوستنيان..............	٩٦
الضرائب فى مصر فى ذاك العهد..........	٩٦
ما كان يتخذ من التدابير فى تحصيل هذه الضرائب	٩٦ - ٩٧
الغلال المفروضة على مصر فى عهد قسطنطين	٩٨ - ٩٩
ما كان مفروضا على مناطق مصر من الغلال	٩٩ - ١٠١
الاتاوة فى حكومة البيزانطيين	١٠٠
الفصل الرابع — الحكومة العربية :-	١٠١-١٠٧
الاتاوة فى عهد الدولة الأموية :-	١٠١-١٠٤
الاتاوة فى خلافة معاوية بن أبى سفيان.....	١٠١
« « « هشام بن عبد الملك	١٠١-١٠٣
« « « مروان الثانى	١٠٣-١٠٤
الاتاوة فى عهد الدولة العباسية :-	١٠٤-١٠٧
الاتاوة فى خلافة المهدى بن المنصور	١٠٤
« « « هرون الرشيد	١٠٥
« « « المأمون	١٠٥-١٠٦
« « « المقتدر بالله...........	١٠٦-١٠٧
الفصل الخامس — عصر العثمانيين :-	١٠٧-١١٥
الاتاوة فى سنة ١٦١٥ م	١٠٨
« « « ١٦٢٦ م	١٠٩

الموضوع	الصفحة

الصفحة	الموضوع
١٢٣ ـ ١٢٤	حالة الفلاح فى الزمن القديم ....
١٢٤	منشأ اختراع المصريين لعلم الهندسة ......
١٢٤	مسح الأراضى ووحدة مقاسها ....
١٢٥	مصلحة المساحة وما يقيد فى سجلاتها ......
١٢٥	كيفية تقدير الخراج بالعشر ....
١٢٥ ـ ١٢٦	نقص الخراج بنقص النيل ....
١٢٦	اقامة المقاييس لمعرفة حالة النيل ....
١٢٦	كيفية جباية العشور ....
١٢٧	تقدير مساحة المربع الذى وزعه سيزوستريس على كل ساكن ....
١٢٨ ـ ١٥٥	مباحث لمعرفة مايبلغه الخراج بالعشر :
١٢٨ ـ ١٣٢	المبحث الأول :
١٢٨ ـ ١٢٩	مساحة الأراضى القابلة للزراعة فى الزمن القديم
١٢٩ ـ ١٣٠	المساحة المزروعة بالفعل ....
١٣٠ ـ ١٣٢	بيان عدد الأفدنة المزروعة قديما ......
١٣١	البحيرات التى فى شمال الدلتا ومساحتها ....
١٣٢ ـ ١٤١	المبحث الثانى :
١٣٢ ـ ١٣٥	خصب الأرض فى عصر الفراعنة ومحصول الفدان
١٣٦	نظام دفع الضرائب فى القرن السادس ...
١٣٦	مقدار المساحة المزروعة حبا ....

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الصفحة	الموضوع

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
بيان عدد نواحي القطر :	٢٨٨ ـ ٢٩٠
بيان نواحي المديريات بالوجه البحرى	٢٨٩
» » » » القبلى	٢٨٩ ـ ٢٩٠
جملة نواحى المديريات بالوجهين البحرى والقبلى	٢٩٠
الفصل الثامن — الأسرة المحمدية العلوية :	٢٩١ ـ ٣٢٣
عصر الوالى محمد على :	٢٩١ ـ ٣٠٩
الغاء محمد على جميع الالتزامات وترتيبه معاشا للملتزمين	٢٩١
مسح الحكومة الأراضى وتقريرها الخراج . .	٢٩١
الطريقة التى كان يتبعها الملتزمون فى عمل حساباتهم وعيوبها	٢٩١ ـ ٢٩٢
إلغاء الأموال المقررة وابقاء المال الأميرى . .	٢٩٢
طريقة وضع الخراج	٢٩٣
عدد القرى والأفدنة المفروض عليها خراج فى سنة ١٨٢١ م :	٢٩٣ ـ ٢٩٨
عدد القرى بالوجه البحرى	٢٩٣
» » » القبلى	٢٩٤
جملة القرى بالوجهين البحرى والقبلى	٢٩٤
عدد الأفدنة المفروض عليها خراج بالوجه البحرى	٢٩٥

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

